Aqaba Unersity of Technology Journal for Research and Studies

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و البحوث

VOLUME 3, ISSUE 2

ISSN: (2790-5365)

1/1/2024

AQABA UNERSITY OF TECHNOLOGY JOURNAL FOR RESEARCH AND STUDIES

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و البحوث

VOLUME 3, ISSUE 2

ISSN: (2790-5365)

2024

Editor- in- Chief

Dr. Mohammad Al Wardat

Editorial Board:

Dr. Hayel Ababneh
Al Bayt University

Dr. Ghazi Al Weshah
Al-Balqa Applied University

Dr. Madhar Attiat
Al-Balqa Applied University

Dr. Asmahan Al Taher
Aqaba University of Technology

Advisory board

Prof. Ahmad Abushouk
Qatar University

Prof. Thomas Efferth
Johannes Gutenburg University

Prof. Abdulrahim Abu-Husayn
American university of Beirut

Dr. Lamia Hayat
Kuwait University

Prof. Mamdouh AlKanani
Mansoura University

Prof. Bushra Al Akash
University of Sharja

Prof. Paola Sinibaldi
University of Rome Tor Vergata

Prof. Suhail Saban
King Saud University

Dr. Kholoud Al- Samerrai
Al- Nahrain University

Dr. Mustafa Shalaby
Cairo university

Prof. Osama Youssef
Cairo University

Prof. Calogero Foti
University of Rome Tor Vergata

Dr. Khalid Shneikat
Al Balqa Applied University

Dr Ghalib Arabiat
Al Balqa Applied University

Dr Majed Al Khayat
Al Balqa Applied University

LIST OF CONTENTS

Page number	Title	Article no.
1	دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي من وجهة نظر النخبة السياسية والإعلامية في الأردن	1
61	أهمية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات التجارة الدولية The Importance of Electronic Arbitration in Resolving International Trade Disputes	2
93	The Effectiveness of Music Therapy in Improving Communication Behavior in Autistic Children	3
129	دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة 2010-2022	4

دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي من وجهة نظر النخبة السياسية والإعلامية في الأردن

أنس محمد عبدالله الطراونة

Anastarawneh2@gmail.com

جامعة البلقاء التطبيقية–أكاديمية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإعلام المرئي وتداخله في عملية صنع القرار السياسي من منظور النخبة السياسية والإعلامية في الأردن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وذلك بتوزيع (600) استبانة، استرجع منها صالح للتحليل(524) استبان. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن هنالك علاقة ارتباطية بين الإعلام المرئي وعملية صناعة القرار، وأن الإعلام المرئي يشكل أحد الوسائل الفعالة التي تستخدمها النخب السياسية والإعلامية للتأثير على صانعي القرار السياسي في الأردن . وأن النخب السياسية تعتمد على الإعلام المرئي في استيفاء معلوماتها الإخبارية، كما يأتي الإعلام المرئي في مقدمة الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها صانع القرار السياسي في توجيه القرار السياسي.

وتوصي الدراسة بضرورة تحديث البرامج السياسية المعروضة على قنوات الإعلام المرئي وبثها بكل مصداقية بعيدا عن المحاباة والمجاملة ، كما ينبغي على القنوات التلفزيونية الأردنية لا سيما الرسمية منها عقد دورات تدريبية للإعلاميين في مختلف أقسام الإعلام المرئي، كما أوصت الدراسة إلى إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على دور الوسائل الإعلامية المرئية في التأثير على الرأي العام الأردني.

الكلمات الدالة: الإعلام المرئي، صنع القرار السياسي، النخب السياسية، الأردن

Abstract

The study aimed to identify the impact of visual media and its interference in the political decision-making process from the perspective of the political and media elite in Jordan. The study used the descriptive analytical method, The study used the descriptive survey method, by distributing (600) questionnaires, from which (524) questionnaires valid for analysis were retrieved. The study reached results, the most important of which were: There is a correlation between visual media and the decision-making process, and that visual media constitutes one of the effective means used by political and media elites to influence political decision-makers in Jordan. Political elites depend on visual media to complete their news information, and visual media is at the forefront of the media that political decision-makers rely on to guide political decisions.

The study recommends the need to update the political programs presented on visual media channels and broadcast them with all credibility, away from favoritism and courtesy. Jordanian television channels, especially the official ones, should hold training courses for media professionals in various visual media departments. The study also recommended conducting more studies to identify the role of Visual media in influencing Jordanian public opinion.

Keywords: Visual Media, Political Decision-Making, Political Elites, Jordan

مقدمة:

إن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة سواء المرئية، أو المسموعة، أو المكتوبة أضحت هي المتحكمة بالرأي العام، سواء المحلي أو الدولي، كما أنها وسيلة فعالة في تعبئة الجماهير حتى أنها فاقت الخطاب السياسي المباشر، كما أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة تعتبر آلية تحفيز قوية نحو المشاركة السياسية المحلية من خلال خلق فضاء واسع للتعبير عن الرأي ومناقشة الآراء السياسية المختلفة التي لم تجد صدى للأخذ والرد فيها قبل انتشار هذه التقنيات الاتصالية الجديدة خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية، بالإضافة إلى استغلالها بالدعوة إلى تشكيل الأحزاب وجمع اكبر عدد ممكن من المنخرطين من خلال نشر الأفكار والإيديولوجيات وإيجاد نقاط مشتركة تجمع بين الأفراد. حيث يعد العالم اليوم بكافة أدواته المتطورة بأفضل أدوات اتصاله العصرية التي تساعد الفرد في الدولة على مواكبة العولمة والتفاعل معها، لما لها من دور مهم في عرض القضايا وطرحها على الرأي العام، كما تنبأ المفكر الكندي "مارشال ماكلوهان" حكيم الاعلام المعاصر منذ أكثر من سبعين عاماً، بأن العالم سيصبح قرية إلكترونية صغيرة، فالاعلام بكافة أشكاله في العصر الحديث، أصبح جزءاً من حياة الشعوب، كما أن بناء الدولة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، يتطلب الاستعانة بمختلف وسائل الإعلام لرفد نهضتها ونموها وتقدمها (الحديدي، 2019).

وتُعد وسائل الإعلام والاتصال في العقود الأخيرة، من أدوات المشاركة السياسية الفاعلة التي تستعين بها الشعوب في تنظيم التظاهرات والاحتجاجات وتشكيل الأحزاب بالإضافة إلى الاقتراع من خلالها، إضافة إلى نشر الأفكار والإيديولوجيات والثقافات المختلفة والترويج لها سواء المتطرفة أو السوية، والاهم من ذلك المطالبة بالحرية والديمقراطية والتعبير عن الرأي، واعتبارها كوسيلة لجذب المواطنين، خاصة الشباب، للاقتراب بصورة أوثق من العملية السياسية. وتتعدد الأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في الحياة الاجتماعية والثقافية المعاصرة وذلك لأنها أصبحت تقوم بدور كبير في تشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم عن كافة شؤون الحياة، بالإضافة إلى ما يقوم به من تزويد الأفراد بالخبرات المتنوعة في كثير من المجالات، كما ترتبط وسائل الإعلام والاتصال بنائيا ووظيفيا بالظواهر الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع (Sejin, and Elizabeth, 2018).

وثمة علاقة واضحة بين وسائل الإعلام والسياسة، وفي التقليد السياسي يقال لا توجد سياسة بدون إعلام، ولا إعلام بدون سياسة، لذلك فالعلاقة مترابطة بين السياسة والإعلام, فأينما وجد الأعلام كانت السياسية وأينما وجدت السياسية كان الأعلام , وتبرز العلاقة من خلال طبيعة وحجم الحدث السياسي فهي علاقة متغيرة وترتبط بالتغيرات التي تحدثها وسائل الإعلام والسياسة، بالمقابل تؤثر التغييرات الإعلامية على السياسة في مختلف مستوياتها ومجالاتها، ومن هنا تبرز الأدوار والوظائف المتعددة التي تلعبها وسائل الاتصال في توظيف سلوكيات النظام السياسي وتكييف عملية صنع القرار بما يتوافق مع توجهات الرأي العام (الزبيدي، 2013).

وتبرز أهمية الإعلام في رسم السياسة العامة وفي صنع القرار السياسي عن طريق الأخبار والتحقيقات والتحريات، لأن من بين وظائف الإعلام الرئيسية تقديم المعلومات، فالإعلام يمّكن الناس من الإطلاع على القضايا المختلفة وإسماع صوتهم بخصوص بعض المسائل المصيرية وممارسة التأثر القوي إن إيجاباً أو سلباً. أيضا، يساعد صناع السياسة على معرفة احتياجات الناس من جهة، والتعريف وإبراز الجهود التي يبذلونها من جهة أخرى. (Adediran, 2023).

وتحتاج عملية صنع القرار السياسي إلى أدوات ووسائل إعلامية لتوظيف قرارات الحكومة بما يتناسب مع الظروف السائدة، حيث تبدأ وسائل الإعلام بتسريب معلومات تفيد بان الحكومة عازمة على إصدار قرار في شأن ما، ومن خلال وسائل الإعلام يمكن معرفة ردود الفعل الشعبية حول القرار، بعد تداول الخبر من قبل وسائل الإعلام على الرأي العام تقوم مؤسسات الدول المختصة بتقييم مدى اثر هذا القرار على الرأي العام ومن ثم يتم إعادة صياغة القرار بما يتوافق مع متطلبات المرحلة وردة الفعل الشعبي بحيث يصبح القرار متداول لدى الأغلبية ومن ثم يصدر القرار بشكل شرعي بعد تكييفه ليصبح ساري المفعول. (سلام، 2014).

أن أهمية الإعلام في صنع القرار السياسي ينظر لها، في واقع الأمر، بنظرتين متباينتين. إحداهما متفائلة ومفادها أنه لا يمكن لأي نظام سياسي أن يوجد بدون وجود نظام إعلامي. ويذهب البعض إلى حد اعتباره " قلب الحياة السياسية"، و تتجلى أهمية الإعلام في العملية السياسية أساسا في قدرة وسائل الإعلام على إعطاء السياسيين جمهورا بحجم لا يمكن تقديمه بأية وسيلة أخرى، وعلاقة الثقة والمصداقية التي تربط وسائل الإعلام بالجمهور.((Madary, and Metzinger, 2016

لذا فوسائل الأعلام جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار السياسي، بل ان وسائل الأعلام أدوات يتم توظيفها لشرعنه القرار السياسي، بحيث ان القوى الكبرى تعد الدعاية الاعلامية ابرز ادوات النظام السياسي، وقد استخدمت الولايات المتحدة الدعاية الإعلامية (Propaganda) في إضفاء الشرعية على اعمالها سواء كانت اعمال حربية كما حدث في الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 أو محاربتها للإرهاب، بحيث أن الدعاية الإعلامية الأمريكية تفرض راي عام على جميع الدول العالم كجزء من إستراتيجيتها الإعلامية في تنفيذ قرارها السياسي او الاقتصادي او الأمني (بن يوسف، 2019).

إن أهمية وسائل الإعلام تكمن في قدرتها على التأثير في الرأي العام وتشكيله، وهذا عن طريق إعطاء القراء والمشاهدين معلومات حول القضايا التي تشغل بالهم. أيضا، بسبب اعتماد الحكومة عليها كأداة لمراقبة حالة الرأي العام، ولمعرفة القضايا التي يرى الجمهور العام أنه يتعين عليه معالجتها وكيف سيكون أداؤها. وعليه، فإن كل السياسيين المنتخبين أو المعينين يعرفون أنهم في حاجة إلى الجمهور العام، وبالتالي إلى وسائل الإعلام، لكي يبقوا في السلطة(Civelek, et.al, 2016).

وفي الأردن يبرز الدور الإعلامي بشكل ناشط في عملية صنع القرار السياسي، وبالرغم من الثقافة والوعي العالي التي يتمتع به المجتمع الأردني لكن الحكومة الأردنية تمتلك القدرة والذكاء في توظيف الإعلام المرئي ليشكل إقناع لدى الرأي العام الأردني حول قضية ما، لذلك يبرز هنا دور النخبة السياسية والإعلامية في تكييف القرار السياسي وتحليله بما يتوافق مع المصلحة العامة ومع المتغيرات التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر دور النخبة الحاكمة في صنع القرارات السياسي مما ينعكس ذلك على الراي العام الأردني ويساعد على استمرارية النظام السياسي والمحافظة عليه (العزام، 2010).

وتبرز وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية في آرائهم حول دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني باعتبار ان النخب السياسة ذات خبرات سياسية بموجب ممارستهم للعمل السياسي سواء من كانوا يعملون في السلطة التنفيذية (رؤساء حكومات سابقين , وزراء سابقين) أو من عمل في السلطة التشريعية (أعيان ونواب) او قادة أحزاب سياسية، اما النخب الإعلامية فهم الأشخاص ذو الخبرات الإعلامية (رؤساء تحرير، مدراء أخبار تلفزيونية أو إذاعية، مذيعين) (البصراتي، والسيد، 2017).

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني من منظور النخبة السياسية والإعلامية، على اعتبار أن للإعلام دور كبير وفاعل في تكييف عملية صنع القرار السياسي مع الرأي العام، وتبرز إشكالية الدراسة في مدى قدرة الإعلام المرئي في إقناع الرأي العام الأردني حول فاعلية وانعكاس القرار السياسي الذي توظفه النخب السياسية والإعلامية ليتوافق مع ثقافة المجتمع الأردني في ظل عولمة إعلامية عالمية ، لذا من الصعب صياغة وتوجيه أي قرار سياسي أو تأثير إعلامي دون الرجوع لنافذة الإعلام ومن أبرزها الإعلام المرئي.

كما تتركز مشـــكلة الدراســـة في عدم إدراك طبيعة العلاقة بين دور الإعلام المرئي وعملية صـــنع القرار السـياسـي، نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه الإعلام المرئي في صـنع القرار السـياسـي الأردني والإعداد لمواجهة الأزمات السياسية للتخفيف من الآثار المصاحبة لها ولتقليل من مخاطرها والعمل على إدارتها بالأساليب العلمية كما يضـــمن اســـتمرارية العمل وقد يســـهم في منع حدوثها وبالتالي يحقق أعلى مســـتوى من الفاعلية في تحقيق الأهداف؛ الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة لتوظيف الدور الإعلامي المرئي في إقناع الرأي العام الأردني حول فاعلية وانعكاس القرار السـياسـي الذي توظفه النخب السـياسـية والإعلامية ليتوافق مع ثقافة المجتمع الأردني في ظل عولمة إعلامية عالمية، لذا من الصعب صياغة وتوجيه أي قرار سياسي أو تأثير إعلامي دون الرجوع لنافذة الإعلام ومن أبرزها الإعلام المرئي، والذي يُعد من أهم مقومات الإدارة الناجحة، وعرض الحقائق بالأســـلوب الإعلامي الذي يبعث على الأمان والطمأنينة وتهدئة الرعب والخوف(بلحضـــري، 2018). ونظراً لعدم توفر دراسات سابقة تُغطي موضوع دور الإعلام في عملية صنع القرار السياسي الأردني، فقد أرتاى الباحث تناول هذا الموضوع في هذه الدراسة، وبذلك فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالإجابة عن التساؤل التالي: ما دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية والإعلامية في الأردن.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى الإجابة عل التساؤلات التالية:

1- ما دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني؟
2- كيف يوظف الإعلام المرئي القرار السياسي في الأردن وفقاً لرأي النخبة السياسية والإعلامية؟
3- ما **دور** النخب السياسية والإعلامية في تكييف القرار السياسي الأردني؟
4- ما هي طبية العُلاقة بين الإعلام المرئي وعملية صناعة القرار؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة لقلة الدراسات بهذا الشأن –على حد علم الباحث– ولما تفيدة هذه الدراسة من معلومات عن دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني , حيث تشكل الدراسة ابرز الدراسات التحليلية لمعرفة وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية في الأردن في تأثير الاعلام المرئي عليهم, لتكون احد الروافد العلمية لتزويد المكتبات الأردنية والعربية ورواد المعرفة والمختصين في العلوم السياسية والإعلامية.

الأهمية العملية: تبرز أهمية الدراسة العملية من الإطار التطبيقي لدور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني من منظور النخبة السياسية والإعلامية في الأردن, حيث يشكل الأعلام المرئي وبالأخص قنوات التلفزة ابرز وسائل الأعلام التي تساهم في القرار السياسي من خلال التأثير على الرأي العام , ومدى قدرة الإعلام المرئي في تكييف القرار السياسي بما يتوافق مع معطيات المرحلة السياسية، وتعد النخب السياسية والإعلامية من ابرز النخب التي تساهم بتوظيف الأعلام المرئي لعملية صنع القرار السياسي على الرأي العام الأردني باعتبار عملية التوظيف جزء من وسائل الإقناع وترويض الرأي العام الأردني بتفهم الظروف والمرحلة السياسية التي تحتاج الى قرارات سياسية تساهم في الحفاظ على امن الدولة وسيادتها. كما يأمل الباحث من خلال مخرجات هذه الدراسة من نتائج وتوصيات أن تستفيد منها مراكز صنع القرار الأردني منها مراكز الدراسات والبحوث الأردنية لغرض تطوير أداء الإعلام المرئي وقياس مدى أثره على صناع القرار السياسيين والإعلاميين. كما تسعى الدراسة الى لفت انتباه المسؤولين في الإعلام المرئي لدورهم في قيادة نافدة الإعلام بالشكل المأمول.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة في التحقق من الأهداف التالية:

1- التعرف على أنواع وخصائص وميزات الإعلام المرئي

2- قياس درجة الثقة والشفافية ومصداقية الإعلام المرئي في نقل خطاب وتوجهات النخبة السياسية والإعلامية

3- التعرف على المساحة المتاحة من قبل الإعلام المرئي لنشر تصورات وأيدلوجيات النخب السياسية والإعلامية

4- معرفة المجالات التي يؤثر بها الإعلام في القضايا الداخلية والخارجية.

مصطلحات الدراسة

الدور: يعرف الدور بأنه سلوك متوقع في إطار موقف معين ومحدد، يراعى من خلاله المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع أو هو الواجب أو المسؤولية التي يجب القيام بها، ويعرف إجرائياً على أنه سلوك معين ناتج عن ظاهرة اجتماعية، ويرى الباحث أن دور الإعلام المرئي هو سلوك يعكس سلوكيات وردود الفعل للمجتمع تجاه قرار سياسي معين (سعد، 2017).

الإعلام: هو وسيلة يتم من خلالها جمع البيانات وتخزين المعلومات ومعالجتها ونشر الأخبار والأنباء , وتحليل البيانات وتفسير الحقائق والرسائل, وتقنين الآراء والتعليقات المطلوبة لمعرفة الأحداث الاجتماعية والسياسية الجارية وتغطية هذه الأحداث بكل حيادية ودقة ومصداقية، كي تحضي بمصداقية المجتمع (الحديدي، 2019).

الإعلام المرئي: هي الوسائل الإعلامية المرئية والتي لديها القدرة على تفسير وإنشاء النصوص بفعالية في وسائط متعددة، ولاسيما باستخدام الصور والأصوات والفيديو. (عبد الرحمن، 2015).

صناعة القرار السياسي: عملية معرفية يتم من خلالها أخذ مختلف القرارات السياسية التي تنعكس على المجتمع إما إيجابا أو سلبا من قبل أصحاب القرار في الدولة من بعد النظر في كل الاحتمالات الممكنة والتي تقدم كل عملية من عمليات اتخاذ القرار على أنها خياراً نهائياً حيث تتسم هذه العملية على أنها عملية عقلانية سديدة تشكلت في الاختيار بين جميع البدائل المختلفة ذات المواصفات التي تتوائم مع الإمكانيات المتاحة والرؤى المنوطة بهذا القرار.

الدور الإعلامي: هو الدور الذي يقع على عاتق نخب الأعلام في توظيف السلوكيات الاجتماعية والسياسية، ومتابعة تطوراتها ومدى انعكاساتها على المجتمع,ويشكل المضمون الإعلامي النسبة الأكبر في وسائل الإعلام والتي تقوم بتغطية الأحداث بكل حيادية ودقة ومصداقية(البصراتي، والسيد، 2017).

النخب السياسية والإعلامية

- **النخبة السياسية:** هي مجموعة صغيرة تملك القدرة على المشاركة في صناعة القرار السياسي والإداري وتشغل مناصب مهمة سواء كان في المؤسسات الرسمية التي تتمثل في سلطات الدولة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، أو مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب النقابات والتنظيمات السياسية) تساهم هذه النخب في تشكيل السياسات والتوجهات العامة للحكومة على المستوى الداخلي والخارجي بل وتوجهات المجتمع أيضا (العزام، 2010)
- **النخبة الإعلامية:** وهي التي يشار بها من الصحف ومحطات الراديو والقنوات التلفزيونية وغير ذلك من الوسائل الإعلامية التي تؤثر على الأجندة السياسية لوسائل الإعلام الأخرى. ووفقا "لنعوم تشومسكي"، فإن "النخبة الاعلامية": هي من يضع إطار العمل الذي يعمل في إطاره الآخرون(Chomsky, 1997)

الدراسات السابقة:

أجرى (أبو القاسم، 2024) دراسة هدفت إلى التعرف على أسس ووسائل صناعة الرأي العام في المجتمعات المعاصرة التي أصبحت التكنولوجيا والتقنيات ملاصقة لها، وذلك بالتركيز على الدور المتنامي تأثيرا وفاعلية لوسائل الإعلام الجماهيرية المرتبطة بشكل كبير بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة بل وأخذت تتفوق بشكل ملحوظ على الوسائل التقليدية في إعادة صناعة وصياغة جديدة للرأي العام وصناعة القرار وتكوين أسس ومبادئي قد لا تتماشى في أحيان كثيرة مع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة محليا وإقليميا أو دوليا. استخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أجريت هذه الدراسة على عدد من المحافظات المصرية، وتكونت عينة الدراسة من (590) مبحوثاً. وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلام يلعب دورا إيجابيا في نضج الرأي العام وشفافيته، وأن هناك علاقة معنوية بين (الحالة الاقتصادية وضعف المرتبات وانتشار البطالة وازدياد الفقر) وبين نضوج وشفافية الرأي العام، وأن هناك علاقة معنوية بين ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعي السياسي وبين نضوج وشفافية الرأي العام، وأن هناك علاقة معنوية بين وجود التنشئة السياسيه للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي.

وأجرى (وليدة، وفطيمة، 2023) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر إستراتيجيات ومحددات المعالجة الإعلامية للأزمات في ظل الإعلام الجديد، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي للمعالجة الإعلامية في التعامل مع الأزمات السياسية، وأن المعالجة الاعلامية تؤدي إلى خفض للأزمات السياسية، كما تعمل المعالجة الاعلامية على فتح حوار جماعي تفاعلي بين مختلف الاطراف الفاعلة في المجتمع، للاستفادة من خبراتهم، وأنه على الرغم من التطور في المضامين الإعلامية فقد أصبحت الأزمات من الأحداث المثيرة مادة أساسية في وسائل الإعلام المختلفة، التي تسارع إلى تغطيتها من أجل تزويد الجمهور بكل مستجداتها، مما زاد من أهمية البعد الإعلامي لمواجهة الأزمة في مختلف مراحلها.

وأجرى (جعفر، 2023) دراسة هدفت إلى التعرف على دور وسائل الإعلام أثناء التغطية الإعلامية للأزمات السياسية، وذلك انطلاقا من بيان العلاقة بين النظام الإعلامي والنظام السياسي، والتعرف على طبيعة الأزمات السياسية وخصائصها والمراحل التي تمر بها ونماذجها المختلفة، إضافة إلى بيان ماهية إعلام الأزمات والاستراتيجيات التي تلجأ إليها وسائل الإعلام في تلك التغطية. وتوصلت الدراسة أهمية وسائل الإعلام في أوقات الأزمات السياسية من خلال ما تقوم به من تسليط الضوء على جوانب هكذا أزمات، وإن كانت هذه الأخيرة ترتبط أكثر بأبعاد أخرى ثقيلة من مثل السياسي والاجتماعي والحضاري. وكشفت أيضا عن وجود عدة نماذج لتفسير العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإعلامي، كما بينت الدراسة وجود ثمان استراتيجيات تلجأ إليها وسائل الإعلام أثناء معالجة الأزمات السياسية وهي (استراتيجية المماثلة، وإضفاء الطابع الشخصي على المشكلة، والعواقب المروعة، وبناء الأشرار والضحايا، المرئيات، والإحصاءات، والموقع الجغرافي).

وأجرى (المشاقبة، 2021) دراسة هدفت إلى بيان التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن وأثر ذلك على العمل الصحفي من وجه نظر الصحفيين الأردنيين العاملين في المواقع الإخبارية، وبيان دور النصوص القانونية الخاصة في رفع سقف الحرية أو تقيدها من خلال اظهار الآثار التي تترتب على الصحفيين بسبب وجود مثل هذه النصوص وتسليط الضوء على التشريع المتعلق بوسائل الإعلام الرقمي وتتمحور حول النصوص القانونية بالمواد التنظيمية والتي خصصت للإعلام الرقمي ومحاولة تحليلها ومعرفة مدى مسايرتها لما تعيشه المنظومة الإعلامية وما يشهده من تطور، بالإضافة إلى عرض مختلف التشريعات الأردنية التي تناولته ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الميداني التحليلي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من الصحفيين الاردنيين العاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية والبالغ عددها (502) صحفي وصحفية، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (178) صحفي وصحفية عاملين في المواقع الإخبارية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن النسبة الأعلى من الصحفيين الأردنيين العاملين في المواقع الإخبارية (36،9%) يرون بأن حالة الحريات الإعلامية شهدت تقدما، وبينت الدراسة أن النسبة الأعلى من الصحفيين (51،3%) يرون أن بأن تأثير التشريعات الناظمة للمواقع الإخبارية على العمل في المواقع الإخبارية سلبي، ويوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن من وجه نظر الصحفيين الأردنيين على المواقع الإخبارية.

وأجرى (كمال، 2020) دراسة هدفت إلى البحث في العلاقة بين الإعلام والسياسة وابراز الدراسة دور وسائل الاعلام من الكشف عن العديد من الجوانب السياسية والتي تحدث داخل المجتمعات, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعلام سلاح ذو حدين، وهو من اهم الادوات التي تلعب دورا كبيرا داخل الدولة ,فتؤثر علي صانع السياسة وكذلك على الرأي العام ,وتؤثر ايضاُ وبشدة على السياسة الخارجية للدولة، وأن العلاقة بين الجانبين هي علاقة مرتبطة بالتحولات والتغيرات التي تحدث بين وسائل الاعلام والسياسة, فهي تحولات تجري في عالم السياسية يكون له اثر على وسائل الإعلام, كذلك بينت الدراسة الأدوار والوظائف المتعددة التي تنفذها وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي, فالإعلام لم يعد وسيلة تابعة للعمل السياسي بل أضحى جزء من صميم العمليات السياسية.

وهدفت دراسة (المستريحي، 2020) إلى البحث في جودة المعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي ومدى استجابة متخذي القرارات الحكومية في الأردن لها، واستخدمت هذه الدراسة أدوات الوصف والتحليل؛ كونها توفر معلومات من مصادرها الثانوية المنشورة، إلى جانب استقصاء آراء الممارسين بالميدان من خلال استبانة تم تصميمها وتوزيعها على عينة البحث وعددها 187 مستجيبا من العاملين بمستوى الإدارة العليا في (19) جهة حكومية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه، بالرغم من أن هناك اعترافا واضحا، ومبررا ودافعا معتبرا لدى متخذي القرارات الحكومية الأردنية بمؤشرات جودة المعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي كمدخل لاتخاذ قراراتهما، فإن اعتمادهم عليها فعليا لا زال متواضعا ومتشتتا. كما كشفت الدراسة عن عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تبعا لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية حول مفهوم كل من جودة المعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي واستجابة متخذ القرار الأردني لها عند اتخاذ قراراته.

وهدفت دراسة (حداد، 2020) دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات من وجهة نظر القائمين على الاتصال في الأردن. وقد تناولت توضيح دور وسائل الإعلام الأردنية في مجابهة الشائعات من وجهة نظر القائمين عليها، ومعرفة أكثر الشائعات المتداولة، والأسباب المحركة لانتشارها، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، بصفته من أكثر المناهج التي تتطابق مع هذا النوع من الدراسات الوصفية والتي تصف الظاهرة وتحلل أبعادها ونتائجها، حيث كانت عينة مجتمع البحث من القائمين على الإعلام الرسمي في الأردن وهم مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء الأردنية بترا، وصحيفة الرأي، والبالغ عددهم (397).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن النسبة الأعلى من أفراد العينة المبحوثة (87.9%) وافقوا على أن أكثر الشائعات المتداولة في المملكة في هذا الوقت هي الشائعات الاجتماعية، وتليها الاعلامية بالدرجة الثانية بنسبة (79.6%) يليها الشائعات الاقتصادية بنسبة (75.6%) وجاءت الشائعات التي تهدف إلى اغتيال الشخصيات في الدرجة الرابعة بنسبة (69.4%). أما الشائعات السياسية فجاءت في الدرجة الخامسة بنسبة إجابات وب (67.5%) كما أوضحت الدراسة وجود درجة متوسطة من الموافقة على دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات بشكل عام بمتوسط إجابات بلغت (3.39) ووجود فروق دالة إحصائياً في دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات تبعاً للمتغيرات الشخصية من اختلاف العمر، الجنس، مكان الإقامة والعمل وسنوات الخبرة وكانت الفروق لصالح الذكور.

وأجرى (الحديدي، 2019) دراسة هدفت إلى البحث في دور وسائل الإعلام المرئية في بناء الرموز السياسية: دراسة الحالة المصرية في الفترة من 2014 حتى 2018، وقد بينت الدراسة دور وسائل الإعلام المرئية في ابراز العديد من القادة السياسيين على الساحة السياسية المصرية وخاصة اندلاع ثورة 25 يناير وتلتها ثورة 30 يونيو، 2012, وقد ساهمت البرامج التليفزيونية على تكوين وعي المواطن المصري والتدخل في تحديد تفضيلاته السياسية في اختيار المرشح المناسب والذي يتوافق مع تطلعاته وطموحاته, وقد بينت الدراسة أهمية الإعلام المرئي في تلميع قادة سياسيين بعينهم وتشويه صورة آخرين.

وهدفت دراسة (الصوفي والبريهي، 2019) إلى معرفة دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو ما عرف إعلامياً بثورات "الربيع العربي" من خلال المحاور الآتية: قياس اتجاهات هذه النخبة نحو وطنية الثورات، واتجاهاتها نحو أسباب قيام الثورات، واتجاهاتها نحو محرات الثورات، واتجاهاتها نحو الأنظمة العربية وخاصة التي قامت ضدها الثورات، وقامت الدراسة الميدانية بتطبيق استبيان بأسلوب عشوائي، في خمس جامعات يمنية حكومية، وعلى عينة حجمها 120 مبحوثاً من الأكاديميين العرب العاملين في هذه الجامعات، ممن يحملون الدرجات العلمية (أستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ).

وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة أهمها: 73.3% من النخبة الأكاديمية العربية يهتمون بمتابعة أخبار ثورات "الربيع العربي" وتطوراتها، و20.3% منهم يبدون اهتماماً متوسطاً، و5.8% لا يهتمون، وجاءت القنوات الفضائية الإخبارية كأهم مصدر في ترتيب المصادر الإعلامية التي تتابعها النخبة الأكاديمية العربية في اليمن وتستقي من خلالها الأخبار والمعلومات عن ثورات "الربيع العربي" وقد جاء على رأس هذه القنوات تفضيلاً لدى المبحوثين قنوات: الجزيرة، ثم العربية، ثم الـ "بي بي سي"، ثم قناة الحرة. وجاءت الفضائيات اليمنية الخاصة في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث جاءت وسائل التواصل الاجتماعي، وجاء اتجاه الأكاديميين العرب نحو ثورات "الربيع العربي" إيجابياً بنسبة 52.5% وسلبياً بنسبة 34.2% وجاء محايداً بنسبة 13.3%.

دراسة (NazimSha, and. Rajeswari, 2018) وهدفت إلى التعرف على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على صنع القرار السياسي بين الشباب في الهند, وقد بينت الدراسة ان معظم وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسائل المفضلة في الوقت الحاضر وأفضل الوسائل المعقولة والقابلة للتكيف والتقدم, وإن تنظيم الأطر الإلكترونية هي أفضل الطرق لتحقيق الأفكار لعدد كبير من الأفراد داخل تنقل مقتضب للوقت وتقنية جيدة لمشاركة الفكر والحقائق بالطريقة التي يحصل عليها الآخرون. وبينت الدراسة ان معظم المراهقين معرضون لخطر وسائل التواصل الاجتماعي حيث بينت الغالبية من الشباب لموافقة بشدة على تفضيلهم أن وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها هي أفضل استراتيجية يمكن الاعتماد عليها والقابلة للتكيف في النمط والوضع الحاليين التي يمكن من خلالهما قراءة الرسائل السياسية وفهمها حول الأشياء التي تحدث في جميع أنحاء العالم.

وهدفت دراسة (عبدالمعطي، 2018) البحث إلى التعرف على دور وسائل الإعلام الجديد في صنع القرار السياسي في مصر في مرحلة التحول الديمقراطي (تويتر نموذجاً). واعتمد البحث على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، ومنهج تحليل النظم الذي يربط النظام السياسي بظروفه الداخلية والخارجية لتحقيق هدفه. وجاءت أدوات البحث متمثلة في أداة تحليل المضمون، وطبقت على عينة من القرارات السياسية الصادرة في الفترة من 25 يناير 2011 وحتى الانتخابات الرئاسية يونيو 2014، باعتبارها مرحلة حاسمة في التاريخ المصري المعاصر، والموجودة على تويتر. وخلص البحث بمجموعة من النتائج منها، أن تويتر لعب دوراً في خلق وعي جمعي نحو أهمية القرارات السياسية بصفتها تمثل تحولاً مفصلياً في مرحلة التحول الديمقراطي في مصر، وأبرز الموقع مخرجات النظام السياسي (القرارات السياسية) باعتبارها تمثل مطالبة، هذا بالإضافة إلى دوره في إضعاف شرعية بعض القرارات أو إضفاء الشرعية عليها، من خلال قيامه بإبراز مساوئ وسلبيات القرار والتحذير من الأخطار المحتملة لتطبيقه، مما يعكس السمة العامة لدور وسائل الإعلام الجديد كنظام اتصالي في هذا الشأن.

وأجرى (بلحضري، 2018) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الإعلام في إدارة الأزمات، والتعرف على حجم تدخل وسائل الإعلام في إدارة الأزمات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أنه تظهر قوة وسائل الإعلام على المجتمع والحكومات في زيادة حجم التأثير على الرأي العام والقرارات السياسية، وأن الأزمة تخلق جوا من الارتباك والذعر وحالة من الطوارئ،. ووجود علاقة بين الأزمة ووسائل الإعلام وتظهر في تحقيق الكفاءة الإعلامية والقدرة على المنافسة في تقديم المعلومة والحقائق. وتحقيق عائد مادي ارتباطا بارتفاع نسبة التوزيع كوسيلة للإعلانات.وأن دور الإعلام في إدارة الأزمات يعمل على وضع الخطط اللازمة لمواجهة الحالات الطارئة، والتنبؤ بالأزمات والظروف المحيطة بها، والإعداد الجيد لمواجهتها، ومراعاة ردود الأفعال المحتملة لجميع أطراف الأزمة، وتأثيرها على مستوى النجاح في إدارة الأزمة وتجنب آثارها

وهدفت دراسة (العلاونة، 2017) إلى التعرف إلى دور صحافة المواطن كمصدر للمعلومات من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ومعرفة أهم أسباب ظهور صحافة المواطن، وأبرز المعايير المهنية والتشريعات والأخلاقيات المستخدمة فيها، وذلك بالاعتماد على المنهج المسحي، على عينة قوامها (200) مفردة من الصحفيين الأردنيين العاملين في الصحف الأردنية اليومية (الدستور والرأي والغد والأنباط والديار والسبيل الأردنية) ووكالة الأنباء الأردنية (بترا)، والمسجلة عضويتهم في نقابة الصحفيين الأردنيين، حيث تم استخدام (الاستبانة) كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: لقد احتل سبب "التحولات السياسية في المنطقة العربية" قائمة أسباب ظهور صحافة المواطن من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين بنسبة (20.7%)، تلاه "المساهمة في حل مشكلات المجتمع"، بنسبة (19.4%). كما اتفق ما نسبته (86%) من أفراد عينة الدراسة على أن عمل المواطن الصحفي أثر على طبيعة عمل الصحفي المحترف في الوسيلة الإعلامية. وتبين أن (60%) من أفراد عينة الدراسة رأوا أن على وسائل الإعلام تبنى المواطن الصحفي (أحياناً)، بينما الذين يرون أن عليها أن تتبناهم (دائماً) بلغت نسبتهم (18%). ولقد رأى (80%) من أفراد العينة المبحوثة أن على وسائل الإعلام أن تقوم أولاً بمراجعة وتحرير المواد المرسلة من المواطن الصحفي ثم نشرها. وأخيراً تبين من خلال بيانات الدراسة أن ما نسبته (45%) من أفراد العينة المبحوثة يقرؤون صحافة المواطن ويتابعونها (أحياناً) بينما الذين يتابعونها بشكل قليل ونادر بلغت نسبتهم(30%).

وهدفت دراسة (حجاب، 2017) الى بيان دور وسائل الاتصال في صنع السياسات العامة بعد ما شهده العالم من تطور في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما زاد ذلك الدور المؤثر لوسائل الإتصال، وخاصة في تشكل الراي العام ونقل قرارات الحكومة الى متناول المجتمع, لذلك فان وسائل الإعلام هي انعكاس للبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية للمجتمع والتي تساعد الحكومة في كيفية صنع القرار المناسب للرأي العام, وقد أظهرت الدراسة أن هناك دور حقيقي لوسائل الاتصال في عملية صناعة، فمن خلال وسائل الإعلام يستطيع المجتمع معرفة كيف ستؤثر سياسات الحكومية عليهم، وقدرة الحكومات الحصول على تغذية مرتجعة بشأن تلك السياسات والبرامج. فوسائل الإعلام تعمل بمثابة وسيط بين المواطنين والحكومة وذلك من خلال التحكم في نطاق الخطاب السياسي وعملية صناعة القرار.

دراسة (الشمري؛ وعلي،2015) وهدفت الدراسة التعرف إلى مدى استخدام النخبة الأكاديمية العراقية لوسائل الإعلام العراقية، ومعرفة رأي النخبة الأكاديمية بمنظمة الأمم المتحدة، والتعرف على مستوى معرفة النخبة الأكاديمية بعض المعلومات المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النخبة الأكاديمية إلى إمكانية تحسين الأداء المؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة حيث جاء بالمرتبة الأولى، وبواقع 320 تكرار وبنسبة مئوية بلغت 67.2%، وإن الجمهور العراقي لا يستفيد من الصحف العراقية في مساعدته على إتخاذ القرارات المناسبة له، حيث بلغ مجموع تكرارات آراءه بهذا الشأن (90) تكراراً وهو مؤشر عالي السلبية، وإن الجمهور العراقي يثق بحرية واستقلالية الصحف العراقية، إذ بلغ مجموع تكرارات آراءه الإيجابية بهذا الشأن (77) تكراراً.

وتهدف دراسة (Biswas, et.al, 2014) إلى معرفة دور وسائل الاعلام في خلق الوعي بين الناس, وكيف ان الإعلام أصبح أداة سياسية، وتبحث أيضا فيما اذا كانت وسائل الاعلام قد قامت بالتاثير على اصوات الشباب الناخبين في الانتخابات في الهند عام 2014، وهل يمكن للاحزاب السياسية من خلال وسائل الاعلام التاثير على الاراء والحصول على أصوات الشباب. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ان وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في التاثير على الناخبين الشباب وسلوكهم الانتخابي، وأن هنالك تاثير وسائل الاعلام في المناطق الحضرية محدودا بالرغم من استخدام وسائل الاعلام للتكنلوجيا وأساليب غير تقليديه وحديثة لاجل الوصول الى الاهداف، ويكون تاثيرها في المناطق الريفية اكثر ومن خلال وسائل تقليدية وعادية. ووجود علاقة طردية بين نسبة التاثير وبين عمر الناخب من الشباب. وتلعب التكنولوجيا دورا مهما في ايصال المعلومات مباشرة وسريعا الى الشباب، مما يؤدي إلى نتائج ايجابية في خلق التأثير على سلوك الشباب. ويكون الانترنيت احدى الوسائل في تشكيل اتجاهات الشباب والتاثير في سلوكهم، ومن خلاله يتم تسويق المعلومات وفي وقت اقصر وأسرع واقل تكلفة.

وهدفت دراسة (Umbreen, and Urwa, 2014) إلى دراسة انماط من التصورات السياسية والمواقف والسلوك التي تحدثها وسائل الاعلام وقياس تاثير وسائل الاعلام على السلوك السياسي والانتخابي للجمهور خلال دراسة عينة من المناطق الريفية والحضرية في باكستان، مع افتراض ان لوسائل الاعلام تاثير اقل في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن غالبة الجمهور في المناطق الريفية يقوم بالتصويت على أساس الشخصية. وغالبية الجمهور في المناطق الحضرية يميلون الى التصويت على اساس الاداء السياسي والذي تكون لوسائل الاعلام دورا مهما في إيصاله للجماهير. ويتوجب على وسائل الاعلام تعزيز برامج التربية والتثقيف للناخبين بسبب قدرتها وتأثيرها على الجمهور. وتقوم وسائل الإعلام أحيانا بنقل الإخبار الى الجمهور تتضمن عناصر التسويق والبريق والإثارة. وتقوم وسائل الإعلام بنقل الإخبار العاجلة دون التأكيد على الأخبار السابقة.

دراسة الزبيدي, (2013) وهدفت الدراسة التعرف دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد بينت الدراسة بأن هناك علاقة بين وسائل الاعلام ودورها في صنع القرار السياسي وبيان حجم الدور الذي يقدمه الأعلام باعتبار ان الإعلام هو لغة الحوار وحلقة الوصل بين المجتمع والحكومات التي تملك صلاحية صنع القرار السياسي التي تساهم بخلق حالة من التفاعل بين الراي العام وقرارات السلطة السياسية,فكلما كان النظام السياسي اكثر ديمقراطية كلما ازدادت درجة الاعتماد على النظام الاعلامي وكلما كان النظام السياسي اقل ديمقراطية كلما قل الاعتماد على وسائل الاعمال. وأن الإعلام يؤثر على عملية صنع القرار السياسي عبر أربعة مراحل: تحديد المشكلة، تحديد البدائل، اختيار المعلومات، تطبيق القرار، بحيث تعمل استراتيجية الإعلام على تقديم المعلومات المتناسقة في الاتجاه المؤثر في صنع القرار السياسي، أما العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار السياسي فهي علاقة متبادلة، حيث يؤثر كلاهما في الآخر.

وهدفت دراسة (Lozanov, and Spassov, 2011) إلى البحث في الإعلام والسياسة, وقد بينت الدراسة إن الإعلام والسياسة دائما في علاقة متوترة في اطار الديمقراطية الفاعلة, وتتجه القوى السياسية إلى الجمهور لتحفيز أفعالهم، والدفاع عن أفكارهم وكسب ثقة الناس, ويتعين على وسائل الإعلام بدورها إبلاغ الناس عن الامور السياسية المحيطة بهم, وان ممارسة السيطرة على السياسيين يؤدّي الى الخلل في اداء واجباتهم., وبينت الدراسة ان وسائل الإعلام منعت كثير المواضيع التي سيتم تغطيتها، واثبت الدراسة انه بدون وسائل الإعلام لن يجد السياسيون طريقة لتوصيل أفكارهم للناس, ويجب على السياسيين أن يوصلوا نشاطهم العام بشكل صحيح إلى الناس. وما يحتاجونه في الغالب هو الثقة. وذلك لإن صنع السياسة الجيدة وحدها لا يكفي. فلا بد من الدراية بقواعد الديمقراطية الإعلامية ومعرفة كيفية تطبيقها.

وهدفت دراسة (العزام، 2010) إلى الكشف عن اتجاهات الأردنيين نحو أداء وسائل الإعلام الأردنية اتجاه عدد من الموضوعات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وبيان العلاقة بين هذه الاتجاهات وبين الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الجمهور العام .وكون الدراسة استطلاعية، استُخدِمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبعض الأدوات الإحصائية والعمليات الحسابية البسيطة مثل: النسب المئوية والتكرارات والجداول المتقاطعة ومتوسط الاتجاهات والتباين الأحادي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن الرضا العام عن أداء وسائل الإعلام الأردنية سلبياً، على الرغم من وجود اتجاهات إيجابية نحو أداء وسائل الإعلام الأردنية بخصوص عدد من الموضوعات مثل المساهمة في تعزيز روابط الوحدة الوطنية في المجتمع، والمساهمة في التوعية بمخاطر الإرهاب ووسائل محاربته، كما توصلت الدراسة إلى ضعف الدور الرقابي (وغيابه أحياناً) لوسائل الإعلام على أعمال الحكومة والبرلمان، وهيمنة الحكومة على وسائل الإعلام الأردنية، وفرضها بعض القيود على حرية وسائل الإعلام في ممارسة نشاطاتها المختلفة، وأن التزام وسائل الإعلام بالمصداقية بنشر الأخبار وتناولها للأحداث بدرجة متوسطة.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة عدداً من الموضوعات التي ركزت حول الإعلام، والعلاقة بين الاعلام والسلوك السياسي، وتأثير وسائل الاتصال على اتجاهات الفرد وسلوكه السياسي، والشائعة، وثورات الربيع العربي، وقضايا سياسية وأمنية واقتصادية، أما الدراسة الحالية فتناولت دور الإعلام المرئي في التأثير على مجريات عملية صنع القرار السياسي من وجهة نظر النخبة السياسية والإعلامية في الأردن، وهي من الدراسات الحديثة في حدود علم الباحث، التي تناولت هذا الموضوع مما يعد إضافةً جديدة للمكتبة الأردنية والعربية. حيث تتميز هذه الدراسة بتعدد المناهج المستخدمة، وفي طبيعة اداة وصدق الدراسة في اظهار النتائج من خلال المسح الميداني، التي ستبين دور الإعلام المرئي الأردني في عملية صنع قرار السياسي الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية والإعلامية.

منهجية الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى تطوير إستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع النخب السياسية والإعلامية والذين يؤدون فعلياً دور أصحاب القرار سياسياً واعلامياً. حيث بلغ عدد النخب الإعلامية المسجلين في نقابة الصحفيين الأردنيين والبالغ عددهم (1246) إعلامياً مسجلاً في المملكة، منهم (996) إعلامياً مسجلاً وممارساً للعمل الصحفي، و(250) إعلامياً مسجلاً غير ممارس للعمل الإعلامي، وبلغ عدد النخب السياسية (260) منهم (28) وزيراً، و(65) عين، و(130) نائباً، و(37) أمين عام حزب سياسي.

عينة الدراسة

تم إختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية وبنسبة (50%) وبلغت عينة الدراسة (753) مبحوثاً، منهم (623) إعلامياً، و(13) من النخب السياسية، وقد تم توزيع (753) إستبيان على النخب السياسية والاعلامية وأسترد منها (524) بما نسبته (69.6%) من مجموع الاستبانات الموزعة وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلمي، والجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب مُتغيراتها الديموغرافية.

جدول رقم (1)

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	391	%74.6
	أنثى	133	%25.4
العمر	أقل من 30 سنة	49	%9.4
	30–40 سنة	214	%40.8
	40–50 سنة	93	%17.7
	50 سنة فأكثر	168	%32.1
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	8	%1.5
	دبلوم	90	%17.2
	بكالوريوس	240	%45.8
	دراسات عليا	186	%35.5
مكان الاقامة	مدينة	258	%49.2
	قرية	97	%18.5
	البادية	102	%19.5
	مخيمات	67	%12.8
	أقل من 5 سنوات	0	0
	5–10 سنوات	117	%22.3

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
إجمالي سنوات الخبرة	15 سنة فأقل	130	%24.8
	15–20 سنة	237	%45.2
	20 سنة فما فوق	40	%7.6
طبيعة العمل	النخبة السياسية	113	%21.6
	النخبة الإعلامية	411	%78.4
	المجموع	524	%100
التوجهات السياسية	إسلامي	45	%8.6
	قومي	116	%22.1
	يساري	141	%26.9
	ليبرالي	222	%42.4
	المجموع	524	%100

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تضمنت أدوات الدراسة قسمين، كما يلي:

القسم الأول: تناول المتغيرات الديموغرافية.

القسم الثاني فعُني بالأداة المتعلقة بموضوع الدراسة الرئيسي (دور الاعلام المرئي) وتضمن ثلاثة محاور، حيث تم الإعتماد في تطوير هذه الأداة على دراسة (القرار السياسي) ودراسة (النخب الاعلامية)، وقد تم صياغة الإجابة على فقرات هذه الأداة بالإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمسة اختيارات، تتراوح بين (غير موافق بشدة وموافق بشدة) بوزن نسبي (1–5).

صدق أدوات الدراسة

للتحقق من صدق أدوات الدراسة تم إستخدام الصدق الظاهري وصدق البناء الداخلي كما يلي:

الصدق الظاهري:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والإختصاص من رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بلغ عددهم (11) محكم، حيث طُلِب إليهم إبداء رأيهم حول شمولية الفقرات، وانتمائها للمجال ومناسبة الصياغة اللغوية ومدى وضوح الفقرات، وإضافة أو حذف أو تعديل ما يرونه مُناسباً، وقد جاءت توصيات المحكمين بعدم حذف ولا فقرة، مع إعادة صياغة بعض الفقرات في أداة الدراسة.

صدق البناء الداخلي:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام صدق البناء الداخلي، حيث تم تطبيق الأداة على عينة إستطلاعية، تم اختيارها عشوائياً من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، بلغت(20) فرداً، ثُم تم حساب معامل الإرتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكلية على المقياس، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول(2)

معاملات الارتباط بين درجة الفرد على الفقرة ودرجته الكلية على أداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.476**	12	.413*	23	.399*
2	.434*	13	.449*	24	.462*
3	.542**	14	.544**	25	.348*
4	.465*	15	.602**	26	.568**
5	.604**	16	.379*	27	.593**
6	.375*	17	.443*	28	.611**
7	.456*	18	.374*	29	.436*
8	.567**	19	.432*	30	.387*
9	.423*	20	.572**	31	.349*
10	.385*	21	.365*	32	.465*
11	.376*	22	.493*		

*** تعني دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)**

**** تعني دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.01$)**

يتبين من الجدول (2) بأنه تحقق لأداة الدراسة مؤشرات صدق مناسبة حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (.348-.611) وجميعها دالة احصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ثبات أداة الدراسة

جرى التأكد من ثبات المقياس بإستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للإتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، والجدول رقم (3) يبين معامل الثبات كرونباخ ألفا لأبعاد أداة الدراسة.

جدول (3)

معامل الثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

البعد	معامل كرونباخ ألفا
دور الإعلام المرئي في صنع القرار السياسي	0.81
دور الإعلام المرئي في توجيه النخبة	0.82
دور الإعلام المرئي في التأثير على قرارات الحكومة الداخلية والخارجية	0.75
الدرجة الكلية	0.79

نلاحظ من الجدول (3) أن معاملات الثبات لأبعاد مقياس التفهم الوجداني تراوحت بين (0.75- 0.82)، وتعتبر مثل هذه القيم مقبولة لأغراض البحث العلمي.

طريقة تصحيح أداة الدراسة:

تم تطبيق المقياس بالطلب من أفراد عينة الدراسة أن يجيبوا على الأداة بطريقة فردية، حيث تتطلب عملية الاجابة مُدة (50) دقيقة، وفق تدريج ليكرت الخُماسي، بحيث يختار خياراً من خمسة وهي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وتعطى الدرجات (1، 2، 3، 4، 5)، وتكون أعلى درجة يمكن الحصول عليها على المقياس (160) وأدنى درجة (32)، ويتم الحكم على المستوى في أداة الدراسة بالاعتماد على المعادلة التالية:

أعلى قيمة – أقل قيمة / المستويات

= 5- 1 / 3 = 4/ 3 = 1.33

وبالتالي فإن معيار الحكم كما يلي:

المتوسط الحسابي	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
1-2.33	منخفض
2.34- 3.67	متوسط
3.68 فما فوق	مرتفع

عرض النتائج:

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما دور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي الأردني؟

جدول(4)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين لدور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة بالنسبة للمتوسط
2	يمارس الإعلام المرئي تأثيرا على النخب السياسية والإعلامية التي تصنع القرار	3.71	0.96	مرتفعة
1	للإعلام المرئي أهمية بالغة في تشكيل السياسة العامة(السياسة الداخلية والخارجية)	3.64	0.97	متوسطة
3	تساهم المهارات والمعارف التي يملكها من يدير الإعلام الالكتروني التأثير في عملة صنع القرار.	3.57	1.01	متوسطة
4	يؤدي الإعلام المرئي دوراً هاماً في عملية صنع القرار في ظل الظروف والأوقات والأزمات السياسية الحرجة التي يمر بها الأردن	3.47	1.001	متوسطة
9	تلجأ النخب السياسية والإعلامية إلى الإعلام المرئي بشكل كبير في عملية المشاركة والمساهمة في صناعة القرار السياسي.	3.44	0.99	متوسطة
5	يؤدي الإعلام المرئي دوراً محورياً في عملية صنع القرار.	3.42	0.99	متوسطة
7	يرتبط تأثير النخب التي تدير الإعلام المرئي في عملية صنع القرار بكفاءة الشخص وقدرته وما يتمتع به من إمكانية إقناع الآخرين.	3.39	1.00	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة بالنسبة للمتوسط
8	يدير الإعلام المرئي شخصيات ذات حضور وتأثير ونفوذ لارتباطهم بقوى حزبية أو صالونات سياسية أو جمعيات سياسية أو نقابية.	3.36	1.01	متوسطة
6	تعتمد عملية صنع القرار السياسي على النخب التي تدير الإعلام المرئي.	3.26	1.02	متوسطة
–	الكلي	3.47	0.59	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(4) أنّ المتوسط العامّ لتقديرات المبحوثين لدور الإعلام المرئي في عملية صنع القرار السياسي جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) وبانحراف معياري(0.59)، وقد احتلّت الفقرة رقم(2) والتي نصها "للإعلام المرئي أهمية بالغة في تشكيل السياسة العامة(السياسة الداخلية والخارجية)" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.59) وبدرجة موافقة متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم(6) والتي نصها " تعتمد عملية صنع القرار السياسي على النخب التي تدير الإعلام المرئي" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.26) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة أيضاً.

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن للإعلام المرئي دور فاعل في تشكيل سياق عملية صنع القرار السياسي في المجتمعات المختلفة؛ حيث يعكس الإعلام المرئي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، كما أن إسهام ودور وسائل الإعلام المرئي في عملية صنع القرار تعتمد على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع.

وقد تُعزى هذه النتيجة إلى الدور الكبير لوسائل الاعلام المرئية في التأثير على الرأي العام وتشكيل توجهاته واتجاهاته، أو تعبئته باتجاه أهداف أو قضايا معينة، حيث تعتبر وسائل الاعلام المرئي أدوات مهمة في عمليات التغيير الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، وهذا ما يجعل منها وسيلة مهمة في التأثير وتغيير الاتجاهات لدى كافة أطياف المجتمع وعلى رأسهم صانعي القرار، لذلك فإنهُ من الطبيعي أن يكون هناك دور فاعل لوسائل الاعلام المرئي في صنع القرار السياسي.

وقد تعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن وسائل الاعلام المرئي تمد صانعي القرار بالمعلومات بشأن الاحداث الجارية والبيئة السياسية لسياستهم وفي كثير من الاحيان تقدمها بشكل أسرع من القنوات الرسمية، بالإضافة إلى قدرتها على توفير القنوات اللازمة للمسؤولين لنقل رسائلهم الى الجمهور والنخبة السياسية داخل الحكومة وخارجها، وهذا ما يُفسر دور الاعلام المرئي في صنع القرار السياسي.

بالإضافة إلى أن هذه النتيجة تُعزى إلى قدرة الاعلام المرئي على التأثير على مواقف متخذي القرار ومواقف الجمهور باتجاه المسؤولين الحكوميين، كما تستطيع التغطية الاعلامية ان تزيد من التأييد الجماهيري لبعض السياسات والحكومات، ولا ينكر مالها من دور في احداث تغيرات جذرية في الاوضاع السائدة وخلق سياسات جديدة عندما تتطلب المشاكل التدخل الحكومي أو بنشرها لمطلب الرأي العام.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (أبو القاسم، 2024) والتي أشارت نتائجها إلى أن الإعلام يلعب دورا إيجابيا في نضج الرأي العام وشفافيته، كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (وليدة، وفطيمة، 2023) والتي أشارت نتائجها إلى أن المعالجة الاعلامية تؤدي إلى خفض لأزمات السياسية، كما اتفقت مع دراسة (كمال، 2020) والتي أشارت نتائجها إلى أن الاعلام من اهم الادوات التي تلعب دورا كبيرا داخل الدولة، فتؤثر على صانع السياسة وكذلك على الرأي العام.

كما اتفقت مع دراسة (المستريحي، 2020) والتي أشارت نتائجها إلى أن الاعتماد على مؤشرات جودة المعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي كمدخل لاتخاذ القرارات لا زال متواضعا ومتشتتاً.

السؤال الثاني: كيف يوظف الإعلام المرئي القرار السياسي في الأردن وفقاً لرأي النخبة السياسية والإعلامية؟

جدول(5)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين لدور الإعلام المرئي في التأثير على قرارات الحكومة الداخلية والخارجية مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة بالنسبة للمتوسط
7	يتأثر الإعلام المرئي بتغيرات البيئة الخارجية، فقد أعطى أولوية في تغطية قضايا اللاجئين بسبب الحروب الأهلية في دول الجوار.	3.70	0.82	مرتفعة
4	يعد الإعلام المرئي أكثر تأثيرا في السياسة الداخلية مقارنة بالسياسة الخارجية.	3.57	0.93	متوسطة
3	يبرز دور الإعلام المرئي في تشكيل الرأي العام من خلال اتخاذ قرارات تتوافق مع الظروف السياسية للدولة.	3.55	0.94	متوسطة
12	كلما زادت تغطية الإعلام المرئي لقضايا الفساد، انعكس ذلك ايجابيا على قرارات الحكومة في مواجهته.	3.53	0.95	متوسطة
2	يلعب الإعلام المرئي دور استباقي في نشر الأخبار عن قرار سياسي تنوي الحكومة إصداره من وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية.	3.50	0.96	متوسطة
6	يؤثر الإعلام المرئي بشكل رئيسي في القضية الفلسطينية على ما سواها.	3.49	0.98	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة بالنسبة للمتوسط
8	يغطي الإعلام المرئي المجال الاقتصادي بشكل أساسي على غيره من المجالات الأخرى	3.48	0.99	متوسطة
1	تستخدم النخب السياسية والإعلامية وسائل الإعلام المرئي كأداة ضغط للتأثير على القرارات المتخذة	3.37	1.00	متوسطة
11	يؤثر الإعلام المرئي على قرارات الحكومة إيجابا في مواجهة الجريمة والمخدرات.	3.36	1.01	متوسطة
10	تتأثر الحكومة بقراراتها بما يطرحه الإعلام المرئي بقضايا الإرهاب والتطرف.	3.28	1.02	متوسطة
9	يحدد الإعلام المرئي للحكومة أجندة وأولويات السياسة الداخلية	3.26	1.03	متوسطة
5	يؤثر الإعلام المرئي بشكل رئيسي في قضايا الفقر والبطالة أكثر من غيرها.	3.24	1.04	متوسطة
-	الكلي	3.44	0.61	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(5) أنّ المتوســـط العامّ لتقديرات المبحوثين لدور الإعلام المرئي في التأثير على قرارات الحكومة الداخلية والخارجية جاء بدرجة متوســـطة، وبمتوســـط حســـابي بلغ (3.44) وبانحراف معياري(0.91)، وقد احتلّت الفقرة رقم(7) والتي نصها "يتأثر الإعلام المرئي بتغيرات البيئة الخارجية، فقد أعطى أولوية في تغطية قضايا اللاجئين بسبب الحروب الأهلية في دول الجوار" المرتبة الأولـــى بمتوسط حســـابي بلغ (3.70) وبدرجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم(5) والتي نصها " يؤثر الإعلام المرئي بشكل رئيسي في قضايا الفقر والبطالة أكثر من غيرها" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.24) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة.

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن الإعلام المرئي الأردني يُشكل أحد الوسائل الفعالة التي تستخدمها النخب السياسية والإعلامية للتأثير على صانعي القرار السياسي في الأردن، بالإضافة إلى أن ما يقوم بهِ الإعلام المرئي في الاردن بحسب رأي أفراد عينة الدراسة من دور استباقي في نشر بعض الأخبار حول قرارات سياسية تنوي الحكومة نشرها يقوم بدور توظيف للإعلام المرئي وما يبثهُ من برامج للقرار السياسي الأردني.

وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن الإعلام المرئي في الأردن قادر على مواكبة الظروف المختلفة التي تحدث في المنطقة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، حيث يُلاحظ أن الإعلام المرئي يُغطي كافة المجالات المجتمعية الداخلية ولهُ تأثير جيد على مجموعة متنوعة من القضايا المجتمعية كالفقر، والبطالة، وقضايا اللاجئين، وهذا ما يجعل الحكومات الأردنية تتأثر بما يطرحهُ الإعلام المرئي من قضايا.

كما تعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن الإعلام المرئي الأردني يُمثل أداة للتغيير والتثقيف السياسي وذلك من خلال قدرتهِ على تشكيل الوعي السياسي وترشيده، سواء كان ذلك من خلال إدامة التواصل على الصعيدين السياسي الداخلي والسياسي الخارجي، أو في نقل صورة التجربة الحضارية والإنسانية للعالم، بالإضافة إلى أن الانفتاح والاحتكاك الإعلامي مع الشعوب والحضارات الأخرى، مما يُسهم بالتالي في تشكيل مناخ متكامل حول القرار السياسي الاردني.

بالإضـــافة إلى أن هذه النتيجة تُعزى إلى أن ما يُبث من خلال الإعلام المرئي في الأردن يخدم الأجندة الحكومية من خلال تقديم المعلومة للمواطنين وتوفيرها لهم من أكثر من جهة، وهذا ما يعمل على تغطية كافة جوانب القضايا المطروحة على الساحة الداخلية وبعض قضايا الساحة الخارجية، وهذا ما يؤثر ايجاباً على قدرة الإعلام المرئي على توظيف القرار السياسي في الاردن.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الصوفي والبريهي، 2019) والتي أشارت نتائجها إلى دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن، كما اتفقت مع نتائج دراسة (عبدالمعطي، 2018) والتي أشـــارت نتائجها إلى أن الإعلام لعب دوراً في خلق وعي جمعي نحو أهمية القرارات الســـياســـية بصفتها تمثل تحولاً مفصلياً في مرحلة التحول الديمقراطي في مصر، كما اتفقت مع دراسة (حجاب، 2017) والتي أشارت نتائجها إلى أن وسائل الإعلام لها دور حقيقي في مساعدة الحكومة في كيفية صنع القرار المناسب للرأي العام,

السؤال الثالث: ما دور النخب السياسية والإعلامية في تكييف القرار السياسي الأردني؟

جدول(6)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين لدور الإعلام المرئي في توجيه النخبة مرتبة تنازلياً حسب درجة أهميتها

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة بالنسبة للمتوسط
9	يحظى الإعلام المرئي بالمصداقية لدى صناع القرار والرأي العام على حد سواء	3.74	0.86	مرتفعة
5	تسعى النخب السياسية والإعلامية في إعادة ثقة الناس وقناعتهم تجاه القرار السياسي الصادر عن الحكومة من خلال استخدام وسائل الإعلام المرئي في صنع القرار السياسي.	3.72	0.88	مرتفعة
4	يساهم الإعلام المرئي في زيادة التوقعات الايجابية للنخبة من القرارات المتخذة.	3.71	0.91	مرتفعة
7	يعتبر الإعلام المرئي جزء مشارك في صناعة القرار السياسي من وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية.	3.69	0.93	مرتفعة
8	تتحكم نخب صناع القرار فيما يقدم الإعلام المرئي من محتوى	3.63	0.96	متوسطة
2	يؤدي الإعلام المرئي دوراً هاماً في عمل النخب السياسية والإعلامية من خلال القيام في عملية إقناع الرأي العام تجاه قضية ما.	3.59	0.98	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة بالنسبة للمتوسط
3	يحدد الإعلام المرئي أولويات نخب صناعة القرار، والجدليات والأفكار المتداولة لديها.	3.56	0.99	متوسطة
1	تعتقد النخب السياسية والإعلامية ان للإعلام المرئي دور في صناعة القرار السياسي من خلال قدرته في تغيير توجهات الرأي العام تجاه قضية ما بما يتوافق مع رؤية الحكومة في تنفيذ القرار السياسي.	3.54	1.00	متوسطة
6	تلجأ النخب السياسية والإعلامية إلى وسائل الإعلام المرئي لتسليط الضوء على أهمية القرار السياسي.	3.51	1.01	متوسطة
10	هنالك علاقة ثقة وشفافية بين الإعلام المرئي والنخب الصانعة للقرار	3.49	1.02	متوسطة
11	ترى النخب السياسية والإعلامية أن الإعلام المرئي يسهم في تحليل القرارات السياسية.	3.44	1.03	متوسطة
–	الكلي	3.60	0.55	متوسطة

يظهر من الجدول رقم(6) أنّ المتوســـط العامّ لتقديرات لدور الإعلام المرئي في توجيه النخبة جاء بدرجة متوسـطة، وبمتوسـط حسـابي بلغ (3.60) وبانحراف معياري(0.55)، وقد احتلّت الفقرة رقم(9) والتي نصـها " لدور الإعلام المرئي في توجيه النخبة" المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (3.74) وبدرجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم(11) والتي نصـها " ترى النخب السـياسـية والإعلامية أن الإعلام المرئي يسـهم في تحليل القرارات السـياسـية " في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسـط حسـابي بلغ (3.44) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة.

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن النخب السياسية والإعلامية تستخدم وسائل الإعلام المرئي كأداة ضغط للتأثير على القرارات المتخذة، بالإضـافة إلى أن الإعلام المرئي يحظى بالمصـداقية لدى صـناع القرار والرأي العام على حد سواء، وهذا ما يجعل منهُ وسيلة تأثير قوية تستخدمها النخب السياسية والإعلامية في تكييف القرار السياسي الأردني.

كما تعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أنهُ وعلى الرغم من أن الإعلام المرئي يعتبر جزء مشارك في صناعة القرار السياسي من وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية، إلّا أن هناك بعض التحكم من قبل صانعي القرار في الأردن فيما يقدمهُ الإعلام المرئي من محتوى، وهذا ما يؤثر أحياناً بشكل سلبي على قدرة النخب السياسية والإعلامية في التأثير على القرار السياسي الأردني من خلال استخدام الاعلام المرئي. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن النخب السياسية والإعلامية تهتم باستخدام وسائل الاعلام المرئي بهدف إعادة بناء الثقة بين المواطن الأردني وقناعاتهِ تجاه ما تصدرهُ الحكومة من قرارات سياسية، وهذا ما يُسهِم في مساعدة النخب السياسية والإعلامية في تكييف القرار السياسي الأردني، بالإضافة إلى أنهُ من الملاحظ أن النخب السياسية والإعلامية في الأردن كثيراً ما تلجأ إلى استخدام وسائل الاعلام المرئي بهدف تسليط الضوء على أهمية القرار السياسي المتخذ سواء بالموافقة أو المعارضة، وهذا ما يُساعد النخب السياسية والإعلامية على تكييف القرار السياسي الأردني مع توجهات الرأي العام. كما تعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن النخب السياسية والإعلامية تعمل على تكييف القرار السياسي الأردني من خلال التأثير على توجهات واتجاهات الرأي العام تجاه قضية معينة وذلك من خلال استخدام الإعلام المرئي، وذلك بهدف إحداث توافق بين القرار السياسي للحكومة ورؤيتها مع الرأي العام الأردني، وهذا ما يدُل على حجم التأثير الذي تمارسهُ النخب السياسية والإعلامية من خلال الاعلام المرئي على صُناع القرار في الحكومة الأردنية.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (أبو القاسم، 2024) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين التنشئة السياسيه للنخب والأفراد وقوة وتأثير الرأي العام على صناعة القرار السياسي ، كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (عبدالمعطي، 2018) والتي أشارت نتائجها إلى أهمية الإعلام في خلق وعي جمعي نحو أهمية القرارات السياسية. كما اتفقت مع دراسة (كمال، 2020) والتي أشارت نتائجها إلى أن الاعلام من اهم الادوات التي تلعب دورا كبيرا داخل الدولة، فتؤثر على صانع السياسة وكذلك على الرأي العام.

السؤال الرابع: ما هي طبية العُلاقة بين الإعلام المرئي وعملية صناعة القرار؟

جدول رقم (7)

يوضح مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الإعلام المرئي وعملية صناعة القرار

الإعلام المرئي	عملية صنع القرار					
	صنع القرار السياسي الأردني		التأثير على قرارات الحكومة الداخلية والخارجية		الكلي	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الإعلام المرئي	.836**	.000	.806**	.000	.860**	.000

** ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.01$)

يتضــح من الجدول رقم (7)، بأن جميع العلاقات الارتباطية دالّة إحصــائياً، وعند مســتويات إيجابية بين الإعلام المرئي وعملية صــناعة القرار، ســواء على المســتوى الكلي أو على مســتوى المجال الواحد، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين الإعلام المرئي وعملية صناعة القرار ككل (0.860)، وهي قيمة إيجابية تؤكد أثر الإعلام المرئي في عملية صناعة القرار في الأردن، وكانت أقوى هذه العلاقات مع مجال (صنع القرار السياسي الأردني)، حيث بلغت قوة هذه العلاقة الارتباطية (0.836)، في حين كانت أضعف هذه العلاقات هي العلاقة مع بعد (التأثير على قرارات الحكومة الداخلية والخارجية)، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة الارتباطية (0.806).

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى وجود علاقة وثيقة بين الاعلام والسياسة فلا توجد سياسة بدون اعلام ولا اعلام بدون سياسة، فحينما يوجد الاعلام فلا بد من وجود السياسة، حيث يمكن للإعلام المرئي أن يكشف العديد من جوانب العمليات السياسية والتي تحدث في شتى المجتمعات، بما يؤدي الى إثراء المعرفة السياسية فالعلاقة بينهما هي علاقة متغيرة وترتبط بالتحولات والتغيرات التي تحدث في الاعلام والســياســة وفي الجوانب المختلفة للحياة في المجتمعات الانسانية.

كما تعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن الاعلام المرئي أصبح يدخل بالأساس في نسيج العمل السياسي بمستوياته وأشكاله المختلفة، حيث اصبح الإعلام المرئي فاعلاً اساسياً في المشهد السياسي من خلال ما يمتلكه الإعلام المرئي من قوة سياسية مؤثرة تتركز في قدرته على تشكيل رؤية وتفكير أفراد المجتمع حول ما يحدث حولهم داخلياً وخارجياً، ومما زاد من قوة الاعلام المرئي أن الاحزاب والقوي السياسية وجدت نفسها مجبرة على تشكيل وسائلها وتصوراتها السياسية بما يتناسب مع الاعلام المرئي الأمر الذي كان له تأثيره في المدركات والتصورات الجماهيرية وفي العملية السياسية ذاتها، وهذا ما ساهم في ازدياد تأثير الاعلام المرئي في صنع القرارات والسياسات الداخلية والخارجية.

وقد يُعزى وجود عُلاقة بين الإعلام المرئي وعملية صناعة القرار إلى وجود مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بين الاعلام المرئي والبُنى السياسية في المجتمع الأردني، حيث يعتبر الاعلام المرئي أداة رئيسية من أدوات التأثير الحكومي على الرأي العام الاردني على اعتبار أن من يملك السيطرة على الإعلام المرئي يملك الغلبة في شتي مجالات الحياة، وفي ظل ما يعيشه العالم حالياً من تطورات كبيرة وفي مقدمتها الثورة التكنولوجية والاتصالية الواسعة أصبحت العلاقة بين الاعلام المرئي وعملية صنع القرار اكثر وضوحا وقوة، ولا سيما أن الانظمة السياسية اعتمدت بشكل كبير على الاعلام المرئي لتحقيق اهدافها وتنفيذ استراتيجيتها على الصعيد الداخلي والخارجي وكسب الرأي العام لمصلحتها.

الخاتمة

أصبح للإعلام دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلاميا، وبصفة خاصة تجاه القضايا المعنية بالأمن الوطني. وأن العالم في العصر الحديث أصبح جزءا من حياة الناس، كما أن بناء الدولة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، يتطلب الاستعانة بمختلف وسائط ووسائل الإعلام، بل أن مشروعات التنمية لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة الشعوب وهو أمر لا يتحقق إلا بمساعدة الإعلام، وترتبط السياسة العالمية بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، والحربية، بمعنى أن الإعلام يرتبط بقوى الدولة الشاملة ومن ثم فهو يسعى بطريق غير مباشر لتحقيق الأمن الوطني، من خلال التغطية الإعلامية ومن خلال الإسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو إعلامي أو فكري معاد .

أن توظيف وصناعة القرار السياسي الأردني يتطلب استيعاب التغير باتجاه إحلال مضمون الرسائل الإعلامية في تأدية مهامها ووظائفها وعملياتها، لما لها من مزايا إيجابية وفعّالة في تحديد الجمهور المستهدف، وكذلك وسائل وأساليب توجيه الرسائل الإعلامية ضمن الخطاب الإعلامي، وإنشاء مركز إعلامي يستهدف النخب السياسية كوعاء تصب فيه كافة أقنية المعلومات، على أن يكون مزوداً بكافة الأجهزة وتقنية الاتصالات الحديثة في الجانب الإعلامي لاستقبال المعلومات وتخزينها وتحليلها، ومن ثم يدفعها كمخرجات إعلامية صادقة تتناول المجالات التي يؤثر فيها الإعلام المرئي في السياسة الداخلية كالفقر والبطالة والفساد وغيرها. أو قضايا السياسة الخارجية كالقضية الفلسطينية. على اعتبار أن الدور الإعلامي فاعل في تكييف عملية صنع القرار السياسي مع الرأي العام الأردني.

وتُعد وسائل الإعلام الجديدة ومواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات وأكثرها شعبية، ورغم أن هذه المواقع أنشئت في الأساس للتواصل الاجتماعي بين الأفراد، فإن استخدامها امتد ليشمل النشاط السياسي من خلال تداول المعلومات في مختلف المجالات، وقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من المؤسسات المهمة التي تقوم بدور مهم في إكساب عادات وسلوكيات صحيحة، وأداة مهمة من أدوات الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي وذلك بقصد الاستفادة من إشغال وقت الأفراد بما يفيدهم، وكذلك بقصد زرع جوانب وأمور مهمة وتنميتها في شخصية الفرد . فأصبح من الضروري اليوم توجيه الاهتمام إلى الإعلام المرئي والوسائط الالكترونية والوسائل الحديثة التي فرضت نفسها بشكل أو بآخر كبديل لوسائل الاتصال الجماهيري في رصد ونقل المعلومات بالشكل الفوري و المتسارع .

ومما لا شــك فيه أنه أصــبح هنالك علاقة وطيدة بين وســائل الإعلام الجديدة والعملية الســياســية، حيث أصــبحت شــاشــات التلفزه ومواقعها المتواصــلة اجتماعيا أهم الوســائل التي تســهم في الربط بين حلقة الجمهور والنظام الحاكم وهي عامل مساهم إما بإفشال النظام السياسي أو بانجاحة من خلال الدور والرسائل التي تبثها ، اضافة الى تشكل عنصر جديد وهو ممارسة المشاركة السياسية للمواطنين من خلال نشاطهم عبر التفاعل على مواقع التواصل التابعة للقنوات الرسمية وغير الرسمية ، والذي من شأنه أن يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في رسم ملامح نشاطات الدولة السياسية من منظوره الخاص بعيدا عن التراجيديا في المشاركة السياسية سواء عن طريق الاحزاب أو من خلال الندوات الغير مســموعة ، فمن دون هذا التواصــل التكنولوجي لا يمكن للنخب الإعلامية والسياسية أن ترسم لها أجندة و دورا فاعلا داخل الدولة. كذلك خلصت الدراسة الى أن وسائل الإعلام المرئي تمد صانعي القرار بالمعلومات بشان الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياستهم وفي كثير من الأحيان تقدمها بشــكل أســرع من القنوات الرســمية، لذلك تبرز قدرة الإعلام المرئي على التأثير على مواقف متخذي القرار ومواقف الجمهور باتجاه السلطات الحكومية

كذلك أبرزت الدراسة أن الإعلام المرئي الأردني يُشكل أحد الوسائل الفعالة التي تستخدمها النخب السياسية والإعلامية للتأثير على صــانعي القرار الســياســي في الأردن , وقادر على مواكبة الظروف المختلفة التي تحدث في المنطقة ســواء على المســتوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي لأنه قد يعمل كأداة للتغيير والتثقيف الســياســي وذلك من خلال قدرتهِ على تشكيل الوعي السياسي وترشيده، مما يساهم ذلك في تقديم خدمة الأجندة الحكومية من خلال تقديم المعلومة للمواطنين وتوفيرها لهم من أكثر من جهة، بهدف إعادة بناء الثقة بين المواطن الأردني وقناعاتهِ تجاه ما تصدرهُ الحكومة من قرارات سياسية.

النتائج:

بعد الدراسة الميدانية والوصفية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

1- يعتمد ويثق متوسط عينة الدراسة على الإعلام المرئي في استيفاء المعلومات الإخبارية.

2- يأتي الإعلام المرئي في مقدمة الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها صانع القرار السياسي في توجيه القرار السياسي، كما تعتمد النخبة الإعلامية أيضا على الإعلام المرئي في توصيل المعلومة لأهميتها الكبيرة عن باقي وسائل الإعلام.

3- نسبة متوسطة أيضا من العينة لا تثق بالإعلام المرئي لما يدركونه من توجيه وتحييد الإعلام المرئي في بعض القضايا المهمه من قبل فئة معينة.

4- نسبة متوسطة من المبحوثين يرون أن للإعلام المرئي دورا لا يستهان به في تثقيف المواطن الأردني وتوعيته في قضايا المخدرات والفساد وتغطية الأحداث العربية المهمة لاسيما القضية المصيرية المرتبطة بفكر المواطن الأردني وهي القضية الفلسطينية.

التوصيات

بناءاً على ما تقدم من النتائج توصي الدراسة بالتوصيات الآتية:

1. تبني الاعلام المرئي الأردني لبرامج هادفة تحاكي اهتمام وميول الشارع الاردني وذلك لأثرها الواضح على عملية صنع القرار السياسي.
2. تبني القائمين على الإعلام المرئي الأردني لآلية تعزيز الثقافة السياسية للمجتمع الأردني من خلال تكثيف عمل اللقاءات الحوارية والندوات التثقيفية مع النخب السياسية والإعلامية المختلفة.

3. ضــرورة تحديث البرامج الســياســية المعروضــة على قنوات الاعلام المرئي الاردني وبثها بمصــداقية وموضوعية وحيادية عالية في نقل الحقائق وتحليلها لتحظى بثقة المواطن الأردني.
4. إجراء مزيد من الدراســات للتعرف على دور وســائل الإعلام المرئية المحلية بجميع أنواعها في التأثير على الرأي العام الأردني لقبول القرارات السياسية المتخذة.
5. قيام القنوات التلفزيونية الأردنية لاسيما الرسمية منها بعقد دورات تدريبية للإعلاميين في مختلف أقسام الإعلام المرئي للتعامل مع المحتوى بأكثر دقة وحرفية
6. العمل على تنظيم ميثاق شرف للإعلاميين العاملين في الإعلام المرئي وكافة وسائل الإعلامية الأردنية يلزم الصحفيين بالتعاون مع الأجهزة الحكومية في مشاركتهم في القرار السياسي
7. إتاحة المعلومات العامة للمواطنين من خلال ضمان الحق بالمعلومات وإعادة تأسيس هذا الحق على الممارسات الجيدة في سرعة الاستجابة الرسمية وملئ الفراغ المعلوماتي، والمبادرة في تقديم المعلومات، وإيجاد منافذ للمعلومات العامة.
8. دعم وتفعيل دور نقابة الصحفيين الأردنيين بشكل رسمي وجدي في حال تعرض الصحفيين وحقوقهم لأي شكل من أشكال الانتهاكات، والنظر في المبالغة بقانون الجرائم الالكترونية الذي أُصبح يطال الصحفيين والمواطنين بشكل مبالغ فيه في الاونه الأخيرة.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

أبو القاسم، مزمل (2024) دور وسائل الإعلام الحديثة في تشكيل الرأي العام وصنع القرار (الرأي العام المصري نموذجاً)، **مجلة كلية التربية بتفهنا الأشراف جامعة الأزهر**، 2(2): 630-665.

البصراتي، محمد نور، السيد، علي. (2017). دور النخبة السياسية في إعادة هيكلة النظام : مصر نموذجا- 2010 : 2014، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، 18(3): 183-206.

بلحضري ، بلوفة (2018) الإعلام وإدارة الأزمات، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، 3(2):232-246

بن يوسف, نبيلة (2019). الدعاية السياسية أثناء الحروب دراسة حالة الدعاية السياسية في الحرب على العراق2003، **دفاتر السياسة والقانون**، 4(3):1-22

بوشهري، سعود؛ وهداية، عبدالله، وسنجر، أشرف (2021) دور الاعلام في دعم السياسة الخارجية الكويتية في إدارة الأزمات الخليجية، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ، 22(2): 345-369.

جعفر، محمد (2023)الإعلام والأزمات السياسية، **المحترف**، 10(2): 503-523

حداد , رامي (2020) **دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات من وجهة نظر القائمين على الاتصال في الأردن**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط, الأردن

الحديدي, عبدالرحمن محمد (2019). وسائل الإعلام المرئية وبناء الرموز السياسية: دراسة الحالة المصرية في الفترة من 2014 حتى 2018, **المركز الديمقراطي العربي**, 18, نيسان, برلين.

الزبيدي, منذر (2013) **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**, دار الحامد للنشر والتوزيع, الاردن

سعد, كاظم عطية دعيبل (2017) **نظريه الدور الاجتماعي**, جامعة بابل, العراق.

سلام, عبد المهدي كريم(2014) **دور قناتي الحرة وال (BBC) الفضائيتين الناطقتين باللغة العربية في اثارة الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في الأردن والإمارات –دراسة مقارنة**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البترا, الاردن.

السيد، محمد نور(2017). دور النخبة السياسية في إعادة النظام: مصر نموذجاً 2010 –2014، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، 18(3): 187–210.

الشمري، علي؛ وعلي عبد الهادي. (2015). الاعتماد على وسائل الإعلام و تشكيل مستوى المعرفة لدى النخبة الأكاديمية بشؤون منظمة الأمم المتحدة : بحث مستل من أطروحة دكتوراه .**مجلة الباحث الإعلامي**،29(1): 202–219.

الصوفي، خالد؛ والبريهي، علي (2019) دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو " الربيع العربي " دراسة ميدانية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، 5(2): 32–85.

عبدالرحمن، منى (2015). دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في إمداد الشباب المصري بالمعلومات السياسية: دراسة ميدانية، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، 11(1):122–143.

عبدالمعطي، أحمد(2018)دور وسائل الإعلام الجديد في صنع القرار السياسي في مصر في مرحلة التحول الديمقراطي: تويتر نموذجاً، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية**، 6(1): 249–336.

العزام, عبدالمجيد (2010). اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي دراسة استطلاعية، **مجلة جامعة دمشق**، 26(3): 589–645.

عزة, حجاب(2017) **دور وسائل الاتصال في صنع السياسات العامة**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط, الأردن

العلاونة، حاتم (2017) صحافة المواطن كمصدر للمعلومات من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين" دراسة مسحية "**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، 10(2): 227-250.

كمال، دينا (2020). **الإعلام وتأثيره على السياسة الخارجية**, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم علوم سياسية – مصر

المستريحي، علي (2020) جودة المعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي ومدى استجابة متخذي القرارات الحكومية في الأردن لها، **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، 6(2):18-53

المشاقبة، يوسف (2021) التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن وأثره في العمل الصحفي، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، 77(3): 2269-2293.

وليدة، حدادي، وفطيمة، اعراب(2023) إستراتيجيات ومحددات المعالجة الإعلامية للأزمات في ظل الإعلام الجديد، **دراسات في علوم الانسان والمجتمع**، 5(4):108-121.

ب. المراجع الأجنبية

Adediran, I (2023) The Role of Mass Media in Crisis Management in Nigeria, **Global Journal of Arts, Humanities and Social Sciences**, 11(7):32-43.

Biswas, A; Nikhil, I; Roy, M (2014). Mousumi Roy, influence Of Social Media On Voting Behavior, **Journal Of Power, Politics And Governance**, 2(2):127-155.

Chomsky, N. (1997) **What Makes Mainstream Media Mainstream**. Z Media Institute Magazine,http://www.historyisaweapon.com/defcon1/bernprop.html

Civelek, M. E., Cemberci, M. & Eralp, N. E. (2016). The Role of Social Media in Crisis Communication and Crisis Management. **International Journal of Research in Business & Social Science**, vol. 5(3). 111-120.

Lozanov, G and Spassov, O (2011). Media and politics. **translated by Katerina Popova**. Foundation Media Democracy Konrad-Adenauer-Stiftung, sofia, https://www.kas.de/c/document

Madary, M., and Metzinger, T. K. (2016). Real virtuality: a code of ethical conduct. Recommendations for good scientific practice and the consumers of VR-technology. **Front. Commun**, 3(3):1-23

NazimSha, S; Rajeswari, M. (2018)Influence of Social Media on Political Decision Making Among the **Youth's in India International Journal of Engineering & Technology**, 7(4): 814-818

Sejin, P, Elizabeth, J (2018) Effects of Media Channel, Crisis Type and Demographics on Audience Intent to Follow Instructing Information During Crisis, **Journal of Contingencies and Crisis Management** , 26(1):69-78.

Umbreen J, and Urwa, E (2014). Patterns Of Political Perceptions, attitudes And Voting Behaviour, Influence Of Media, Research, **Journal Of South Asian Studies, University Of Punjab**, 29(2): 363-378.

أهمية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات التجارة الدولية

The Importance of Electronic Arbitration in Resolving International Trade Disputes

خالد عبد الواجد المعايطة

Khaled Abdel-Wajed Al-Maaith

kmaaitah@aut.edu.jo

جامعة العقبة للتكنولوجيا

Aqaba University of Technology

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية التحكيم الإلكتروني في فض منازعات التجارة الدولية، واعتمد الباحث المنهجين الوصفي والمقارن لتسوية وحل منازعات عقود التجارة الالكترونية، من خلال وصف الحقائق النظامية ومقارنتها بالقوانين الدولية والعالمية، ويتكون هذا البحث من مقدمة و مبحثين، وتحتوي المقدمة على إشكالية البحث وأهدافه وأهميته، ومصطلحاته، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ومنهجيته العلمية وخطة البحث، أما المطلب الأول فكان بعنوان تناول ماهية التحكيم الالكتروني، وتفرع من ثلاثة فروع: الأول: مفهوم التحكيم الالكتروني، في أطار المراكز الدولية، الثاني: آلية التحكيم الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية أو الانترنت، الثالث: التحكيم وفق التشريعات والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. المبحث الثاني: النظام القانوني الحاكم لاتفاق التحكيم الالكتروني، وتفرع من ثلاثة فروع: الأول: مبدأ استقلالية شرط التحكيم عند العقد الأصلي، الثاني: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم، الثالث: الاعتراف بالتحكيم الالكتروني معوقاته.

الكلمات المفتاحية: تحكيم إلكتروني، فض منازعات، تجارة دولية. الهيئة التحكيمية ، اتفاقية نيويورك

Abstract

This research aimed to identify the importance of electronic arbitration in resolving international trade disputes. The researcher adopted the descriptive and comparative approaches to settle and resolve electronic commercial contract disputes, by describing the regulatory facts and comparing them with international and global laws. This research consists of an introduction and two sections, and the introduction contains the research problem. Its objectives, importance, terminology, previous studies related to the subject of the research, its scientific methodology and the research plan. The first requirement was entitled to address the nature of electronic arbitration and was divided into four branches: the first: the concept of electronic arbitration, the second: arbitration within the framework of international centers, the third: the arbitration mechanism. electronically via the Internet or the Internet Fourth: Arbitration in accordance with national legislation, laws, and international agreements. The second section: The legal system governing the electronic arbitration agreement, and it is divided into three branches: The first: The principle of the independence of the arbitration clause in the original contract, The second: The law applicable to the arbitration agreement, The third: Recognition of electronic arbitration and its obstacles.

Keywords: electronic arbitration, dispute resolution, international trade……

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر انتشاراً متزايداً في حجم التجارة الإلكترونية زيادة في معدل الخلافات الناجمة عنها الأمر الذي استدعى البحث عن وسائل لتسوية منازعاتها بطريقة إلكترونية تتماشى وطبيعة تلك المعاملات من حيث السرعة وكونها تتم عبر شبكة الانترنت (شبكة المعلومات العالمية)، فاللجوء إلى القضاء ليس طريقاً مقبولاً لفض منازعات التجارة الإلكترونية وليس التحكيم العادي طريقاً سريعاً بدرجة كافية، ولذلك ظهر التحكيم الإلكتروني أو التحكيم وفق مسمياته المتعددة والتي لا مشاحة في استخدامها مثل : التحكيم على الخط (Arbitration on Line) أو التحكيم الشبكي (Cyber Arbitration) ، التحكيم متعدد الوسائط ، التحكيم الرقمي ، او اي مسمى أخر .

والتحكيم أمر استثنائي فلا يجوز لطرفي العقد الإلكتروني التمسك به إلا باتفاق صريح بينهم على اللجوء إلى أسلوب التحكيم التقليدي أو الإلكتروني بدلاً من اللجوء إلى المحاكم العادية.

وقد يكون بند التحكيم في صورة شرط في العقد الإلكتروني – شرط التحكيم – كوسيلة لحل الخلافات المحتملة بين أطراف التعاقد، وقد يكون في صورة اتفاق لاحق – مشارطه التحكيم – على اللجوء في المنازعات القائمة بينهم بالفعل إلى التحكيم للفصل فيها [1].

وأياً كان شكل اتفاق التحكيم الإلكتروني فإنه ولا بد أن تسبقه مفاوضات بين الأطراف المعنية يتم فيها التفاوض على نقاط الخلاف الرئيسية التي سوف يقوم المحكمون بمناقشتها في حال قيامها أو في الخلافات القائمة

(1) د. احمد الصاوي، التحكيم طبقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994، وأنظمة التحكيم الدولية، بدون ناشر الطبعة الثانية 2004، ص 48.

فعلاً، ويتم في هذه المفاوضات الاتفاق على هيئة التحكيم المختصة بنظر النزاع، وعدد المحكمين، والقانون الواجب التطبيق، والإجراءات ونوع المسائل القابلة للتحكيم، والزمن المحدد لإجراء التحكيم والمصاريف الإدارية ووسيلة الاتصال عبر الشبكات الإلكترونية، وتبادل المستندات عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس وغيرها من الأمور الجوهرية.

ومن أهم المبادئ المستقرة في القانون الدولي الخاص خضوع العقد الدولي لقانون الإرادة، حيث إن إرادة الأطراف هي ضابط الإسناد في قاعدة التنازع المتعلقة بالعقود الدولية [2]، ووفق هذا المبدأ يتم إخضاع العقد الإلكتروني الدولي للقانون الذي اختاره الأطراف، سواء كان اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق صريحاً أو ضمنياً، أما في حالة غيبة الإرادة الصريحة للأطراف وتعذر الكشف عن نيتهم الضمنية، فإن على القاضي أن يطبق قانونه الوطني، وهذا ما نظمه المشرع الاردني في المواد (5/ب/ج) قانون التحكيم الاردني رقم (31) لسنة 2001 وتعديلاته للأعوام (2018/16) و (41 /2018) بشأن المعاملات المدنية للمملكة الاردنية الهاشمية.

إشكالية البحث

للتحكيم الالكتروني دوراً مهماً باعتباره وسيلة في فض منازعات التجارة الدولية وتسوية النزاعات بين الأطراف المتعاقدين، وكوسيلة لحل المنازعات التجارية بكفاءة وفعالية في عصر التكنولوجيا والتجارة الالكترونية، عن طريق اختيار محكم أو محكمين يقومون بالفصل في تلك المنازعات بواسطة الانترنت وبقرار ملزم للخصوم. مما يعزز

[2] د. خالد عبد الفتاح محمد حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص دار النهضة العربية، 2002، ص71.

الثقة في التجارة الالكترونية ويحد من التأخير في حسم المنازعات، بما في ذلك السرعة والكفاءة والتكلفة المنخفضة مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية.

فهل يمكن لوسائل بديلة مثل التحكيم الكتروني تحديداً ان يحل مكان القضاء والتحكيم الكلاسيكي في ظل الظروف الدولية من حروب ومحن تمر بها وتحويل المحنة الى منحة وعدم تعطيل انجاز العدالة للتجارة الدولية.

أسئلة البحث:

1) ماهية التحكيم الإلكتروني وصوره واركانه والقانون الواجب التطبيق ؟
2) اليات التحكيم الالكتروني في المؤسسات التحكيمية و مدى اعتبارها قانونا ؟
3) ما هي مشروعية التحكيم الالكتروني في ظل المنازعات الدولية واليات تنفيذ احكامه ؟
4) هل يخالف التشريع الالكتروني النظام العام ويتقاطع مع النظام العام الدولي ؟
5) ما هي الافضلية التي يوفرها التحكيم الالكتروني ؟
6) هل هناك عراقيل تحول دون تطبيق التحكيم الالكتروني ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان ما هي طبيعة التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل المنازعات الناشئة عن ازدياد حجم التجارة الإلكترونية حيث أدى التطور المستمر في استخدام التقنيات الحديثة من شبكات الاتصالات والتطبيقات

الالكترونية وإنجاز جزء كبير من اعمال التجارة الدولية من خلال العقود الإلكترونية وإبرام الصفقات الكترونيا الى وجود آثار واسعة النطاق على العلاقات القانونية بين الأفراد والشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية، كما أنها أثارت العديد من المشاكل القانونية التي تتطلب ايجاد التحكيم لحل النزاعات، فكان من المنطقي ظهور هذه التقنيات الإلكترونية(التحكيم الالكتروني) نفسها لحل المشكلة، بالإضافة الى بيان ما هي اجراءات التحكيم الالكتروني القانونية والقوانين التي تنطبق عليه، من خلال توضيح مميزات التحكيم الإلكتروني ومعيقاته!

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

– أهمية وحيوية التحكيم الإلكتروني كموضوع يستحق التمعن والدراسة ومن حداثته كوسيلة من وسائل فض المنازعات الناشئة عن الزيادة الكبيرة في حجم التجارة الإلكترونية.

– ضرورة التحكيم الالكتروني في الوقت الحالي اصبحت ملحة في زيادة الظروف القاهرة مثل الاوبئة –كورنا – وكذلك الحروب التي عطلت الماكينة التجارية الكلاسيكية واخرها العدوان على غزة والحرب الاوكرانية الروسية .

– اثراء المكتبات الوطنية بنمذجة البحوث العلمية وكذلك المكتبات الرقمية، وكبداية لانطلاق أبحاث أخرى جديدة.

الأهمية العلمية:

– الاسهام في تقديم المساعدة للمهتمين في موضوع التجارة الدولية، وذلك بتعريفهم بماهية فض النزاعات والإجراءات القانونية اللازمة والواجب تطبيقها.

– الاسهام في رفع قيمة التحكيم الالكتروني هو كفاءته في حل النزاعات التجارية بشكل سريع وفعال دون الحاجة للتورط في الإجراءات القضائية الطويلة والمعقدة.

–يسهم التحكيم الالكتروني توفير مزيد من السرية والخصوصية، مما يجعله خياراً مفضلاً للطرفين المتنازعين في القضايا التجارية الدولية.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهجين الوصفي للتسوية والمقارن لتسوية وحل منازعات عقود التجاره الالكترونية، من خلال وصف الحقائق النظامية ومقارنتها بالقوانين الدولية والعالمية، وتوضيح المزايا والعيوب وفق أسس علمية، وايضاً من خلال استناد البحث إلى بيان عناصر النص القانوني الدولي والعالمي، مما يضمن المام البحث لعنوانه الماماً كافياً وشاملاً وشافياً.

خطة البحث:

تم افتتاح البحث بمقدمة، تم إشكالية البحث، واسئلته وأهدافه، وأهميته النظرية والعلمية، ثم مصطلحات الدراسة، ومنهجيته العلمية، وقد قسم البحث على النحو الاتي:

المبحث الأول: ماهية التحكيم الالكتروني، وهو في ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: مفهوم التحكيم الالكتروني في اطار المراكز الدولية.
- الفرع الثاني: آلية التحكيم الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية أو الانترنت.
- الفرع الثالث: التحكيم وفق التشريعات والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

المبحث الثاني: النظام القانوني الحاكم لاتفاق التحكيم الالكتروني، و قسم الى ثلاثة فروع :

- الفرع الأول: مبدأ استقلالية شرط التحكيم عند العقد الأصلي.
- الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم.
- الفرع الثالث: الاعتراف بالتحكيم الالكتروني و معوقاته.

المبحث الاول: ماهية التحكيم الالكتروني

الفرع الأول: مفهوم التحكيم الالكتروني في اطار المراكز الدولية:

يعتبر التحكيم الالكتروني: هو الصورة الاحدث لتطور التحكيم الكلاسيكي او التقليدي بمعنى أنه امتداد طبيعي للتحكيم التقليدي ولكنه يختلف في الشكل عن سابقه حتى انه يسمى التحكيم المعجل كأسم مختلف عن قبله, او التحكيم الالكتروني او الرقمي او عن بعد او عبر الفيديو, الشبكي, الافتراضي الى اخره من مسميات تتقارب في المعنى تتباعد في اللفظ [3]. ومع ذلك فاني اعتبر هذا التطور جاء نتيجة حاجة وجائحة فاصبح بديلا وليس رديفا للتحكيم التقليدي[4] هو ذلك الاتفاق الذي يتعهد بمقتضاه الاطراف بأن يتم الفصل في المنازعات الناشئة بينهم او المحتمل نشوئها من خلال التحكيم[5]، ويكون اتفاق التحكيم دولياً إذا كانت المنازعات تتعلق بمصالح التجارة الدولية[6].

لم يخرج المشرع الاردني عند معالجته موضوع التحكيم في قانون التحكيم الاردني المشار إليه عن هذا المعنى حيث نصت المادة (14) من قانون التحكيم الاردني على ما يلي: "يجوز للمتعاقدين بصفه عامه أن يشترطوا في العقد الاساسي أو باتفاق لاحق عرض ما قد ينشا بينهم من نزاع في تنفيذ عقد معين على محكم أو أكثر كما يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بشروط خاصة"، وفي ذات الاتجاه جاء تعريف المشرع المصري لاتفاق التحكيم، إذ نص في المادة (10) من قانون التحكيم رقم (27) لسنه 1994 على أن اتفاق التحكيم هو "اتفاق

---

(3) **محمد** , (droitetentreprise.com) سلسلة معالم استشراف نظام التحكيم الرقمي بالمغرب – الحلقة الأولى: أبعاد وحدود مدلول التحكيم الرقمي. | مجلة القانون والأعمال **أمين الفوحي**, تم بتاريخ 2024/01/06 .

(4) ياسر احمد العجلوني ، حتمية التحكيم السيبراني في العصر الرقمي مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني المعنون ب التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة وفق المحور السادس التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة ، الجزائر ، 2023 ، ص 4 .

(5) أنظر: B. Gold, Arbitrage Commercial International, 1989.

د حفيظة، الحداد الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 14.

(6) يقصد بمصالح التجارة الدولية كما حددها القضاء الفرنسي " وجود معاملة اقتصادية تتطلب حركة، أو تداول للأموال، أو الخدمات، أو الدفع عبر الحدود" أو على حد تعبير الفقه الفرنسي " وجود مد وجزر للقيم أو الخدمات والأموال فيما وراء الحدود، وقد تبنى قانون التحكيم المصري المعيار الاقتصادي بالنص في المادة الثالثة منه على أن التحكيم يكون دولياً إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بالتجارة الدولية. مشار إليه لدى د. احمد مخلوف اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2001، ص 65 وما بعدها.

الطرفين على الالتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية كانت أو غير عقدية". ولا يختلف تعريف اتفاق التحكيم الالكتروني عن ذلك إلا أنه يتم عبر وسائط إلكترونية وشبكة اتصالات مثل (Team) أو (Zoom)، ولذلك فهو يعني تسوية المنازعات والخلافات عبر شبكات الاتصال كالـ (Team) أو (Zoom) دون حاجة إلى التواجد المادي لأطراف عمليه التحكيم في مكان واحد، حيث انتشرت ثقافة التواصل عبر الوسائط الالكترونية إبان جائحة كورونا وأصبح ثلثين العمل والدراسة على كافة المراحل تتم عبر هذه الوسائط وإلى يومنا هذا.

وإذا كان التحكيم الإلكتروني تم عبر وسائط إلكترونيه فإنه لا يوجد ما يمنع من أن يتم بأكمله أو في بعض مراحله إلكترونياً، وفي مراحل أخرى بالطرق التقليدية التي تتمثل في التواجد المادي لأطراف التحكيم، ولا يوجد في نظام التحكيم الإلكتروني مكان تحكيم حقيقي، بل يحدد هذا المكان مجازاً أو افتراضياً ولا يلتقي فيه الأطراف أو المحكمين، بل يتم ذلك على الخط عبر شبكات الاتصال الإلكتروني (On–Line)، وهو ما يثير مشكلة المكان والوقت اللذين يعتبر حكم التحكيم قد صدر فيهما، ولذلك يلجأ أطراف التحكيم في مرحلة التفاوض إلى الاتفاق مسبقاً على تحديد مكان وزمان صدور الحكم.

ويتم تقديم طلبات التحكيم والوثائق والمستندات من خلال مذكرات ترسل عبر البريد الإلكتروني، وإذا رغب الاطراف في مناقشة بعض المسائل فإنه يتم اللقاء بينهم من خلال ما يسمى بغرف المخاطبة والحوار عبر شبكه

الإنترنت (chat–room) ويعقد في هذه الحالة اجتماع عن بعد (Video– Conference) بين جميع الأطراف المختصة يتناولون فيه الجوانب المتعلقة بموضوع التحكيم [7].

ومن المسائل التي يتم بشأنها التحكيم الإلكتروني على سبيل المثال لا الحصر، المنازعات الناتجة عن الإخلال ببنود العقود الإلكترونية وحقوق والتزامات كل طرف، ومسؤولية مزودي خدمة الإنترنت، وحقوق الطبع، والخلافات حول السداد الإلكتروني وغيرها.

ولقد نص المشرع المصري والأردني صراحةً على أن المنازعات التي تخرج عن نطاق التحكيم، كالمنازعات التي لها تنظيم قانوني خاص مثل منازعات الأحوال الشخصية طبقاً للقانون رقم (15) لسنه 2019 والقانون رقم (36) لسنه 2010 بإنشاء محاكم الأسرة ومنازعات العمل طبقاً للقانون رقم (8) لسنه 1996 ومنازعات حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وتعديلاته وفق القانون رقم (33) لسنة 1952، ومنازعات التحكيم الجمركي وفق قانون الجمارك رقم (66) لسنة 1963 المعدل بالقانون رقم (20) لسنة 1998 وتعديلاته ومنازعات التحكيم المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994.

ومن الأمور التي تعوق تقدم التحكيم الإلكتروني اختراق سرية عملية التحكيم من قبل القراصنة (Hackers) أو المخربين (Crackers) وهو ما يهدد ضمان سرية العملية التحكيمية[8]. ووفق التطور التكنولوجي المتسارع فأن امن وسرية المعلومات اصبح حالة في العالم المادي ولا سيما بعد وجود قرصنة وتهكير لبعض المواقع الرسمية

(7) د. محمد نور شحاته الوفاء الإلكتروني، بحث مقدم لمؤتمر التجارة الإلكترونية والمنعقد بالقاهرة، المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العدل خلال الفترة 18/19 مايو 2002، ص 32.

(8) انظر: Kluwer Law International Press, 1998, p25. Katherine Boele–Woelki, Which Court Decides? Which Law Applies

للدولة . وهذة الحالة الإيجابية هي معنية بالحماية الحقيقية وفق أنظمة اتصالات وشركات دولية متخصصة يصعب بل يستحيل اختراقها كما هي البنوك وحسابتها [9].

وإزاء أهمية التحكيم الإلكتروني اهتمت الدول والمنظمات المختلفة بإصدار قوانين تتيح للأطراف اللجوء إليه عبر شبكة الإنترنت فنجد مثلاً الاتحاد الأوروبي نص في المادة(17)من التوجيه رقم (31 /2000) المسمى بتوجيه التجارة الإلكترونية، على السماح للدول الأعضاء في حالة وجود نزاع بين مقدمي خدمة المعلومات والمتعاملين معهم بتسوية هذه الخلافات خارج المحاكم وباستخدام الوسائل الإلكترونية وبانتشار فكرة التحكيم الإلكتروني بدأت مراكز وتنظيمات متعددة تعمل على حل الخلافات والنزاعات عن طريق شبكة الإنترنت وذلك ضمن قواعد معينة يرسمها كل مركز في تحديد مجرى العملية التحكيمية.

ومن هذه المراكز جمعية المحكمين الأمريكية التي طورت نظام القاضي الافتراضي (Virtual Magistrate) ومحكمة التحكيم الإلكترونية التابعة للمنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية (WIPO)[10] حيث وضعت نظاماً لتسوية منازعات أسماء الحقول (Domain names)[11]، كما ابتكرت مراكز أخرى مثل (Square–Trade) نظاماً يعرف بالمفاوضات المباشرة (Direct–Negotiation)،

وهذا النظام يستخدم أسلوب الوساطة عبر الإنترنت (Mediation on Line) الذي يساعد على حل العديد من النزاعات التي يتعذر توصل طرفي النزاع فيها لحل دون طرف ثالث يقوم بعملية الوساطة والتوفيق بينهما. وفي

---

[9]). التحكيم الالكتروني كوسيلة لفض المنازعات , ياسر أحمد العجلوني , مجلة المنارة , العدد الثامن والعشرون , ص 87/ دجنمبر 2019 .

[10] انظر: F. Lawrence Street & Mark P. Grant, Law of the Internet, LEXIS publishing, 2001, p11

[11] موقع هذه المحكمة على شبكة الإنترنت هو www.wipo.int/fr/arbit/acprules.

فرنسا تم إنشاء هيئة تحكيم خاصة سنة 1997 تسمى (Imaginings un Réseau Internet Plus Solidaire IRIS) وتعمل على تسوية المنازعات في المعاملات الإلكترونية صغيرة أو متوسطة القيمة.

واستجابة لحاجات التعامل عبر شبكة الإنترنت قامت بعض المؤسسات غير الحكومية كمركز أبحاث القانون العام في كلية الحقوق في جامعة مونتريـال بكنـدا بتطوير مشروع تجريبي أعلن عنه رسمياً في عام 1998 يجري بمقتضاه استخدام الوساطة أو التحكيم عبر وسائط إلكترونية في تسوية بعض المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، وأطلق عليه اصطلاحاً "محكمة تحكيم إلكترونية" (Cyber– Tribuna)[12] أو "المحكمة الفضائية"، ويهدف نظام المحكمة الفضائية، الذي يقوم أصحابه بتسويقه لدى منظمات الأعمال إلى وضع قواعد سلوك تتفق وطبيعـة التجارة الإلكترونية وتكفل سلامة بياناتها من ناحية وتسوية منازعاتها بموجب نظام يكفل مصداقية الإجراءات الإلكترونية وينضم إليه أطراف النزاع ويتحقق الارتباط به بموجب إطار تعاقدي من ناحية أخرى، كما تصدر هذه المحكمة شهادات مصادقة على المواقع الشبكية التي تستوفي الشروط المطلوبة بغرض بث الثقة بين الأطراف المتعاملة، وهذه الشهادات تفيد التزام أصحاب المواقع بتسوية الخلافات والمنازعات مع المتعاملين معهم وفقاً للائحة إجراءات المحكمة الفضائية ويراعى أن تسوية النزاع عبر المحكمة الفضائية يتطلب رضاء صريح من أطرافه بطرحها على أجهزتها، ومن المؤسسات غير الحكومية أيضاً مجمع لندن المعتمد للمحكمين الذي اعتمد بروتوكول استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة عملية التحكيم.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق نظام المحكمة الفضائية وغيرها من نظم تسوية المنازعات إلكترونياً، يفتح مجالاً جديداً لنمو الوسائل البديلة لتسوية المنازعات التي تصدر على أساس تعاقدي وفقاً لتنظيم ذاتي يصدره أصحاب

(12) وموقع هذه المحكمة على الإنترنت هو www.cybertribunal.org.

المهن ذات العلاقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات وهو ما يمهد الطريق لتكوين أعراف تستهدف تنظيم إجراءات تسوية المنازعات إلكترونياً.

ونظراً لطبيعة منازعات العقود الإلكترونية وما تتطلبه من سرعة فقد دعت الحاجة إلى ضرورة البحث عن آلية أسرع يتم خلالها التحكيم، وهو ما أدى إلى قيام بعض المراكز باللجوء إلى اسلوب التحكيم الالكتروني المعجل (Expedited Arbitration) الذي ظهر العمل به عام1998 ، ووفق هذا النظام يقوم المحتكم بالنقر على مفتاح (Create a case) وملء النموذج المعد سلفاً من قبل المركز وإرساله له بالبريد الإلكتروني، ويقوم المركز بإخطار المحتكم ضده وإعداد صفحة للنزاع على موقع المركز على شبكة الإنترنت ويزود كل طرف باسم مرور (Password) ليتمكن من دخول الموقع وعرض النزاع، وفي هذا النظام تتكون هيئة التحكيم من محكم فرد وتنتهي القضية خلال شهر واحد من بدء الإجراءات[13] .

الفرع الثاني: آلية التحكيم الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية أو الانترنت

إذا وقع خلاف بين أطراف اتفاق التحكيم الإلكتروني فإنه قبل اللجوء إلى مركز التحكيم يتعين اتخاذ عدة إجراءات معينة لعرض النزاع على المركز المعين ويمكن إيجاز هذه الإجراءات في الخطوات التالية[14]:

(13) د. محمد إبراهيم أبو الهيجاء التحكيم بواسطة الإنترنت دار الثقافة، الأردن، 2002، ص ٥٨.

(14) المرجع السابق، ص 59 وما بعدها.

1. يتم التقدم بطلب تحكيم إلى مركز التحكيم المعين عن طريق كتابة النموذج المبين على موقع الإنترنت والمعد سلفاً من قبل المركز أو الجهة المعنية بالتحكيم مبيناً به طبيعة الخلاف الناجم عنه النزاع وما قد يقترحه من حلول مناسبة، إذ يجب أن تتضمن وثيقة التحكيم تعييناً لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين، وغالباً ما تشترط مراكز التحكيم تضمين طلب التحكيم البيانات التالية:

2. • أسماء الأطراف وطبيعة أعمالهم وعناوينهم البريدية الإلكترونية.

- وصف لطبيعة النزاع وظروفه.
- الغرض من الطلب وطبيعة التسوية المطلوبة.
- قائمة أدلة الإثبات.
- نص بند التحكم أو مشارطة التحكيم وأي معلومات أخرى مفيدة.

3. يقوم كل طرف بتحديد أسماء ممثليه في نظر النزاع، وتحديد وسيلة الاتصال بهم وفيما إذا كان عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو التلكس، وكذا تحديد عدد المحكمين واختيار طريقة الإجراءات التي يرغب في إتباعها خلال نظر النزاع وكذلك تحديد مدة التحكيم.

4. يتم تقديم الوثائق والمستندات والأدلة التي تدعم حق كل طرف، كما يرفق نسخة من اتفاق التحكيم، ويقوم المركز بالاتصال بالأطراف بواسطة البريد الإلكتروني لمتابعة الإجراءات وذلك وفق فترات زمنية معينة، ثم يتم أداء الرسوم الإدارية المحددة التي تختلف من مركز تحكيم إلى آخر.

5. يبدأ تاريخ نظر النزاع باستلام المركز لطلب التحكيم، ويقوم المركز بإخطار المحتكم ضده بالادعاء لكي يتمكن من إبداء دفاعه بشأن موضوع النزاع وتقديم الأدلة والبيانات المؤيدة لدفاعه، ووفقاً لقانون التحكيم المصري رقم (27) لسنة 1994 فإن إجراءات التحكيم طبقاً للمادة (27) تبدأ منذ يوم استلام المحتكم ضده طلب التحكيم من المحتكم ما لم يتفق طرفا التحكيم على خلاف ذلك، في حين نص المشرع الإماراتي في المادة (208/1) من قانون المعاملات المدنية على ما يلي " يقوم المحكم خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من قبول التحكيم بإخطار الخصوم بتاريخ أول جلسة تحدد لنظر النزاع وبمكان انعقادها دون تقيد بالقواعد المقررة في قانون المعاملات المدنية للإعلان ويحدد لهم موعداً لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وأوجه دفاعهم"، وكذلك نصت المادة (24) من قانون التحكيم الاردني رقم (31) لسنة 2001 وتعديلاته.

6. يحدد المركز موعد المحاكمة كي يقدم كل فريق الأدلة والبيانات ثم تبدأ عملية التحكيم وتستمر إلى أن تنتهي بإصدار الحكم وقيده على الموقع الخاص بالقضية على الإنترنت.

الفرع الثالث: التحكيم وفق التشريعات والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

لم يشترط المشرع الفرنسي في قانون المرافعات المدنية أن يكون شرط التحكيم الدولي مكتوباً، كما لم تستلزم اتفاقية جنيف للتحكيم الدولي لعام 1961 أن يكون شرط التحكيم مكتوباً لصحته، إلا أنه قد تشترط بعض التشريعات

الوطنية والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق باتفاق التحكيم أن يتم إفراغه في شكل كتابي كشرط لصحته[15] كقانون التحكيم المصري الذي نص في المادة (12) منه على أنه "يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلا"، وفي ذات الاتجاه جاء نص المادة(2/203) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي بقوله " لا يثبت الاتفاق على التحكيم إلا بالكتابة ، في حين أن اتفاقية نيويورك لعام 1968 بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها نصت في المادة (2/2) على أن " شرط كتابة التحكيم يتحقق إذا ورد في عقد أو في اتفاق موقع عليه من أطرافه أو تضمينه خطابات أو برقيات متبادلة."

وإذا كان شرط الكتابة يتوافر بالكتابة الخطية التقليدية فإن التساؤل يثور حول مدى توافر هذا الشرط في اتفاق التحكيم الإلكتروني، أو من جهة أخرى ما هو حكم الكتابة الإلكترونية المستخدمة في تحرير اتفاق التحكيم الإلكتروني وبالتالي مشروعيتها. وقد نصت المادة (10) من قانون التحكيم الأردني رقم (31) لسنة 2001 يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً وكذلك حكم محكمة التمييز الأردنية رقم (3861) لسنة 2020 بتاريخ 2020/11/14.

إن الكتابة بمعناها التقليدي تكون محررة على دعائم ورقية، ولكن التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الاتصال مثل الفاكس والتلكس والمصغرات الفيلمية ومخرجات الحاسوب والشرائط الممغنطة أدى إلى ضرورة التوسع في هذا المفهوم التقليدي للكتابة ليستوعب التطور في عصر ثورة المعلومات والاتصالات، ذلك أن الهدف من الكتابة لا يستلزم أن تكون محررة على دعامة ورقية بالذات.

(15) Valmachino, Réflexion sur L'arbitrage électronique dans le commerce international, G. P. 2000.p7.

ومن ثم لا يوجد ما يمنع من أن تكون الكتابة محررة على دعامة إلكترونية طالما تحقق ذات الهدف، فالمهم هو أن يتم حفظ البيانات المتداولة إلكترونياً بحيث يمكن الاحتفاظ بها والرجوع إليها عند الخلاف دون أن يطرأ عليها أي تعديل أو تحريف.

ولذلك نص قانون الأونسترال النموذجي (UNCITRAL) للتحكيم التجاري الدولي لعام 1985 على أن "شرط الكتابة يتحقق في أي وثيقة موقعة من الطرفين أو في تبادل رسائل أو تلكسات أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ما دامت توفر تدويناً أو تسجيلاً للاتفاق مثل (الاسطوانات المدمجة والشرائط الممغنطة) "، فالنص بهذه الصياغة أتاح إمكانية تحقق شرط الكتابة في تبادل البيانات إلكترونياً أو من خلال البريد الإلكتروني.

كما نجد بعض التشريعات الوطنية الحديثة قد نصت صراحة على تحقق شرط الكتابة في بنود التحكيم التي تحملها رسالة البيانات الإلكترونية، وبالتالي أنزلت الكتابة الإلكترونية منزلة الكتابة اليدوية ومنها قانون التحكيم الألماني الصادر عام 1997 حيث نص على أن اتفاق التحكيم يجب أن يكون وارداً في وثيقة موقعة، أو تبادل للرسائل، أو فاكسات، أو برقيات، أو غير ذلك من وسائل الاتصال التي توفر تدويناً للاتفاق،

وأن الشكل الكتابي يتوافر إذا ورد في وثيقة مرسلة من طرف إلى آخر ما دام لا يوجد اعتراض من المرسل إليه.[16]

(16) د. أحمد شرف الدين الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية وآليات تسوية منازعاتها، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون والذي عقد بدبي في الفترة 10/12 مايو 2003، ص 117.

كما أقر ذلك القانون الدولي الخاص السويسري لعام 1987 أن نص في المادة (178) منه على أن " اتفاق التحكيم يعتبر مستوفياً لشرط الكتابة إذا ورد في رسائل البرق أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال أخرى متى كان يمكن إثباتها بالكتابة ." ومما لا شك فيه أن اختلاف القوانين الوطنية في مسألة مدى تحقق شرط الكتابة في الرسائل الإلكترونية من شأنه أن يثير الكثير من الصعوبات في حالة تنفيذ أحكام التحكيم الإلكترونية في بلد لا يأخذ بالتفسير الموسع لشرط الكتابة[17].

الأمر الذي دفع المنظمات الدولية إلى محاولة إصدار الاتفاقات التي تأخذ بالتفسير الموسع للكتابة، ومنها مشروع تطوير قانون التحكيم التجاري الدولي الجاري إعداده من قبل لجنة الأونسترال (UNCITRAL) بالأمم المتحدة، والذي نص على أنه يتعين" أن يكون اتفاق التحكيم كتابياً وتشمل الكتابة أي شكل يوفر سجلاً ملموساً للاتفاق أو يكون في المتناول على نحو آخر بصفته رسالة بيانات بحيث يمكن استعماله في إشارة لاحقة"[18].

وهو ما يدل على أن اتفاقات التحكيم يمكن أن تبرم بوسيلة أخرى ليس لها شكل المستندات الورقية كالاتصالات الإلكترونية مثلاً. في حين نص المشرع المصري في المادة (12) من قانون التحكيم رقم (27) لسنة 1994 على أن" اتفاق التحكيم يعد مكتوبا إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادله الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة ."وهو ما يدل على اعتراف المشرع المصري بمشروعية استخدام وسائل الاتصال الحديثة في إبرام اتفاق التحكيم.

---

(17) المرجع السابق، ص119.

(18) وثيقة الأونسترال رقم Unicetral, A/CN.9/508 June 2002

وقد ثار جدل ونقاش حول مدى حجية التوقيع الإلكتروني في هذا المجال حيث إن قانون التحكيم المصري رقم (27) لسنة 1994 قد خلا من ثمة نص يقر حجية التوقيع الإلكتروني، ولكن المشرع المصري حسم هذا النقاش في القانون (51) لسنة 2004 الذي أقر فيه حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، ولقد انتهج المشرع الإماراتي هذا النهج في القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، وكذلك المشرع الاردني.

كما يثير التحكيم الإلكتروني عدة إشكاليات ترجع في الأساس إلى أن النظم القانونية القائمة المنظمة لإجراءات التحكيم تفترض استخدام الدعائم الورقية والحضور الشخصي لأطراف النزاع، بل تثور المشكلة أيضاً في حالة طلب سماع شهود أو خبراء[19] .

المبحث الثاني: النظام القانوني الحاكم لاتفاق التحكيم الالكتروني.

الفرع الأول: مبدأ استقلالية شرط التحكيم عند العقد الأصلي.

يعتبر مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم عن العقد الأصلي من المبادئ المستقرة سواء في مجال التشريعات الوضعية أو الاتفاقيات الدولية أو لوائح التحكيم، ويترتب على هذه الاستقلالية أن الاتفاق على التحكيم الإلكتروني ليس مجرد شرط وارد في العقد الإلكتروني الأصلي وإنما هو عقد آخر مستقل عنه.ولقد أكد المشرع المصري

[19] د. أحمد شرف الدين، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 34.

على هذا المبدأ حين نص على اعتبار" شرط التحكيم اتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد الأخرى، ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أثر على شرط التحكيم الذي يتضمنه إذا كان هذا الشرط صحيحاً في ذاته " [20]، وبذلك يكون القانون المصري قد أكد على استقلالية اتفاق التحكيم، وكذلك أكد المشرع الأردني بالقانون رقم 31لسنة 2001 وتعديلاته، ويترتب على ذلك أثران هامان:

الأول :عدم ارتباط اتفاق التحكيم الإلكتروني بمصير العقد الأصلي، وهو ما يعني أن بطلان العقد الأصلي أو فسخه أو عدم صحته لا يؤثر على اتفاق التحكيم طالما كان صحيحاً في ذاته ولم يلحق به أي عيب من عيوب الإرادة.

الثاني :عدم خضوع اتفاق التحكيم الإلكتروني لذات القانون الذي يحكم العقد الأصلي، ولذلك يجوز للأطراف والقضاء المختص إخضاع اتفاق التحكيم لقانون مختلف عن ذلك الذي يخضع له العقد الأصلي.

الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم.

وتعتبر مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم الإلكتروني من المسائل الهامة لأن هذا القانون هو الذي يحكم وجود اتفاق التحكيم وصحته ونفاذه وآثاره وتحديد ما يرتبه من حقوق والتزامات الأطراف الاتفاق.

[20] المادة (٢٣) من قانون التحكيم المصري.

ويسلم الفقه[21] في مجموعه بإخضاع إجراءات التحكيم لقانون الإرادة، وبالتالي فإن القانون الذي يحكم اتفاق التحكيم يتعين تحديده في ظل مبدأ قانون الإرادة، فالأطراف أحرار في اختيار القانون الذي يحكم اتفاق التحكيم.

ولكي تقوم إرادة أطراف التحكيم بوظيفتها في تحديد القواعد الإجرائية يجب أن تكون هذه الإرادة صريحة وواضحة، وإذا لم توجد إرادة صريحة لهم فإنه يتعذر القول بإمكانية اللجوء إلى الإرادة الضمنية لأطراف التحكيم.

وهناك عدة إمكانيات متاحة أمام الخصوم عند اختيار إجراءات التحكيم على النحو التالي[22]:

1. قد يتولى الخصوم بأنفسهم وضع إجراءات التحكيم، ويسمى التحكيم في هذه الحالة بالتحكيم العائم ويقصد به التحكيم "الذي يتحرر فيه الأطراف من كل القواعد الوطنية، حيث تقوم إرادة الأطراف بصياغة أو تقنين القواعد الإجرائية التي تحكم سير المنازعة فيه بشكل مفصل[23]".
2. قد يتفق الخصوم على ترك هذه المهمة لهيئة التحكيم بالنيابة عنهم .
3. الاتفاق على اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون وطني معين.
4. قد يتفق أطراف التحكيم على اتباع الإجراءات المنصوص عليها في لائحة مركز دائم للتحكيم.

([21]) د. محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، 1997، ص 295، د. هشام علي صادق، مشكلة خلو اتفاق التحكيم من تعيين أسماء المحكمين في العلاقات الخاصة الدولية الفنية للطباعة والنشر، 1987، ص 58 بند 35. د. جمال محمود الكردي، القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2003، ص 50.

([22]) د. أبو العلا علي النمر، دراسة تحليلية للمشكلات العملية والقانونية في مجال التحكيم التجاري الدولي، بدون ناشر طبعة أولى، 2004، ص 262.

([23]) د. جمال محمود الكردي، المرجع السابق، ص 63.

وتثور الصعوبة في حالة عدم اختيار الأطراف صراحةً للقانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم، حيث اختلف الفقه والقانون المقارن ولوائح مراكز التحكيم في هذا الشأن بصدد التحكيم التقليدي، حيث يوجد اتجاه يرجح خضوع الأمر لقانون مقر التحكيم، أي إخضاع اتفاق التحكيم لقانون البلد الذي اتفق على إجراء التحكيم فيه[24] .

ونجد اتفاقية نيويورك لسنة 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية[25] قد اتبعت هذا الاتجاه حيث نصت في الفقرة الثانية من المادة الخامسة على" رفض الاعتراف أو تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن اتفاق التحكيم صحيحاً وفقاً للقانون المختار من قبل الأطراف وفي حالة عدم وجود اختيار من قبلهم وفقاً لقانون الدولة التي صدر فيها حكم التحكيم."

وفي هذا الاتجاه جاء نص الفقرة(أ) من المادة التاسعة من معاهدة جنيف الموقعة سنة 1961، وفي صياغة مماثلة لاتفاقية نيويورك، والذي نص على أنه "إذا تعلق الأمر بوجود وصحة اتفاق التحكيم فإن محاكم الدول المتعاقدة تفصل في هذه المسألة وفقاً للقانون الذي اختاره الأطراف ليسري على اتفاق التحكيم، وفي حالة عدم وجود تقنين أو إشارة في هذا الشأن فإن اتفاق التحكيم يخضع لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم التحكيمي".

ويصعب إعمال ذلك بالنسبة للتحكيم الإلكتروني حيث يتم في عالم افتراضي غير مرتبط بمكان محدد، ومن ثم يتعين اتفاق الأطراف مسبقاً على تحديد القانون الواجب التطبيق، وإلا أصبحنا أمام فراغ قانوني يتعذر مواجهته.

([24]) د. هشام علي صادق، المرجع السابق، ص 125 وما بعدها.

([25]) أصبحت اتفاقية نيويورك لسنة 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية جزء من القانون المصري واجب الاتباع في مجال العلاقات الخاصة الدولية بعد أن انضمت مصر إليها بتاريخ 2/2/1959 تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم (171) لسنة 1959، وبدأ العمل بها اعتباراً من 8/6/1959 بمقتضى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في 14/4/1959.

بينما نجد اتجاه آخر يميل إلى إعطاء هيئة التحكيم سلطة تحديد الإجراءات الواجبة التطبيق على خصومة التحكيم[26]، وقد اتبع قانون التحكيم المصري رقم (27) لسنة 1994 هذا النهج حيث ورد

النص في المادة (25) منه على أن لطرفي التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم بما في ذلك حقها في إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة أو مركز تحكيم في مصر خارجها ." وكذلك قد جاء بنص المادة (24) من قانون التحكيم الأردني رقم (31) لسنة 2001 وتعديلاته.

ولم يتخذ المشرع المصري موقفاً صريحاً من مسألة القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم، ولكن مبدأ حرية أطراف التحكيم في اختيار القانون الذي يحكم إجراءاته يمكن استخلاصه من بعض النصوص الواردة في القانون رقم (27) لسنة 1994.

فنجد المادة) 28) مصري والمادة (27/أ) أردني خولت لطرفي التحكيم الاتفاق على مكان التحكيم في مصر أو في الخارج، فإذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين عينت هيئة التحكيم مكان التحكيم مع مراعاة ظروف الدعوى وملائمة المكان لأطرافها، ويستخلص البعض من ذلك أن إتاحة الفرصة للطرفين في اختيار مكان التحكيم، والإقرار بحريتهما في اختيار إجراءاته تعني بطريق غير مباشر حرية طرفاً التحكيم.

في اختيار القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم[27]، كما قررت المادة(39) من ذات القانون أن لهيئة التحكيم أن تطبق على موضوع النزاع القواعد التي يتفق عليها الطرفان، وإذا اتفقا على تطبيق قانون دولة معنية اتبعت القواعد الموضوعية فيه.

([26]) د. أبو العلا علي النمر، المرجع السابق، ص 204.

([27]) د. مصطفى الجمال، عكاشة عبد العال التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء 1998، ص 224.

الفرع الثالث: الاعتراف بالتحكيم الالكتروني معوقاته.

يثير التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية العديد من الإشكاليات ترجع في الأساس إلى أن النظم القانونية القائمة لإجراءات التحكيم تفترض استخدام المستندات الورقية والحضور الشخصي لأطراف النزاع أو (وكلائهم) وربما أيضاً شهودهم وخبرائهم أمام هيئة التحكيم بحيث تجري الإجراءات في المواجهة المادية أو بالحضور الشخصي.

من هنا ثار التساؤل عن مدى صحة إجراءات التحكيم الإلكتروني التي تجري خلال وسائل إلكترونية وبالتالي مدى استيفاء حكم المحكمين مقومات تنفيذه، وذلك في ضوء القواعد القائمة للتحكيم

التقليدي، وهل يمكن أن تستوعب هذه القواعد بوضعها القائم تطبيقات التحكيم الإلكتروني على الخط المباشر (on–line) أم أنه يلزم تطويرها لكي تستجيب لطبيعة طرق الاتصال الإلكترونية المستخدمة في إنجاز إجراءات التحكيم الإلكتروني؟

الواقع أن انتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية، وبصفة خاصة شيوع استخدام تقنيات الاتصال الحديثة كالبريد الإلكتروني في نقل الرسائل والمستندات يعطى للمسائل التي يثيرها استخدام هذه التقنيات في إدارة عملية التحكيم أهمية خاصة من جهة أن الاعتراف بالحكم الصادر في هذه العملية سوف يواجه عقبة في تنفيذه في الدول التي لا يوجد ما يلزم محاكمها بالاعتراف بالأحكام الصادرة في قضايا التحكيم التي جرت إجراءات النظر وإصدار الحكم فيها على الخط المباشر، وأيضاً أحكام التحكيم التي تبنى على بنود تحكيمية واردة في عقود إلكترونية.

وإذا كانت المادة (1/2) من اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها تلزم محاكم الدول الأطراف فيها بالاعتراف باتفاقات التحكيم والأمر بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، إلا أن هذا الالتزام مشروط بعدة شروط منها : أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وموقعاً من أطرافه (م 2/2) المادة (10) من قانون التحكيم الاردني ، وأن يكون حكم التحكيم مصدقاً عليه وهو ما يفترض ضمنياً أن يكون حكم التحكيم موقعاً، وهي شروط يحتاج التحقق من توافر مقتضياتها في الطرق الإلكترونية لتسوية المنازعات النظر في توسيع مفهومي الكتابة والتوقيع ليستوعبا التطور الذي لحقهما في عصر ثورة المعلومات والاتصال.

ومن جانب آخر يجري تقدير مدى صحة اتفاق التحكيم، طبقاً لاتفاقية نيويورك، رجوعاً إلى عدة قوانين نذكر منها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم، الأمر الذي يفترض إمكانية تحديد هذا البلد وبالتالي صدور الحكم في إقليم بلد محدد وهو ما لا يمكن تصوره في حالة صدور الحكم وتحريره في موقع على شبكات الاتصال الإلكترونية، كذلك تتضمن اتفاقية نيويورك نصوصاً تفترض مباشرة إجراءات التحكيم في مكان معين أو في إقليم دولة محددة ومن ثم تكون مخالفة هذه الإجراءات لقانون هذه الدولة سبباً من أسباب رفض الاعتراف بالحكم وتنفيذه، إزاء ذلك برز التساؤل حول ما إذا كانت إجراءات التحكيم التي تجري عبر وسائط إلكترونية هي إجراءات وطنية ينطبق عليها قانون القاضي بالمفهوم التقليدي أم أنها إجراءات عائمة .ويرتبط بذلك وصف التحكيم بأنه وطني أو أجنبي من حيث إنه يجري في مكان معين، فهذا الوصف يتوقف على الدولة المطلوب من محاكمها إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم، وفيما إذا كان قد صدر في إقليم من أقاليمها وخضعت إجراءات التحكيم للقانون الساري فيها، أم أن الحكم صدر خارج إقليمها.

يضاف إلى قائمة الإشكاليات التي تواجه الاعتراف بأحكام التحكيم الصادرة بناء على إجراءات جرى إنجازها عبر شبكات الاتصال الإلكترونية أن بعض قواعد نظم التحكيم القائمة يرتبط تطبيقها بتركيز التحكيم تركيزاً مكانياً، فيما يتعلق بمكان التحكيم ذاته أو فيما يتصل بمكان صدور حكم التحكيم، وعلى هذا ثار التساؤل عن كيفية تحديد مكان صدور حكم التحكيم في حالة اتفاق المحكمين الذين يقيمون في دول مختلفة على حيثيات الحكم بطريق الفاكس أو البريد الإلكتروني، وبناء عليه فإن الآثار التي ترتبها القواعد المذكورة على تحديد مكان التحكيم تتطلب بحث كيفية تحديده في حالة التحكيم عبر شبكات الاتصال الإلكترونية .وبالمثل فإن طبيعة هذه الشبكات تثير التساؤل حول المكان والوقت اللذين يعتبر حكم التحكيم قد صدر فيهما وهل يكون الحكم قابلاً للاعتراف به وتنفيذه في ظل القواعد القائمة في حالة تقديم أدلة الإثبات التي اعتمد عليها محمّلة على وسائط إلكترونية في ضوء ما يمكن أن يوجه إليها من طعون تتعلق بضمان صحتها وسرية الإجراءات.

ويمكن القول أنه لا بد أن نؤكد على أن الاستخدام الآمن والفعال لشبكات الاتصال الإلكترونية في إنجاز إجراءات التحكيم الإلكتروني يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة ، ومن ثم تنظيم الجوانب المرتبطة بإجراءات المرافعات والإثبات خصوصاً تقديم المستندات وتبادلها من حيث سلامتها وتوثيقها وحجتها، وخاصةً تلك التي أثارت جدلاً واسعا ومن أهمها مدى صلاحية الكتابة الإلكترونية لاستيفاء الشرط الشكلي الكتابي لاتفاق التحكيم وإثباته من ناحية ومدى صحة إجراءات التحكيم وإصدار حكم المحكمين الذي يجري بالوسائل الإلكترونية من ناحية أخرى.

الخاتمة

في النهاية وبعد ان سبر غور التحكيم الإلكتروني واهميته في حل النزاعات في التجارة الدولية من خلال بيان ماهية هذا النظام وصوره واشكاله واركانه بالاضافة الى مشروعيته واشتباكه مع النظام العام المحلي والدولي ، والقدرة على تنفيذه احكامه ومكنة الاطراف والدول من اعتماده لاسيما في ظل الظروف القاهرة التي عصفت وتعصف بالعالم كما هو الحال في جائحة كورونا وما اصاب العالم من تعطيل وانجاز العدالة ومكنة القضاء والتحكبيم الكلاسيكي .

وايضا ما يحدث اليوم في العالم من الحروب الدولية وتقسيم العالم واستفاذ كل ما يمكن للدول من طرق للحلول السياسية من حرب اوكرانيا وروسيا واشتباك العالم اقتصاديا ، واليوم ايضا تعطيل الملاحة البحرية وشلل الممرات المائية الرئيسية وجزء من الملاحة الجوية وما نتج عنها من نزاعات نتيجة العقود التجارية .

فانه اصبح لزاما على جميع المؤسسات الدولية ان تلجا الى تطوير هذة الوسائل بما يخدم تجارتها وما يخدم دولها من حتمية التحكيم الالكتروني لفض النزاعات .

وهنا لابد ان نركز على ضرورات ايجاد اليات الكترونية وقواعد للمؤسسات العربية للتمكين الالكتروني الخاص بتنظيم المنصات الرقمية لنواكب العالم الرقمي وايضا تجهيز مختبر رقمي في الاردن للتحكيم الالكتروني .

ومن هنا لابد ان نقدم مجموعة من التوصيات التي قد تستغل للمصلحة والفائدة منها

1. ضرورة تعديل التشريعات العربية ومنها قانون التحكيم الاردني لتسليط الضوء على التحكيم الالكتروني اسوة بقانون التحكيم الليبي الاخير لعام 2023 .

2. زيادة البحث العلمي في هذا المجال بما ينسجم مع تطوير الاليات والمنصات الرقمية للتحكيم الالكتروني.
3. خلق مؤسسة تحكيم عربية تخدم المجال التجاري العربي وفق نظام مؤسساتي مؤتمت وتسابق المؤسسات الدولية .مع تدريب الكوادر على المهارات المهمة واللازمة .
4. زيادة البحث البرمجي والفني وبراءات الاختراع في المجال الصناعي والتكنولوجي لاستحداث انظمة الكترونية وتوفير تقنيات وبرمجيات تخدم التحكيم الالكتروني .

قائمة المراجع

- التشريعات

قانون التحكيم الاردني

قانون التحكيم المصري

الفرنسي

الاماراتي

- الاحكام القضائية

- قرارات محكمة التمييز الأردنية

➢ الكتب والمجلات العربية

1. د. أبو العلا علي النمر، دراسة تحليلية للمشكلات العملية والقانونية في مجال التحكيم التجاري الدولي بدون، ناشر طبعة أولى، 2004.

2. د. احمد الصاوي، التحكيم طبقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994، وأنظمة التحكيم الدولية، بدون ناشر، الطبعة الثانية 2004.

3. د. أحمد شرف الدين، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية وآليات تسوية منازعاتها، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون والذي عقد بدبي في الفترة 15/12 مايو 2003.

4. د. احمد مخلوف، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات التجارة الدولية دار النهضة العربية، 2001.

5. د. جمال محمود الكردي، القانون الواجب التطبيق في دعوى التحكيم، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2003.

6. حداد، حفيظة السيد. (2003). الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

7. د. خالد عبد الفتاح محمد، حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، 2002.

8. د. محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي دار النهضة العربية، 1997.

9. د. محمد إبراهيم أبو الهيجاء التحكيم بواسطة الإنترنت، دار الثقافة الأردن، 2002.

10. د. محمد نور شحاته، الوفاء الإلكتروني، بحث مقدم لمؤتمر التجارة الإلكترونية والمنعقد بالقاهرة المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العدل بتاريخ 18/19 مايو 2002.

11. د. مصطفى الجمال، عكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الجزء الأول، 1998.

12. د. هشام علي صادق، مشكلة خلو اتفاق التحكيم من تعيين أسماء المحكمين في العلاقات الخاصة الدولية، الفنية للطباعة والنشر، 1987.

13. سلسلة معالم استشراف نظام التحكيم الرقمي بالمغرب – الحلقة الأولى: أبعاد وحدود مدلول التحكيم الرقمي. | مجلة القانون والأعمال (droitetentreprise.com) , محمد أمين الفوحي, تم بتاريخ 2024/01/06

14. د. ياسر احمد العجلوني ، حتمية التحكيم السيبراني في العصر الرقمي مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني المعنون ب التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة وفق المحور السادس التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة ، الجزائر ، 2023 .

15. ياسر أحمد العجلوني , التحكيم الالكتروني كوسيلة لفض المنازعات , مجلة المنارة , العدد الثامن والعشرون , . دجنمبر 2019 .

الكتب و المراجع الأجنبية ➢

1. B. Gold, Arbitrage Commercial International,19891.

2. Katherine Boele-Woelki, Which Court Decides? Which Law Applies? Kluwer Law International Press, 1998.

3. F. Lawrence Street & Mark P. Grant, Law of the Internet, LEXIS publishing, 2001 3.

4. Valmachino, Réflexion sur L'arbitrage électronique dans le commerce international, G. P. 2000

The Effectiveness of Music Therapy in Improving Communication Behavior in Autistic Children

Rolina Albadawi

rolina@aut.edu.jo

Aqaba University of Technology

Abstract

This research aims to determine the effectiveness of music therapy in improving the communication behavior of autistic children in order to demonstrate the necessity of developing special musical programs to know the effect of music in improving the communication behavior of children with autism. The lack of communication skills in children with autism may be the strongest reason for the occurrence of Disorder, unhappiness, and lack of understanding of oneself or others. The inability to communicate is a major cause of isolation, refusal to interact with others, and loneliness, which may lead to depression.

Lack of communication may lead to weak family relationships, a lack of friends, and may lead to the individual feeling frustrated, depressed, and perhaps helpless. Autistic children need occupational therapy, speech therapy, group play training, etc., they also need music therapy to improve their communication skills

. The goal of all these treatments is to bring the autistic child to the point where he can adapt to his condition and communicate better

With others

, teach him something that he can practice in the future.

The researcher noticed a lack of interest in music programs for children with autism research on behavioral disorder (autism) and its symptoms, and after multiple visits to a number of centers concerned with this disease inside and outside Jordan.

The researcher noted that centers outside Jordan use music to treat and entertain children, while music and musical programs are a little

in Jordan. Which prompted the researcher to conduct this study by using music as therapeutic classes for autistic children in order to identify the effectiveness of music therapy in improving communication behavior among autistic children. Find out how music classes affect children's behavior

And learn the opinions of teachers and educators of Autistic children

By distributing a number of questionnaires and conducting statistical analysis

At the end of the research, the researcher concluded a set of conclusions and recommendations, the most important of which are:

- Music helps children with autism improve their mood

- Music helps children with autism disorder communicate better with everyone around them, whether children, teachers or educators.
- Music always makes children with autism feel comfortable, refreshed and active

Music that includes rhythmic instruments trains the ear to hear the correct rhythm, which gives the child internal balance and organization of his thoughts and thus affects his personality

It was shown through this research that there is an effect of music therapy programs in improving the communication behavior of autistic children

Keywords:

Autism Spectrum Disorder:

The Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, Fifth Edition (DSM V, 2013), defines autism spectrum disorder as a neurodevelopmental disorder characterized by deficits in two main dimensions: (a) deficits in communication and social interaction. (b) Limited in scope to the number of behavioral marketing companies and iterations. It includes three levels, with the onset or appearance of symptoms occurring during early childhood (age 8 years) due to poor performance and athleticism. (American Psychiatric Association, 2013,p.809)

Verbal communications:

Using speech as linguistic symbols to express needs, ideas, and feelings between people. (Al-Qaryouti, Al-Sartawi, Al-Sammadi, 2012, 419)

Music Therapy

Music therapy is known as a health treatment based on interaction with music in order to achieve specific goals in a training program based primarily on music, depending on its components and its importance to humans. With the aim of improving the individual's life and achieving a number of positive changes in his various behaviors. (American Music Therapy Association. 2002)

Training Program

The training program is defined as a planned and organized process that aims to bring about a specific change in a situation or situation for an individual or group. It includes a group of sessions that contain many techniques that are presented individually or collectively and help bring about mental, social, emotional, and professional growth. And the academic It is an integrated unit applied to learners' activities and has proven its effectiveness(Aber, Brown1996)

Introduction:

Music has been linked to beliefs throughout the ages

. The Pharaohs linked music to and prohibited its use by the common people

. They forbade dancing rhythms and cheerful melodies that distract the soul from worship. They also forbade loud instruments such as wind instruments, whose sounds were considered to lack dignity and chastity. Soft instruments were used, and music education was limited to the children of kings, rulers, priests

Greek civilization

Has a major role for music therapy, because the Greeks considered music necessary to maintain the health of the mind and body, believing that it worked to heal functional and organic diseases.

Because children with autism disorder lack communication and social interaction skills, which leads to poor growth in their current and future relationships. An autistic child may be rejected by others because he cannot express himself or communicate what he wants to say or do to others in simple, normal ways like other children, due to weakness

His communication skills. Because these children suffer from a lack of attention and concentration when receiving messages from others.

Music has an impact in helping autistic children focus, communicate, and establish relationships with those around them, because music can be used to help in teaching, self-regulation, and preparation for communication, improving relationships with others, and increasing rates of growth and learning. A child with autism disorder can feel the sense of rhythm and music in the early stages of life. An autistic child needs

To learn some form of adaptation or behavior modification so that he grows

It also helps him accept his reality and adapt to it. It is very important for an autistic child to overcome his disability and disorders and learn how to coexist and adapt to it in this world

Research Problem:

Based on what was mentioned about the influence of music

Given the importance of music in achieving the child's integrated psychological development, and through the researcher's experience in the field of music therapy, through research into behavior disorder (autism)

The researcher's knowledge of autism and its symptoms after multiple visits to a number of centers concerned with this disease inside and outside Jordan

. The researcher noted that centers outside Jordan use music to treat and entertain children, while music and musical programs are absent from centers in Jordan. This is

what prompted the researcher to conduct this research to determine the effectiveness of music therapy in improving communication behavior in autistic children

Research Importance

The importance of the research is demonstrated by demonstrating the impact of music In improving communication behavior in autistic children and presenting solutions and proposals to decision-makers to solve the problem of lack of communication in autistic children.

Research Objective

The research aimed to test the effectiveness of music therapy in improving communication behavior in autistic children, and a therapeutic music program was designed to determine the effect of music in improving communication behavior in children with autism.

Research Questions

- Does music have a role in improving communication behavior in children with autism disorder?

- Are there statistically significant differences at the significance level ($a \leq 0.05$) between the opinions of teachers and educators of autistic children, whether specialists or non-specialists, regarding the role of music in improving communication behavior

among children with autism disorder, due to the following variables: gender, experience, and specialization?

Theoretical frame work and studies

Communication

Connection

Definition of communication

It is the association of two or more people through verbal or non-verbal behavior in order to interact with each other for a period of time. People are linked to the communication process for several reasons, including:

- Self-understanding.
- Knowing others.
- Understanding the environment.
- The need to satisfy social needs.
- Increase positive experiences (Imran, Mona Ahmed Mustafa ،2014)

People have three basic human needs that are satisfied only through communication with others. These needs are:

- The need for the individual to be part of a group: to engage in communication with others

-The need for love: to love others and be loved by them

- The need for control: influence on others, the environment, and the self

Lack of communication skills may be the strongest cause of disorder, unhappiness, and lack of understanding of oneself or others. The inability to communicate is considered a major cause of isolation, lack of interaction with others, and loneliness, which may especially lead to depression. Lack of communication may lead to weak family relationships, a lack of friends, and may lead to the individual feeling frustrated, depressed, and perhaps helpless.

Believing that the language of music is a universal language with its own and rich vocabulary that qualifies it to be a language that teaches communication skills, whether through the use of melodies or rhythm, time, technique, and singing through which we can convey any message we want to convey, musical activities help improve the process of communication. Pronunciation, pronunciation, quality and range of voice.

Sensory perception of sounds in the environment is a necessary skill for language formation. The music therapist uses a song appropriate for the age of the child and emphasizes the words that he knows are important and will help him reach his goal during music therapy, especially if the child has some simple speech skills. Many children resort to The process of imitation: They watch the coach's lips to do the same (Music Therapy and individual with diagnoses on autism spectrum. 1-4.2002)

An overview of the history and development of music therapy

For the Greeks, music was linked to the soul, and the word music originally came from the word) Museums) , which means the gods of the arts. The Greeks considered that each of the arts had its own god, and that god was called Musa and the group of gods Musas, hence the name Museums, which was given to all the arts together. Then the word became known as music, meaning music.

As for Islamic civilization, great doctors such as Al-Razi and Ibn Sina were interested in music and used it in hospitals. They have many writings on the subject of music therapy that we find in the history of Arab medicine. The Arabs used and still use the word "tarab" and this word means the ability of music to move the human soul, whether with joy or sadness, and the musician needs great effort to have the ability to cheer the soul.

Music developed alongside science and became an independent science due to the presence of Arabic philosophy, which Al-Farabi promoted. He was skilled in all sciences and music, and he created effective melodies that stirred emotions.

Music witnessed a golden period in the Abbasid era. The Arab scholar Ibn Sina wrote a book called "The Canon," which is considered an important medical reference. In this book, he compares the heartbeat and the musical scale.

Music and therapy in the twentieth century.

In 1924, Orff and Jones founded a school called “Günter Schule” in Munich/Germany, which taught rhythms, dance, and music. The school was built on the belief: since children learn to speak before they learn to write and read, they must have a musical language they are comfortable with before they begin studying music. This school did not survive World War II.

In the twentieth century, during World War I and World War II, music was used to help treat the nervous shocks suffered by warriors. In the 1940s, music therapists were trained in some American universities, such as the University of Michigan, the University of Kansas, and the College of Music in Chicago. And College of the Pacific.

In 1940،the music therapy practice certificate was established in America.

In 1950، the first music therapy conference was held in Washington by the National Foundation for Music Therapy.

In 1964, the first music therapy journal was published.

As for the American Therapists Guild, it was established in 1971. Since 1980, the music therapy profession has begun to grow and develop.

In 1997, the American Music Therapy Association published some definitions about the music therapy profession to increase awareness of this profession.

The relationship of music to autism

Music helps the autistic child build social relationships and improve his communication skills. Some autistic children have the ability to understand and comprehend language even though they do not speak sometimes, and the role of music therapy comes in order to teach them the stage Moving or switching to speech, knowing that in the language of music they do not face the linguistic difficulties that constitute a barrier for them in speech. Studies have shown that autistic children do not usually respond to any address with an emotional appearance, but in return they show emotional responses to music. This is because the language of music is able to deal with all levels of intelligence that may be present in autistic children, because it is considered exciting for them and can attract their attention.

Improvised music increases the communicative behavior of the autistic child, as it allows him control and control. This is because in improvised music the child expresses himself without any restrictions due to his lack of commitment to singing a specific melody, so the child starts off with his voice and creates his own melodies, which increases his self-confidence. He expresses his emotions properly, and since the improvised music will be performed only by the child, this will gain him self-confidence and he will be in control of the group while performing the improvised melodies, and he will control those melodies however he wants.

To a musical dialogue between him and the instrument or music.

Music therapy provides the autistic child with an effective way to discover his abilities and creativity through non-verbal self-expression, in addition to giving him great inner joy whose signs appear externally, such as smiling, laughter, and positive emotion (Cheryl, O& Pamela, S.W. ،2011)

Modified music: It is one of the ways of using music to treat an autistic child, and it is based on several types of tones and instruments. While the child listens to these instruments, the therapist monitors and records the child's reaction and responsiveness. Based on his notes, the therapist adjusts the music so that it matches the pitch, intensity, melody, rhythm, and instrument that the autistic child responded to

The goal of using music in this way is to make music therapy sessions enjoyable for the autistic child, in addition to the possibility of using them purposefully and educationally by creating a positive atmosphere that prepares the child to develop his means of communication and facilitate his transition to new educational stages.

Music is a useful activity in therapy, especially for children, because it makes them feel fun, playful, and relaxed more than other treatment methods. It helps them relax, relieve anxiety and tension, breaks down the barriers that lead them to isolation, and encourages them to communicate with others in one way or another.

It was noted that music therapy reduces stereotyped movement, facilitates the communication process and helps them find a comprehensive linguistic alternative to speech by expressing themselves by playing or singing.

When happy, he plays or sings a certain melody, and when sad, he plays or sings another melody. This will make it easier for the child to express himself through speech.

. Music affects their self-acceptance, provides them with a sense of individuality, and gives them positive motivation because it establishes communication with them, extracts speech, and reduces their pathological behavior. Because of the individual differences among the autistic community, there are no rules or laws that can be applied during music therapy. Music is almost an effective tool in treatment. For example: - It breaks the barriers of isolation because it provides alternative relationships. However, it may be harmful at times because it creates several contradictions when working with autistic people because it may push them into mania and promote their withdrawal

Therefore, the music therapist must be a person specialized in this field and knowledgeable of all aspects, especially when dealing with autistic people. Certainly, music does not cure the autistic person the way medicine cures inflammation or an illness, but music has its own impact on the life of the autistic person and his family, and it can be considered An integral part of autism treatment processes. It teaches him

communication skills and helps him develop language skills, if any. It also enhances his positive attitudes by enhancing his self-confidence and forms a basis for learning. (Imran, Mona، 2014

Autism spectrum disorder (ASD) in children is characterized by difficulties in social communication and restricted repetitive behavior patterns. Music therapy appears to have beneficial effects in the area of social interaction and communication (Tsirigoti, Athina, and Maria Georgiadi. 2024).

Research has shown that autistic individuals often have unusually good musical skills and that combining words and music helps autistic individuals to focus on spoken words. This study tests the idea that music will help with early language learning of preschool autistic children. The results show that when caregivers sing words to autistic children, the children pay more attention to the caregiver than when the words are spoken and that they learn word combinations more easily.

(Williams, T. I., Loucas, T., Sin, J., Jeremic, M., Meyer, S., Boseley, S., Fincham-Majumdar, S., Aslett, G., Renshaw, R., & Liu, F. ،92024).

Previous studies:

Bassi Hanaa (2016) conducted a master's study entitled Parental treatment methods for children with autism disorder at Kasdi Merbah University, Algeria.

This study aimed to devise special methods in dealing with children with autism disorder in order to facilitate the process of communication for them with their peers. This study concluded by adopting a number of methods in dealing with children with autism disorder.

This study intersects with our current research in that it focused on the category of children with autism disorder

It has devised several ways to deal with children and facilitate the communication process for them

This study differs from our current research in that it focused on parental treatment methods for children with autism disorder

She did not mention music therapy

Nafisa Trad (2013) conducted a master's study entitled

The effectiveness of a training program in improving social skills among a sample of autistic children

At Kasdi Merbah University, Algeria

This study aimed to improve the social skills of a sample of autistic children

By designing a training program

It was concluded that the training program that was proposed was effective, in which many special methods were used to improve the social skills of a sample of autistic children

This study intersects with our current research in that it focused on the category of children with autism disorder

She created a training program to deal with children and facilitate their communication process

This study differs from our current research in that

She did not mention music therapy

Conducted by Magdy Fathi Ghazal 2007 A study entitled “The effectiveness of a training program in developing social skills among a sample of autistic children” in the city of Amman. Master’s thesis from the University of Jordan

This study aimed to improve the social skills of a sample of autistic children

By designing a training program

It was concluded that the training program that was proposed was effective, in which many special methods were used to improve the social skills of a sample of autistic children.

This study intersects with our current research in that it focused on the category of children with autism disorder

She created a training program to deal with children and facilitate their communication process

This study differs from our current research in that

She did not mention music therapy

Method and Procedures

Introduction:

This part of the research covers a detailed description of the research methodology, the research community and its sample, the research tool used and the method of preparing it, and the procedures for validity and reliability of the tool used. It also includes research variables and methods of statistical processing of the data collected by the researcher, which will help her in presenting, analyzing and discussing the results.

- Research Methodology:

Here, the researcher used the (descriptive - analytical) approach to suit the research purposes, in addition to the statistical treatment of the research variables and the statement of the research results and recommendations. The researcher also collected the data and information necessary to conduct the research, after which the appropriate data and data were analyzed and the results were drawn. (Morsi, 1986, p. 96).

The treatment program consisted of twelve sessions, two sessions each week for one child, for a period of six weeks. The children were exposed to listening to classical music and their favorite songs. The songs were characterized by their ease, slowness

The music was accompanied by other activities, such as singing, dancing, and playing, with the aim of integrating the senses of hearing, touch, and sight, in addition to movement. The simple melody, easy rhythm, and repetition achieve the desired goal of these behavioral therapy sessions.

At the beginning of the lessons, the children were introduced to some percussion musical instruments, such as:

- Darbuka Bango
- Double Drum Bongos
- Triangle
- Maracas poppies
- Tambourine
- And the xylophone
- Wooden clappers
- Tar

Exposing children to listening to classical music and their favorite songs. The music was accompanied by other accompanying activities such as:

Singing/dancing/playing

This aims to integrate the senses of hearing, touch, sight, and movement

Two music classes were given each week to one child for six weeks.

Research population:

The research **population** consists of teachers and parents of the children in the research sample from the Jordanian Center in the State of Jordan

Research Sample:

The research sample is determined by those who answered the opinion poll questionnaire questions, and their number is randomly selected:

15 teachers accompanying an autistic child from the Jordanian Autism Center in Jordan

15 child educators from the Jordanian Specialized Center for Autism in the State of Jordan

- Description of the characteristics of the research sample

A group of factors related to personal and job matters (Factual Data) was chosen in order to explain some facts related to the research sample.

3-5- Research variables:

In this research, the researcher addressed the following variables:

Gender, specialty and experience.

Characteristics of the research sample:

The frequencies and percentages were extracted to describe the sample answers in the paragraphs below:

(1) Gender:

Table (1)

Distribution of the research sample according to gender

ratio	frequency	
%66.7	20	Male
%33.3	10	Female
%100	30	Total

We note that 66.7% of the sample are male and the rest are female.

The largest number of teachers accompanying an autistic child, the research sample, is from the Jordanian Center for Autism in Jordan

The highest percentage of males and the lowest percentage of females. This is because most of the children in the research sample were male, and thus the number of teachers accompanying them was male and the lowest percentage was female. It is a sample that is completely representative of the research community, as the largest number and

percentage of the research community are male, and the number of females is naturally smaller, and therefore the results that we will obtain from this research will be real results because the sample was completely representative of the research community.

(2) Field of specialization:

Table (2)

Distribution of the research sample according to specialization

ratio	frequency	
%23.3	7	Non-specialized in treating autism
%76.7	23	Specialists in treating autism
%100	30	Total

We note that 76.7% of the sample specializes in treating autism, and the rest do not specialize in treating autism. It is a completely representative sample of the research community, as the largest number and percentage of the research community are teachers who specialize in treating autism.

Of course, 23.3% of non-specialists in treating autism are less in number, and therefore the results that we will obtain from this research will be real results because the sample was completely representative of the research community

(3) Years of experience:

Table (3)

Sample distribution according to experience

ratio	frequency	
%33.3	10	5 – 1
%16.7	5	10 – 6
%33.3	10	15 – 11
%16.7	5	16 years and over
%100	30	Total

We note that 33.3% of the sample had experience ranging between (1-5) years, 16.7% of which had experience between (6-10) years, and the rest more than 10 years. This is a logical sample and represents the research community

Therefore, the results that we will obtain from this research will be a real result because the sample represents the work of the research community.

Search Procedures

Charitable cooperatives organization, including: Jordanian Autism

1- Review the following studies related to the research topic, directly or indirectly.

2- Review the scientific references that cover the current research.

3- Conducting the necessary correspondence to facilitate the researcher's task with official groups

4- The new research unit was clearly structured as expected by educators mainly of autistic children

5- Taking into account the opinions, observations and suggestions of experts and preparing the questionnaire to achieve the research objectives.

6- The researcher reviewed the questionnaire among the abstracts.

7- The researcher collected information about the research topic by filling out questionnaires that were distributed to the research sample.

8- The researcher transcribed the data.

9- The data was reviewed, audited, and coded to facilitate the analysis process and transcribed onto the computer. The data was analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS.ve22) system.

Statistical processing

The Statistical Package for the Social Sciences (22nd edition) program was used. (Statistical Package for Social Sciences –SPSS.ver22)

In conducting these analyzes and statistical tests and in order to achieve the research objectives, the following statistical methods were used:

A- Descriptive statistics: This is to display the characteristics of the sample members and describe their answers, by using the following:

- Percentage: It was used to measure the relative frequency distributions of the characteristics of the sample members.

- Arithmetic mean: It was used as the most prominent measure of central tendency.

- Standard deviation: It was used as one of the measures of dispersion.

B- Analytical statistics:

4) Independent Samples T-Test: It was used to test the significance of statistical differences between the averages of the results of the experiment with two independent categories, such as the variable gender (male and female), years of experience, field of specialization (specialist/non-specialist).

Stability test

The Cronbach Alpha test was used to measure the stability of the measurement tool, as the value of α for the questionnaire as a whole was 0.956, its value for the first question = 0.951, and its value for the second question was 0.886, which is an excellent percentage as it is higher than the acceptable percentage of 0.60.

Research Results

discussion and recommendations

Research results and recommendations:

- Music helps children with autism improve their mood
- Music helps children with autism disorder communicate better with everyone around them, whether children, teachers or educators.
- Music always makes children with autism feel comfortable, refreshed and active
- Music that includes rhythmic instruments trains the ear to hear the correct rhythm, which gives the child internal balance and organization of his thoughts and thus affects his personality.

Study recommendations

- Conducting a study on the extent of development of verbal communication skills for children with autism spectrum disorder during different age stages using music therapy: a longitudinal study.
- Establishing a special department for music therapy in colleges of education to graduate qualified cadres to deal with people with special needs in general, and those with autism spectrum disorders in particular

- Interest in training teachers on the use of all communication programs for children with special needs in general and those with autism spectrum disorder in particular through workshops and training courses.
- Music therapy must be approved and used in the designated daily treatment schedule in centers for autistic children.
- The music therapist must be academically qualified and hold a specialty certificate in “Music Therapy.” This is to deal with children according to the characteristics of the disorder they suffer from. Our country still lacks such specialization in our universities.
- It is very important that the therapeutic music class be in a fixed class. Because the autistic child loves habit, routine, and consistency.
- The timing of the class in the daily program is very important because the class that was timed before the group play class or the speech therapy class was more effective, because it makes them happy and encourages them to go out, participate and interact with others. As for the session that was at the end of the schedule, it was not very effective, because the child was excited to go home and did not respond well.
- Such a program would be more effective in cooperation with parents.
- Group therapy with music is very beneficial for autistic children

Presentation and discussion of results:

First question:

Does music have a role in improving communication behavior in children with autism disorder?

Second question:

Are there statistically significant differences at the significance level (a≤0.05) between the opinions of teachers and educators of autistic children, whether specialists or non-specialists, regarding the role of music in improving communication behavior among children with autism disorder, due to the following variables: gender, specialty, and years of experience?

Presentation and discussion of results:

In this chapter, the overall research results that the researcher reached were presented as an answer to the questions that were raised, which represent the research problem, as a number of results were reached, in light of which a number of recommendations were presented. The results reached by this research are presented next:

First question:

The first question: Does music have a role in improving communication behavior in children with autism disorder?

To answer the first research question, the arithmetic mean and standard deviation were extracted to describe the sample answers in the paragraphs below:

Table (4)

The arithmetic mean and standard deviation to describe the sample answers to the paragraphs of the first question

Approval level	**mean**	**standard deviation**	**Arithmetic Average**	
middle	12	0.84486	3.1000	1
middle	7	1.27802	3.4333	2
middle	11	0.91287	3.1667	3
middle	14	0.76489	3.0333	4
middle	6	1.13512	3.4333	5

middle	1	1.18855	3.6333	6
middle	5	1.22474	3.5000	7
middle	2	1.16264	3.6000	8
middle	8	0.96847	3.4000	9
middle	10	1.31131	3.2667	10
middle	9	1.14921	3.3000	11
middle	13	1.25762	3.0667	12
middle	3	1.16511	3.5667	13
middle	4	1.47936	3.5333	14
middle		0.89578	3.3595	General average

The table above indicates that the sample's attitudes are positive towards the above paragraphs because their arithmetic means are greater than the mean of the measurement tool (3). We also note that the general mean of 3.3595 reflects an average level of agreement on the above variable according to the following scale:

Table (5)

Average level of agreement on the variable

Approval level	**Category**
Weak	2.33 – 1
Medium	3.66 – 2.34
High	5 – 3.67

We also note that Paragraph (6) is the most agreeable paragraph with an average of 3.633, while Paragraph (4) is the least agreeable paragraph with an average of 3.033. That is, music has an effect in improving communication behavior in children with autism disorder.

The second question: Are there statistically significant differences at the significance level ($a \leq 0.05$) between the opinions of teachers and educators of autistic children, whether specialists or non-specialists, regarding the role of music in improving the

communication behavior of children with autism disorder, due to the following variables: gender, experience, and specialization?

To answer the second research question, the arithmetic mean and standard deviation were extracted to describe the sample answers in the paragraphs below:

Table (6)

The arithmetic mean and standard deviation to describe the sample answers to the paragraphs of the second question

Level of approval	**mean**	**standard deviation**	**Arithmetic Average**	
1	Medium	1.1059	3.4667	15
2	Medium	1.474	3.3667	16
3	Medium	1.1244	3.3333	17
	Medium	1.1247	3.3889	The general mean and its standard deviation

The table above indicates that the overall average of 3.3889 reflects a medium level of agreement on the above question. This means that the research sample agrees that there is a major role for music in improving communication behavior in children with autism disorder.

There was an improvement in the paragraph in which the child points to the things he wants to get (such as pointing to the instrument whose sound he wants to hear). The paragraph in which the child greets individuals familiar to him (such as his teachers and parents, i.e. raises and moves his hands when saying goodbye and receiving).

references:

- Aber, J. L., Brown, J. L., Chaudry, N., Jones, S. M., & Samples, F. (1996). The evaluation of the resolving conflict creatively program: An overview. American journal of preventive medicine, 12(5), 82-9
- Al-Qaryouti, Youssef, Al-Sartawi, Abdel Aziz, Al-Sammadi, Jamil. (2012). Introduction to special education. Dubai: Dar Al Qalam for Publishing and Distribution.
- American Psychiatric Association (APA). (2013). **Diagnostic and statistical manual of mental disorders,(5th ed.).**Washington, DC: American Psychiatric Association.
- American Music Therapy Association. (2002). Music Therapy and individual with diagnoses on autism spectrum. 1-4. Accessed Online on [15 February 2017] from http://www.hgmusictherapy.com/ wp-content/uploads/2011/10/HGMT-Autism-Handout.pdf
- Aziz, M.Z., Abdullah, S.A., Adnan, S.F., & Mazalan, L. (2014). Educational app for children with autism spectrum disorders (ASDs*).* **Procedia Computer Science**. 42. 70 – 77.
- CDC. (2016). Prevalence and Characteristics of Autism Spectrum Disorder Among Children Aged 8 Years - Autism and Developmental Disabilities

Monitoring Network, 11 Sites, United States, 2012. **Morbidity and Mortality Weekly Report (MMWR)**. *65 (3).* 1-23.

- Cheryl, O., & Pamela, S.W. (2011).Teaching children with autism to ask "What's That?" Using a picture communication *with vocal results* .**Infants and Young Children**. *24(2). 174*-192.
- Imran, Mona Ahmed Mustafa (2014). The effectiveness of using songs in developing some communication skills among a sample of autistic children. Journal of Childhood Studies. Institute of Graduate Studies for Childhood. Ain Shams University. 17(63).75-84.
- Muhammad, Adel Abdullah (2014a). Education and rehabilitation strategies and intervention programs. 1st edition. Cairo: Egyptian Lebanese House
- Muhammad, Adel Abdullah (2014). Introduction to autism disorder, theory, diagnosis and methods of care. Cairo: Egyptian Lebanese House.
- Nabih Ibrahim Ismail 2009, The problem of psychological disorders, autistic disorder, its concept, diagnosis, treatment, and how to deal with it, Alexandria Book Center
- Williams, T. I., Loucas, T., Sin, J., Jeremic, M., Meyer, S., Boseley, S., Fincham-Majumdar, S., Aslett, G., Renshaw, R., & Liu, F. (2024). Using music to assist

language learning in autistic children with minimal verbal language: The MAP feasibility RCT. Autism, https://doi.org/10.1177/13623613241233804

- Tsirigoti, Athina, and Maria Georgiadi. 2024. "The Efficacy of Music Therapy Programs on the Development of Social Communication in Children with Autism Spectrum Disorder: A Systematic Review" **Education Sciences** 14, no. 4: 373. https://doi.org/10.3390/educsci14040373

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة 2010-2022

رأفت عبدالسلام الياس الطراونة [b] أنس محمد عبدالله الطراونة

Rafat.tarawneh@amsu.edu.jo anastarawneh2@gmail.com

a : جامعة البلقاء التطبيقية-أكاديمية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية

جامعة العقبة للعلوم الطبيةb :

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة 2010-2022، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية: الأحزاب لم تلعب دوراً مؤثرا في الحياة السياسية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها، مثل ضعف الإنتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الأفراد وتدني مستوى وعيهم بأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والأفكار والأهداف وتشابهها، وغياب الأحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤيا الواضحة للتحديات التي تواجه الأردن. وأن هنالك بعض العقبات التشريعية أمام تحقيق دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، مثل قوانيين الإنتخاب، وضعف الأحزاب نفسها، وتقليديتها وعدم وجود بنى مؤسسية لدى غالبيتها والتأثيرات الخارجية التي تؤثر على النشاط السياسي.

وتوصي الدراسة بضرورة العمل على ايجاد ثقافة تعزز استراتيجيات ومؤشرات، الانتماء للأحزاب والارتقاء بهذهِ المؤشرات إلى المستويات العليا المرغوب بها، من خلال رسم سياسة عامة ورؤية إستراتيجية واضحة المعالم لما لها من أثر في تحقيق التنمية السياسية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، رسم السياسة العامة الأردنية، الأردن.

Abstract

This study aimed to identify the role of political parties in formulating Jordanian public policy for the period 2010-2022. This study relied on the analytical approach, the historical approach, the comparative approach, and the systems analysis approach.

The study reached the following results: the parties did not play an influential role in political life, for many reasons, I tried to identify the most important of them, such as the weakness of affiliation with parties, which is attributed to the mentality of individuals and their low level of awareness of the importance of partisan work, the weakness and similarity of programs, ideas and goals, and the absence of parties that express about a special national experience, and the absence of a clear vision of the challenges facing Jordan. And that there are some legislative obstacles to achieving an effective role for the Jordanian political parties and forces, such as election laws, the weakness of the parties themselves, their traditionalism, the lack of institutional structures for most of them, and the external influences that affect political activity.

The study recommends the need to create a culture that enhances strategies and indicators, affiliation to parties, and raising these indicators to the desired higher levels, through drawing up a general policy and a clear strategic vision, because of its impact on achieving comprehensive political development.

Keywords: Political Parties, Drawing up the Jordanian Public Policy, Jordan.

مقدمة:

تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير ورسم السياسة العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية.

فموضوع رسم السياسة العامة، يشكل مطلب حق ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلي معرفة الأدوار الرسمية والغير الرسمية في عملية رسم السياسات، ويعيننا على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق، لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام المجتمع القطاعي أو من النظام السياسي، لأن الذي يهم الفرد بالدرجة الأولى هو أن يرى وقعاً وأثاراً لما يفعله النظام وتفعله الحكومات في حياته بطريقة مباشرة بحيث يكون يمس المجتمع القطاعي بشكل مباشر(صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي واجتماعي...).

وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصرفاتها ودوافعها. كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضا امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة. فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية. توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله. فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متجددة: التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق آليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها.

والمملكة الأردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها أخذت على عاتقها كل ما يسهم في النهوض بالمسيرة السياسية والديمقراطية ودعم جهود الإصلاح السياسي، من خلال زيادة معدلات المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، إذ أن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية، ونشر المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً عملياً بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة، وتوسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي.

وتعاني الأحزاب الأردنية بعض التحديات منها ضعف الحياة الديمقراطية الداخلية للأحزاب، الشرذمة وعدم توحيد العمل الحزبي، وغياب البرامج السياسية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، والتمسك بأيديولوجيات وشعارات ثبت فشلها في تجارب الشعوب الأخرى، وعزوف المواطنين للانضمام الى الأحزاب، وارتباط بعض الأحزاب بالخارج مالياً وتنظيميا، وبعض مظاهر التضييق على الأحزاب.

كما أن من التحديات التي تواجه أحزابنا الأردنية تمثل في كيفية التعامل مع النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني القائم على أساس عشائري، فكل ما أفرزته الأحزاب أنها حاولت استغلال الثقل العشائري، بحيث يعزز الحزب أعضاء ممن لهم ثقل عشائري، ويتم ترشيحهم للانتخابات .كما إن شعور المواطن الأردني أن العشيرة هي التي تحقق له قدراً من المكانة يجعله لا ينظر إلى عملية انتمائه إلى الحزب السياسي على أنها مطلب ضروري وملح. وعليه جاءت هذه الدراسة لتحديد الواقع الفعلي لدور دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، من خلال تناول مدى تمثيل الأحزاب السياسية الأردنية في المجالس النيابية، وتشكيل حكومة برلمانية قادرة على تلبية طموح واحتياجات المواطنين.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح العلاقة بين دور الأحزاب السياسية ورسم السياسة العامة الأردنية؛ حيث مرت الحياة الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية بعدد من المراحل، اتسمت في أغلب مفاصلها بالتقدم البطئ والغير قادر على رسم ملامح وشكل هذه الحياة، ويمكننا القول إنّ ما تشهده الحياة الحزبية بعد إقرار القانون سيشكل خطوة في الإتجاه الصحيح على ضوء التطور في تطوير المنظومة السياسية، لا سيما أن هذه المنظومة برمتها ينبغي أن ينظر لها نظرة شمولية وتكاملية.

فالمواطن الأردني قد لا يشعر بهذا الدور وذلك لتذبذب هذا الدور من سنة لأخرى لاختلاف التشريعات والتعليمات والأنظمة، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور هذه الأحزاب السياسية في تنمية الحياة السياسية وتفعيل أدواتها، وأهمية تحقيق التنمية السياسية وما يمكن أن يشكله الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من مساهمة فعالة في تنمية الحياة السياسية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤل التالي: ما دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010–2022م؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من انها تركز على دور الأحزاب السياسية في الحياة البرلمانية الأردنية خاصة ودور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010–2022، وأن دراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية يُعد مدخلا للمشاركة السياسية وتطوير الحياة البرلمانية، ومن هنا فأن أهميتها تأتي من جانبين الأول علمي والآخر عملي:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في السعي لرفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، حيث تؤدي الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام الشعبي من خلال المساهمة في اطلاع المواطنين على المشاكل التي يتعرض لها المجتمع كونها إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، إلا أن الأحزاب السياسية الأردنية بقيت ضعيفة وبعيدة عن دائرة اهتمام المواطنين، وذلك بسبب وجود العديد من الإشكاليات الإجرائية والموضوعية التي تحد من فاعلية الأحزاب السياسية. وتأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية.

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من تقديم رؤية حول ردود الفعل عند القوى السياسية المختلفة والنشطة حول دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، بحيث تشكل هذه الردود تقييم للإصلاحات السياسية والتي تفتح آفاقاً مستقبلية للعمل الحزبي، حيث تُمنح هذه الأحزاب نسبة الثلث في الانتخابات للمجلس العشرين القادم، ثمّ النصف في الانتخابات التي تليها، وفي الانتخابات الثالثة تبلغ حصتها ما نسبته (65%) عدا الكوتا، مما يمثل خارطة طريق لشكل المجالس النيابية القادمة من خلال الصوت الحزبي.

كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تمثل قاعدة معلومات أولية يمكن أن توظف لرصد التطورات المستقبلية في الحياة السياسية الأردنية، إضافة إلى كونها، من الناحية التطبيقية، تُشكل إحدى المرجعيات الهامة، بما تلقيه من مسؤولية وطنية على الأمناء العامين للأحزاب بأن يمارسوا دورهم في تفعيل المشاركة السياسية، ضمن العمل البرلماني الذي يحتاج إلى تنامي تعدّدية حزبية قوية، مع توافر الارادة السياسية الحقيقية لدى النظام السياسي الأردني لتحقيق الإصلاح السياسي، حيث أن الحكومات القادمة تشكلها الأحزاب الفائزة، سواء كان حزباً بمفرده، أو ائتلافا حزبياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، كذلك تهدف إلى التعرف على تطور الحياة السياسة في الأردن وكذلك التعرف على العوامل التي أثرت في تكوين المجتمع السياسي الأردني، الدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية في تحويل الأردن إلى دولة ذات نظام سياسي، ودور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010–2022م

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الفرضية الرئيسية الآتية: الدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية أسهم في رسم السياسة العامة للدولة الأردنية؟

مُصطلحات الدراسة

الحزب: تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة.

السياسة العامة: مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها الحكومات من خلال إدارتها للمجتمعات

النظام السياسي: هو مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة، أو الحكم، فالنظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة، فالأول مجرد مفهوم مركب تحليلي يستخدم لفهم الظاهرة السياسية لتسهيل عملية التحليل، والنظام ليس له وجود واقعي، وإنما هو موجود في أذهاننا أي أنه تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة التي تشكل محور المشكلة الدراسية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التكاملي ويضم في ثناياه مناهج عدة منها :المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم وما تحتمه علينا هذه الدراسة من مناهج وذلك لأن ضرورات الدراسة تستلزم إستخدام مثل هذه المناهج نظراً لما تعرضت له العملية السياسية في الأردن من تطورات وتحولات عززت أو قيدت التحول للتعددية السياسية والحزبية. أنَّ النظام السياسي يتحرك في دائرة مُتكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الإسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام.

الإطار النظري:

نشأت الدولة الاردنية مع ظهور إمارة شرق الاردن، وقامت على أسس وأركان أهمها العشائر التي مثلت البنية التحتية الاجتماعية والسياسية والامنية للإمارة الناشئة، وبقي هذا الركن الأصيل حاضراً في مسيرة الدولة حتى اليوم. وخلال تلك العقود كانت العشائر تمارس دوراً هاماً في تشكيل هوية الدولة وخطابها وحتى تشريعاتها.

وعلى الرغم من الانفراج السياسي الأردني، وحصول الأحزاب على الترخيص وعلى المظلة القانونية، إلا أن أداء الأحزاب السياسية المتدني لم يقنع المواطنين بأن الأحزاب باتت ضرورة وطنية وركيزة أساسية للديمقراطية، إن لم تكن الركيزة الأولى لها. ومن هنا عانت الأحزاب السياسية في الأردن من عزوف الجماهير عنها، فكانت الصدمة العلنية التي ترتبت عن الانفراج السياسي، قد كشفت عن مشكلات عميقة تعاني منها غالبية الأحزاب الأردنية، ولم يظهر تأثير التعددية في الأردن على الوضع السياسي إلا بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث حققت التركيبة العشائرية لشرق الأردن الاستقرار للنظام السياسي بشكل عام ونظام الحكم بشكل خاص، والتركيبة العشائرية لشرق الأردن هم السكان المقيمين في شرق الأردن قبل تأسيس الإمارة، وقبل وجود الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار كان انتمائهم للعرب والاسلام وكجزء من بلاد الشام، وبعدها اصبح ولائهم وانتمائهم لأرضهم شرق الأردن قبل مجيء الهاشميين لحكمهم، وكانت القبائل والعشائر الأردنية هي الأساس في التقسيم الاجتماعي.

وبات دراسة دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية كأحد الظواهر الفرعية في حقل الأنظمة السياسية لمعرفة تغير عواملها ودوافعها وفاعليتها السياسية وأنشطتها التقليدية وغير التقليدية ومدى مساهمتها في رسم السياسة العامة الأردنية.

النظريات المفسرة لدور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية

نظرية تحليل النظم عند ديفيد ايستون:

يعد هذا المنهج احد المناهج التي تقوم عليها الدراسة إذ يقوم على" وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويعتبر النظام الممثل لمجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية. ففي عام 1953، نشر ديفيد ايستون اللبنات الأولى لمفهوم النظام السياسي في كتابهThe Political System ، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة World Politics عام 1965 وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه A System Analysis of Political Life الصادر عام 1965، والذي يرى فيه إيستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنَّها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أُخرى. (حداد، 2017).

وعلى وفق هذا المنهج يعد النظام وحدة التحليل الأساسية، وعلى ذلك استعمل (ديفيد أستن) بوصفه هذا المفهوم (System) مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً وبشكل منتظم وأي تغير يطرأ على أي عنصر يؤثر على سائر عناصر النظام وعلى ذلك يتأثر الأخير برمته، لذا عرف (أيستن) النظام السياسي على أنه: (مجموعة من التداخلات، أو التفاعلات السياسية المستمرة في مجموعة سياسية معينة، فالنظام هو جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي المتكامل، ووفقاً لاقتراب تحليل النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل.

وهذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنَّها تُمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها. كما أن لهذه الكيانات أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلاً عن أنَّ كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع (جابر، 2014).

لذا يتشكل النظام السياسي – لدى ديفيد أُستن– من خلال المراحل الآتية(الشرقاوي، 2007):

أولاً– المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة الداخلية، فحصول أزمة اقتصادية، أو تغير في القيم الثقافية يؤثر حتماً على النظام السياسي، وتشكل المطالب (عامة أوخاصة) الركن الأهم في المدخلات، ومن ثم فإن مهمة تلبية المطالب بحاجة إلى المساندة (تأييد الجماهير وولائهم ودعمهم وتوظيف طاقاتهم وكذا التمويل وما إلى ذلك) وهي الركن الثاني المهم في المدخلات.

ثانياً– عملية التحويل: وهي عملية استيعاب للمطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، ومن ثم غربلتها لتحويل البعض منها إلى قوانين وقرارات وسياسات.

ثالثاً– المخرجات: وهي عملية استجابة للمطالب الفعلية، أو المتوقعة ومن ثم اصدار قوانين وقرارات،أو تبني سياسات، وقد تكون بشكل إيجابي، أو سلبي، أو رمزي، إيجابياً من خلال تلبية المطالب، وسلبياً عبر اللجوء لأساليب قمعية لردع المطالبين، ورمزياً من خلال تقديم الوعود، أو إثارة مشاعر الخوف من مخاطر تهديد خارجي أو داخلي.

رابعاً– التغذية الاسترجاعية: وتشير إلى عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج قوانينه وقراراته وسياساته، ومن ثم فهي عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات، وعلى ضوئها تجري عملية تصحيح مسار عمل النظام السياسي.

يؤكد ايستون أنَّ فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تُمثِّل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسيَّة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات(ثابت، 2007).

ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم، كما أن المناهج الأخرى – لاسيما منهج الاتصال والمنهج المؤسسي والمنهج البنائي/الوظيفي– تعتمد على الكثير من الأفكار والتصورات التي أطلقها دعاة هذا المنهج.

وتأخذ الدراسة بهذا المنهج من خلال بيان الأحزاب السياسية واعتبارها من المدخلات وفق هذا المنهج ودورها في تكريس مبادئها على ارض الواقع من خلال وصولها إلى السلطة الحاكمة وما دورها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية واعتبار ذلك من المخرجات وفق هذا المنهج وبالتالي بيان مساهمة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الاردني.

النظرية الوظيفية

طور كل من (غابريل الموند) و(باول) مفهوم الوظيفة واستعملوه نظرياً في دراسة النظم السياسية فهما يران أن الأخيرة تواجه تحديات أربع وهي:(بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع)ومن ثم فإن أي نظام سياسي يثبت قدرته على مواجهة تلك التحديات وتجاوزها بأسرع وقت سيجعله في عداد النظم المتقدمة،لذا فالنظام السياسي- عند الموند- هو: (مجمل التفاعلات التي تتعلق بوظيفتي: التكامل والتكيف عن طريق الاستعمال الفعلي للإكراه المادي المشروع، أو التهديد باستعماله) (عبد النور، 2007):

أولاً- وظائف التحويل: وتتضمن عمليات التعبير عن المصالح ومن ثم صياغة القواعد القانونية وتطبيقها وإدامة الاتصال.

ثانياً- وظائف التكيف والاستمرار: وتدور حول التنشئة والتوظيف السياسيين،أما التنشئة فهي التربية السياسي،أما التوظيف فهو عملية اختيار القيادات وتدريبها.

ثالثاً- قدرات النظام: وتتعلق بفعالية أدائه السياسي داخلياً وخارجياً، وهذه القدرات هي: استخراجية تتعلق بتوظيف الموارد والطاقات المادية والبشرية، وقدرات تنظيمية تتعلق بضبط وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات، وقدرات توزيعية تتعلق بتوزيع الموارد بشكل عادل، وقدرات رمزية تتعلق باستعمال الرموز لجلب تأييد المواطنين (علم، اناشيد، استعراضات...إلخ)، وقدرات استجابية تتعلق بإستجابة النظام لمطالب البيئتين الداخلية والخارجية، ومن ثم القدرة الدولية وتتضمن توظيف مجمل القدرات المذكورة على المستوى الخارجي.

المنهج القانوني-المؤسسي:

يؤكد رواد هذا المنهج على أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية لكونها تضم مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية وأسلوب ممارسة السلطة من خلالها التي تبين بدورها الكيفية التي تتشكل على وفقها تلك المؤسسات وطبيعة الاختصاصات التي تمارسها وعلاقتها مع بعضها وعلاقاتها مع المواطنين وكل ذلك يحدد شكل نظام الحكم،والمرجع في ذلك كله القواعد الدستورية– مدونة أو عرفية–ومن ثم تنحصر الدراسة على وفق هذا المنهج في إطار دستوري وقانوني، وصفي وشكلي، ولكن هذا هو المنهج المؤسسي التقليدي،أما المنهج المؤسسي الحديث فهو منهج يهتم بجوانب أخرى يتعلق بتفاعل الحزب مع بيئته وعلى ذلك بدأ رواد هذا المنهج يأخذون في حساباتهم السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي يعمل في ظلها الحزب، وعلى ذلك يرى رواد هذا المنهج بأن بناء المؤسسات الدستورية والسياسية على أسس سليمة هو جوهر التنمية السياسية بل والتنمية الشاملة. وينصب إهتمام رواد هذا المنهج على جوانب عدة منها(سليمان، 2010):

أولاً–هدف المؤسسة: فالمؤسسات الدستورية والسياسية تتكون لتحقيق هدف أو جملة من الأهداف، فالبرلمان (المؤسسة التشريعية) مثلاً يهدف الى تجسيد إرادة المواطنين وتلبية مطالبهم.

ثانياً–بنية المؤسسة: يعد أسلوب التوظيف الأساس الذي يحدد الإطار البنيوي للمؤسسة، ويختلف هذا الإسلوب من مؤسسة لأخرى داخل الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى، وربما حتى من وقت لآخر ،وتلك الأساليب تتراوح بين الانتخاب– المباشر وغير المباشر– والتعيين والوراثة،وربما تأخذ المؤسسة الواحدة بأكثر من إسلوب.

ولما كانت المؤسسة ومكوناتها تضم عدداً من الأعضاء، لذا فلكل عضو دورٌ يؤديه، وعلى الرغم من إن تلك الأدوار مكملة لبعضها لكنها تتفاوت من عضو لآخر، فبكل تأكيد يتولى رئيس المؤسسة أو نائبه أو رئيس اللجنة دوراً أكثر أهمية من سائر الأعضاء وذلك بحكم تدرج المسؤولية والصلاحيات (نوير، 2012).

ثالثاً–اختصاصات المؤسسة: يحدد الدستور–المدون أو العرفي–أو القانون اختصاصات كل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وذلك بغية توزيع المهام والمسؤوليات على أن يصب ذلك في إطار التكامل المؤسسي.

رابعاً–العلاقة بين المؤسسات: ينبغي أن تتأسس تلك العلاقة على التعاون والتكامل بين المؤسسات لاسيما المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وقد تتباين حدود ونطاق هذا التعاون والتكامل من نظام سياسي لآخر.

منهج صنع القرار:

أولاً– ماهية صنع القرار: تقوم عملية صنع القرار على أساس اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المطروحة أمام صانع القرار، ويعد منهج صنع القرار من المناهج الشائعة في الدراسات السياسية عموماً ودراسات النظم السياسية خصوصاً، ويجري ذلك على أساس النظر إلى إن كل النظم السياسية وعلى اختلاف طبيعتها وأصنافها تقوم بوظيفة صناعة القرارات. ففي أي نظام سياسي هناك أشخاص يصنعون القرارات سواء كانوا يعملون بشكل إنفرادي أم من داخل مؤسسات معينة، وفي كل الأحوال يؤثر على سلوك هؤلاء صفاتهم الشخصية وخلفياتهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي وخبراتهم وأعمارهم ومعتقداتهم وانتماءاتهم ودوافعهم النفسية والآليات والقواعد المتبعة وما إلى ذلك(فهمي، 2011).

ثانياً– إجراءات أو مراحل صناعة القرار: هناك سلسلة من الإجراءات أو المراحل تتبعها معظم النظم السياسية – لاسيما العريقة منها– بغية التوصل إلى القرارات، فهي تبدأ بتحديد المشكلة وجمع المعلومات حولها، ومن ثم وضع أفكار وتصورات حول المشكلة المطروحة وماينبغي عمله لمواجهتها مروراً بتقدير آثار كل البدائل المطروحة لحلها، وصولاً إلى مرحلة تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه من قبل صانعيه، وتأتي بعد ذلك عملية تقييم القرار وتخضع تلك العملية إلى معايير عدة منها: المعلومات المتوفرة، ودرجة المشورة في عملية صنع القرار، وأهمية القرار والحاجة لإتخاذه ومن ثم الآثار المترتبة على اتخاذ القرار وهل حقق الغاية المرجوة أم لا؟.

ثالثاً– أساليب تنفيذ القرار: إن عملية صناعة القرار تتطلب من صانعي القرارات اتباع أساليب متعددة لتنفيذه منها: (1) المساومة: وتعني التوصل إلى حلول مفيدة للطرفين، (2)التنافس: وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان، أو أكثر لتحقيق هدف، أو أهداف متطابقة أو متقاربة، وقد يلجأ المتنافسون إلى المساومة، (3)الصراع: ويحصل في حالة تعارض أهداف الفاعلين السياسيين، ونجاح طرف يعني خسارة الآخر وقد يفضي الصراع إلى نتائج مدمرة لطرف ما أو لكل الأطراف المتصارعة، (4)التعاون: مع وجود تعارض في الأهداف ولكن لايمكن نكران وجود أهداف مشتركة بين الأطراف المتفاعلة سياسياً، وهو مايدفعها للتنسيق والتشاور لتحقيق تلك الأهداف وضمان مصالح الجميع، وهذا الأخير هو أفضل السبل لأنه الأكثر جدوى لكل الأطراف المعنية بالقرار(الخزرجى، 2015).

الدراسات السابقة:

دراسة (النمر، 2023) والتي جاءت بعنوان" دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الاقتصادية المصرية دراسة حالة مجلس النواب"2015-2020""، وهدفت إلى التعرف على دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الاقتصادية في مصر، مع التركيز على دور مجلس النواب 2015، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 خول للسلطة التشريعية سلطات واسعة في المراقبة على أداء الحكومة ووضع الموازنة والخطة العامة والتنمية الاقتصادية وإقرار السياسة العامة للدولة وغيرها ويتضح أيضا ان التكوين الحزبي والسياسي للبرلمان أثر كثيرا في العديد من قرارات مجلس النواب، وقد أنجز مجلس النواب خلال الفصل التشريعي الأول الكثير من التشريعات الاقتصادية الهامة مثل قانون ضرائب القيمة المضافة، وقانون الاستثمار، وقانون الجمارك...وغيرها من التشريعات.

دراسة (السواعير، 2023) والتي جاءت بعنوان" دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021" وهدفت إلى التعرف إلى دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999-2021، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المؤسسي القانوني، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية تعتبر ذات أثر فاعل في كافة مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، والنفسية، لأن أجندتها وأهدافها مرتبطة بمصالح دولها حتى ولوا اختلفت في وجهات النظر تبقى المصلحة الأولى والأخيرة هي لدولهم، ولكن ما نجده في الأردن أن بعض الأحزاب ليس لها أي دور فاعل في أي مجال من مجالات الحياة، وذلك نتيجة لكثرة الأحزاب إذ وصلت إلى أكثر من أربعين حزبا، وهذا بحد ذاته كاف لإلغاء وجودها الفعلي على الساحة الأردنية، مما يدفع إلى القول بأن التجربة الحزبية الأردنية كانت ولا زالت ضعيفة.

دراسة (طهبوب، 2023) والتي جاءت بعنوان" الأحزاب السياسية وقوانين الانتخاب وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (1992–2022م)" وهدفت إلى استعراض واقع الحياة الحزبية، وما أدت إليه قوانين الأحزاب والانتخاب المتعاقبة من أثارٍ سلبية على الحياة الحزبية، كما عرضت الدراسة واقع مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية مستعرضة خصائص هذه المشاركة ونتائجها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر السلوك الحزبي ضعف الحياة الحزبية وابتعادها عن الممارسة الحقيقية للعمل الحزبي والديمقراطي، وقد خلصت الدراسة إلى أن قوانين الأحزاب يُعتبر الإطار الذي ينظم العملية الحزبية ولها أهمية في تسهيل إجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي، وإكساب الحزب السياسي الشخصية الاعتبارية التي تُمكّنه من ممارسة مهامه المالية والادارية والفكرية. وأن قوانين الانتخاب قد ساهمت في عملية تراجع العمل الحزبي وبرز ذلك من خلال قانون الصوت الواحد وكذلك النظام المختلط لعام 2012 وانتهاء بنظام القائمة النسبية المفتوحة لعام 2016، وأن قوانين الانتخاب الأردنية لم تسعى لتفعيل دور الأحزاب السياسية من أجل التأسيس لحكومات برلمانية.

دراسة (البلعزي، 2023) والتي جاءت بعنوان "الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب السياسية في ليبيا"، وهدفت إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، كذلك معرفة المراحل السياسية التي مر بها تطور العمل الحزبي في ليبيا. واستخدمت الدراسة المنهج التأريخي والوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود علاقة ارتباطية بين درجة الوعي السـياسـي والتنمية السـياسـية، ووجود علاقة ارتباطية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية، كما بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الوعي السـياسـي لدى عضـو الحزب السـياسـي والتنمية السـياسـية، ووجود أثر ذو دلالة إحصـائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسي، وأشارت النتائج أن الأهمية النسبية لدرجة الوعي السياسي لدى أعضاء الأحزاب السـياسـية بلغت (82.33%)، وأن الأهمية النسـبية لدرجة الاهتمام والمشـاركة السـياسـية بلغت (62.66%)، وأن الأهمية النسبية لمؤشر التنمية السياسية بلغت (70%)، وأن أغلب المنتمين للأحزاب السياسية هم حملة المؤهل الجامعي والذي على وعيهم بأهمية الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار السياسي.

دراسة (Al-Majali, et.al, 2022)، والتي جاءت بعنوان" **Political Parties, Tribalism, and Democratic Practice in Jordan** " **"الأحزاب السياسية والعشائرية وممارسة الديمقراطية في الأردن"**، وهدفت الى التعرف على تأثير الأحزاب السياسية على الحياة السياسية في الأردن. وتأثير العشائرية على العملية السياسية، وينظر الى ضعف الاحزاب السياسية وأنشطتها العشائرية على انها الأسباب الرئيسية لفشل الاصلاحات الديمقراطية في الأردن. شارك في هذه الدراسة (380) مشترك حزبي أردني بالاتكاء على استمارة وباستخدام إحصاءات كمية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: ان المشاركة السياسية في الأردن تشوبها ميول عشائرية وسلطوية. وأن البعد العشائري لها تأثير كبير على نشاط الاحزاب وانتخاباتها.

دراسة (ساجد، 2021) والتي جاءت بعنوان" النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الأردن"، وهدفت إلى البحث في آليات ومحددات صنع السياسات العامة في الأردن ودور القوى الرسمية وغير الرسمية فيها، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة السياسية تتركز في شخص الملك، والمؤسسات او الأشخاص الفاعلين في عملية صنع السياسة العامة محدودون للغاية، فالملك هو الذي يحدد قواعد صنع السياسات ويقرر من يستطيع المشاركة رسمياً في صياغتها وضمن الاطار الذي يحدده لهم، اما المؤسسات الرسمية فتتسم بعدم استقلاليتها عن الملك وضعف صيغ العمل السياسي بينها وبين القوى غير الرسمية، وهذا أدى الى اخفاق الكثير من السياسات والبرامج في تحقيق المصلحة العامة لتصب في مصلحة النخب الحاكمة، وعلى الرغم من بعض مظاهر التحرر السياسي والسماح لبعض القوى المعارضة للتعبير عن امتعاضها، الا ان القرارات المهمة والنوعية مازالت تتخذ في الديوان الملكي.

دراسة (براهيم؛ وبن طاهر، 2021) والتي جاءت بعنوان" مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة"، وهدفت إلى البحث في دور **الأحزاب السياسية في عملية رسم السياسة العامة"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي** وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية تعد من أهم الآليات ذات التأثير المباشر على سير وحركية النظام السياسي فهي ضمان استقراره واستمراره، كما أن للأحزاب السياسية دور مهم في تنشيط الحياة السياسية. وأن دورها أضحى ينعكس بالإيجاب على فاعلية النظام السياسي وطبيعته، وفي تأطير كافة المجالات السياسة، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، مما يؤثر بصفة مباشرة على عملية التحديث السياسي والتطور الديمقراطي في الدولة.

دراسة (الشوابكة، 2021) والتي جاءت بعنوان"واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني"، وهدفت إلى واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي و الدستوري الأردني، اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى إن الأحزاب الأردنية تراوح مكانها دون التأثير على صناع القرار داخل المملكة بسبب ضعفها البنيوي أولاً وعدم استمالة الرأي العام وضعفها في التنظير الفكري ليكون داعم أساسي للحزب وقراراته ورؤيته حول كافة القضايا التي تهم المجتمع، وأستمرار التدخلات الحكومية بعمل الأحزاب وإدارته لشؤونه الداخلية وعلى ممارسته لأنشطته المختلفة والاندماج مع حزب آخر، من خلال لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية.

دراسة (زاير، 2019) والتي جاءت بعنوان" دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج اتخاذ القرار، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية من أهم النظم السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره و استقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية، وأن الأحزاب السياسية تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، وأن أداء الأحزاب السياسة ينعكس إيجاباً على نوعية الحياة السياسية و على مستوى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي، و فاعلية النظام السياسي. وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة ومحطة اتصال بين المواطنين والسلطة.

دراسة (التعمري، 2018) والتي جاءت بعنوان"دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017: مجلس النوّاب-دراسة حالة"، وهدفت إلى التعرف على معوقات قيام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية بدور فاعل في مجلس النواب الأردني، وتحديد أهم الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات، وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، كما استشرفت الدراسة التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني. وكان من نتائج الدراسة أنها أثبتت صحة فرضيتها التي مفادها: "هناك علاقة ترابطية بين وجود أحزاب فاعلة في المجتمعات السياسية وفي دوائرها وبين الإرادة السياسية للدولة لتحقيق ذلك وبناء ثقافة سياسية فيها". وأتى ذلك الإثبات ضمن سلسلة متصلة من البحث في الدراسات السابقة العربية والأجنبية حول موضوعها. وخلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية كذلك، إلى أن الأحزاب لم تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية الأردنية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها. وتوصلت الدراسة كذلك إلى تحديد بعض العقبات التشريعية أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، وإلى وجود سلبيات تتصل بنظم الانتخاب. وخلصت الدراسة إلى أن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية.

دراسة (ازروال، 2017) والتي جاءت بعنوان" دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية"، وهدفت إلى توضيح دور الحزب باعتباره أداة من أدوات التنمية السياسية تقاس فاعليته على أساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به من قبيل التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والمشاركة وغيرها، واستخدمت الدراسة المنهج التأريخي والوصفي، وصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

أنه تؤدي الأحزاب السياسية في تنشئة المواطن من الناحية السياسية، وتعمل على تربيته في اكتساب روح الممارسة السياسية السليمة بقواعدها الديمقراطية، لاسيما منها احترام الرأي الآخر وفتح قنوات الحوار من أجل المصلحة العليا للدولة، الأمر الذي يجعل منها لاعب أساسي ضمن قواعد اللعبة السياسية عند الشروع في صناعة العملية السياسية، وإعداد السياسة العامة للدولة في جميع مراحلها.

دراسة (النعيمات، والدروع، 2016) والتي جاءت بعنوان" أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة دراسة تطبيقية علي المملكة الأردنية الهاشمية"، وهدفت إلى التعرف على الأثر البالغ للأحزاب السياسية في تنظيم أعمال الإدارة ومنعها من التعسف في استعمال السلطة باعتبارها لسان الجماهير والمعبر عنها، والتي غالباً ما كشفت عن بعض التجاوزات من موظفي الإدارة العامة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي،وتوصلت الدراسة إلى أنه بخصوص التجربة الحزبية الأردنية الراهنة، فيجب العمل بأقصى سرعة وإخلاص على تطوير النظام الحزبي على أسس مثالية، توضع لها الخطط المناسبة، وتتضافر لها الجهود المثالية كذلك، حتى نضمن أن يكون تطورها متجهاً إلى الوجهة الصحيحة وهي المساهمة بكفاءة وموضوعية في الحياة السياسية، سواء من حيث تشكيل للسلطات الحاكمة، أو العلاقة معها، وفيما بينها، والتوازن الدستوري المناسب في اطار كل ذلك، مع المحافظة التامة علي الحقوق والحريات والحرمات العامة، لأن هذا هو النبراس الصحيح للتقدم النسبي مع الأنظمة الدولية لمنافسة الأخرى، كما أن ذلك هو الذي يضمن داخلياً أن تكون الممارسة الحزبية عونا على الرقابة الإدارية السليمة لا العكس.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وباستعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها قد تناولت الأحزاب السياسية، ومراحل تطور الأحزاب في الأردن، وما يواجهها من تحديات، كما تطرقت عدد من الدراسات إلى العوامل والظروف التي تؤثر في رسم السياسة العامة الأردنية. وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها المعروضة كونها تتناول دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية في الفترة 2010–2022م، فعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحث.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للفترة (2010–2022).

تشكل الاحزاب السياسية حجر الاساس في كل مجتمع ديمقراطي. فهي تجمع مصالح العامة، وتعبر عنها من خلال طرح سياسات عامة، وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية (عادل، 2021). وفضلاً عن ذلك، تدرب الاحزاب القادة السياسيين، وتنافس في الانتخابات، لتكتسب درجة من السيطرة على المؤسسات الحكومية. وعندما تحصل هذه الاحزاب على أكثرية الاصوات، فإنها ترسي الاساس التنظيمي لتشكيل الحكومة. أما حين تنال الاقلية من الاصوات، فإنها تقف في صفوف المعارضة، أو تشكل بديلاً عن الحكومة(السعدني، 2019). وتجدر الاشارة إلى أن المرشحين يسعون إلى تعزيز مصالح حزبهم في الهيئة التشريعية، عند نجاحهم في الانتخابات، فيمثلون برامج عمل محددة لسياسات، تحظى بالشرعية اللازمة، بموجب الصلاحية التي أسبغها عليهم الناخبون. وفي البرلمان، يندمج النواب المنتمون إلى الحزب غالبا، ضمن مجموعات أو تكتلات برلمانية، وهي الطريقة الاساسية التي تعتمدها الاحزاب لتنظم نفسها ضمن الهيئة التشريعية.

ويمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها الأفراد. وتقوم هذه العوامل على بنى قانونية: كالدستور، وقوانين الانتخابات، والأحزاب، وإرادة سياسية، وأخرى مجتمعية وثقافية؛ تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في القطر العربي(النعيمات، والدروع، 2016).

وإن غالبية النظم السياسية –إن لم يكن جميعها– بقيت لعقود عديدة، وما زالت، تحل أجهزة الأمن في تنظيم الحياة السياسية بدلا من إحلال السلطة القانونية، واستباحت الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من الإحساس بالواجب والأخذ بمبدأ المسؤولية، إضافة إلى أنها تعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة. كما إن إقامة شراكة عربية حقيقية تؤدي إلى رؤى موحدة بين الدول العربية في كافة المجالات– بقيت بعيدة عن الواقع. كما إن الأنظمة لم تتخذ من التعددية السياسية منهجا للمشاركة في صنع القرار، وإدارة الدولة، فبقيت الرؤى أحادية في صنع القرار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني ظلت مهشمة، فلم ترسخ الديمقراطية التي هي روح التنمية السياسية، والتي هي الآلية التي من خلالها تتم التنمية الشاملة المستدامة. لهذا بقيت بنود الدساتير العربية بعيدة عن التطبيق، وبالتالي انطبع مصطلح التخلف والعجز في التطوير لعقود عديدة على كافة الدول العربية (المقداد، 2007).

والفرد في مجتمعنا العربي ما زالت ثقافته مبنية على قيم، ومبادئ، وانتماءات، تحكمها جميعاً أيدلوجية متوارثة، وعقائدية تجعله دوماً يميل نحو التنازل في كثير من الأحيان لمصلحة الإطار الاجتماعي والقومي. كما إن المجتمع العربي مجتمع ثقافته مبنية على مفاهيم الانتماء للإطار الأثنو _اجتماعي العشائري، فتشده قيمة وعاداته للتراجع أمامها في كثير من المواقف_ وإن لم يرض عنها دائماً – ولا ضير في ذلك طالما أنَّ التاريخ الاجتماعي يقر بأن العائلة والعشيرة تتنازل عن مصالحها الذاتية القبلية – والقبيلة لمصلحة المجتمع الأوسع ذي التنظيم الاجتماعي الأكبر وهي الدولة، وضمن القومية يتوسع الإحساس لقومية النظام السياسي لتكون منطلقاته تنسجم مع مصلحة الأمة(عبد الحي، 2003).

ولم يظهر تأثير التعددية في الأردن على الوضع السياسي إلا بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، حيث حققت التركيبة العشائرية لشرق الأردن الاستقرار للنظام السياسي بشكل عام ونظام الحكم بشكل خاص، والتركيبة العشائرية لشرق الأردن هم السكان المقيمين في شرق الأردن قبل تأسيس الإمارة، وقبل وجود الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار كان انتمائهم للعرب والاسلام وكجزء من بلاد الشام، وبعدها اصبح ولائهم وانتمائهم لأرضهم شرق الأردن قبل مجيء الهاشميين لحكمهم، وكانت القبائل والعشائر الأردنية هي الأساس في التقسيم الاجتماعي (الرشواني، 2006).

ولم يعرف المجتمع الأردني التعددية السياسية الحديثة خلال مرحلة التطور ولكنه اتجه للاندماج والتداخل في العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وبرزت النشاطات المتبادلة القائمة على التعاون وخاصة في مراحل توطين البدو التي اتبعتها السياسة الداخلية للدولة والهجرة من الريف والبادية الى المدن (الحسين بن طلال، 1987).

وفي مراحل مبكرة بدأ يظهر التطور السياسي على المجتمع في شرق الأردن وتتأسس المعارضة على أسس التعددية ولكن دون تخطيط لها من خلال وقوفهم في وجه سلطة الانتداب والحركة الصهيونية، ومساندة الفلسطينيين ودعم ثوراتهم المتلاحقة، ومدهم بالسلاح والعتاد والمؤن وقيام المظاهرات والاضرابات وشكلت القبائل في شرق الأردن حالة متقدمة من التطور السياسي واستيعاب ومساعدة المهاجرين الفلسطينيين (الفتلاوي، 1996).

أثرت تركيبة المجتمع الأردني في التعددية السياسية سلباً وإيجاباً في مراحل تطور الدولة الأردنية، فالمجتمع الأردني تطور من مجتمع قبلي فلاحي متجانس قبل الاستقلال، إلى مجتمع متطور أكثر تعددية في مراحل متدرجة بعد هجرة الأقليات العرقية للأردن ووجود أقلية مسيحية تبلورت بعد قيام النظام السياسي في الأردن، بعد أن كانت منصهرة في المجتمع البدوي الفلاحي والهجرات الفلسطينية عام 1948 و 1967، وبعد حرب الخليج عام 1991 التي اضافت بعد وحدة الضفتين عنصراً جديداً وتوجهات سياسية وثقافية واقتصادية متبلورة عملت على تفعيل التوجه السياسي للشعب الأردني نحو الديمقراطية التعددية السياسية في بعض المراحل، كما كانت عامل هدم في تعطيل هذا التوجه في مراحل أخرى (العدوان، ابو العماش، 2007).

ومع تطور الوضع السياسي الداخلي والاقليمي نشأت الحركة الوطنية الأردنية، وظهرت التعددية الحزبية التي عملت على المشاركة في تطوير الحياة السياسية واستقرارها بشكل مهم، وبدأ تأثيرها بعد مرحلة الاستقلال خاصة في الخمسينات من القرن الماضي، حيث وصل العمل السياسي ذروته، وقامت على أحد أطرافه العشائرية من خلال وجود عدد كبير من السياسيين وأصحاب الاتجاهات السياسية والحزبيين، وعملت على تطور الفكر السياسي الشعبي والمؤسسي والبرلماني والعسكري، والتي عبر عنها أبناء المجتمع الأردني في العمل السياسي في تعريب الجيش والوحدة الوطنية والعربية، وتدعيم الاستقلال والاستقرار، والمحافظة على المكتسبات الوطنية والقومية، ودعم النظام وقيام أول تعددية سياسية في تلك المرحلة (النعيمات، والدروع، 2016).

ونتيجة لحمايتهم وولائهم لنظام الحكم بدأ النظام يعتمد على الشرق أردنيين في المناصب الحكومية والأمنية لعدة اعتبارات مرت بها تجربة نظام الحكم سابقاً، رغم ضعف قوتهم الاقتصادية التي كان يتمتع بها فئات البنيان الاجتماعي الاخرى، وخاصة الفلسطينيين والشركس والمسيحيين، ولكن أصبح التمثيل السياسي لبعض فئات المجتمع الشرق أردني يتفوق على الفئات الاخرى نسبياً، وقد يعود السبب لولائهم وانتمائهم والتفاوت في الاتجاهات السياسية لفئات المجتمع الأردني ومستوى تعليمهم(العزام، 1998).

وفي مرحلة السبعينات من القرن الماضي أصبح المجتمع الأردني تقريباً في مرحلة تحضر على المستوى السياسي والاجتماعي، مما أدى الى خلخلة النظام القبلي وتراجع نسبة البداوة تدريجياً في المجتمع الأردني، رافقه زيادة الوعي السياسي للشرق أردنيين، والذي جاء نتيجة زيادة أعداد المتعلمين، مما جعل متطلباتهم ودرجة قربهم من النظام السياسي تختلف عما كانت عليه سابقاً، وأصبح هلة النظام السياسي أن يتعامل معهم بدرجة أعلى مما كان عليه الوضع في الخمسينات وما قبلها (نقرش، 1995).

وبالرغم من التطورات السياسية والاجتماعية في بنية الشرق أردنيين السياسية والفكرية إلا أنها لم تحقق التحول للتعددية السياسية المنشودة، بسبب ارتباطهم في الأردن والنظام الحاكم الذي لا جدال حوله من حيث الدعم والوحدة وخاصة في حال وجود أي خطر يتهدد النظام السياسي، وهذا الشعور عززته محاولات بعض الجهات التي تحاول إزالة الحُكم، أو إقامة نظام سياسي بديل، وبقاء الأحزاب السياسية والمؤسسات في المجتمع المدني التي يقوم عليها الأردنيين تدور في فلك النظام السياسي (العدوان، ابو العماش،2007).

لذلك فإن البداوة التي اتصف بها المجتمع الأردني سابقاً ليست صفة مستمرة، إنها مرحلة اجتماعية، وهذا ما يميزها عن العرق والطائفة، ولكنها تتغير وبصورة مستمرة للتحضر وتناقص نسبة المحافظين على هذه الصفة بما لا يزيد عن 2% من المجتمع الأردني إلا أن الحفاظ على هذه الصفة يعود لنظام الحكم أولا، والبدو أنفسهم ثانياً، باعتباره نظام اجتماعي تأسست عليه الإمارة الأردنية وحقق لها الأمن والنظام والاستقرار والاستمرار على الدوام، حيث لم يلغى قانون العشائر إلا في النصف الأول من السبعينات من القرن الماضي (حتر، 1996).

إلا أن النظام السياسي في أوائل التسعينات من القرن الماضي بدأ نسبياً بالتراجع عن دعم النظام العشائري الأردني، وتصدى لأي تحرك أو نشاط لهذه الفئة باستخدام الجيش في أكثر من مدينة أردنية وخاصة في الجنوب(معان والكرك والطفيلة) واعتقال أعداد كبيرة من النشطاء السياسيين والمواطنين، مما زاد في تماسك وإدراك العصبيات الأردنية للتحول السياسي من وجهة نظر النظام الأردني، خاصة بعد نظرتهم لمعاهدة السلام مع إسرائيل والتطبيع معها، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، ومحاولات التوطين والوطن البديل، والتذبذب في التقرب من النظام العربي تحت عدد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، تدعمها وتطبقها النخبة السياسية الحاكمة في الأردن التي انفردت في الحكم في السبعينات وما بعدها(الشرعة، 1999).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (1989-1993):

شـــهدت خمســـينيات القرن الماضـــي أزدهاراً ديمقراطياً، حيث شُـــكلت حكومة ســـليمان النابلســـي (1956/10/29 ولغاية 1957/4/14)، والتي شـــكلها الحزب الوطني الاشـــتراكي، بالتعاون مع عدة أحزاب، سـميت تلك الحكومة، أنها حكومة برلمانية، والسـبب، أن الحزب الوطني الاشـتراكي، كان من بين أكثر الأحزاب التي حصلت على مقاعد في مجلس النواب، مما دفع المغفور له الملك الحسين الى تكليف رئيس الحزب بتشكيل الحكومة الجديدة .وبحسـب النصـوص الدسـتورية، لم يكن هنالك، جواز او منع للجمع بين النيابة والوزارة، بنص صـريح، مما اعطى النظام السياسـي حرية التصـرف بحسـب مقتضـى الحال، لذلك شـكلت الحكومة من اعضـاء مجلس النواب. لكن هذه الحكومة، لم تعمر طويلاً، ففي نيسـان من العام 1957م، أي بعد قرابه السـتة شـهور، طلب الملك الى رئيس الحكومة عبر رئيس ديوانه الملكي، طلب من النابلسـي تقديم اسـتقالته، ليتم اقالتها، نتيجة خروجها عن التوجيهات الملكية(المصري، 2017).

ودخل الأردن منذ العام 1957 في مرحلة الاحكام العرفية، ونظراً للتضـــيق على الحريات التي مارسـتها حكومة زيد الرفاعي (1985–1989) على الحياة السـياسـية الأردنية بكافة مكوناتها الحزبية والنقابية والسـياسـية والثقافية والإقتصـادية والجامعية، إضـافةً إلى الممارسـات العُرفية التي تميزت فيها تلك الفترة، من تضـييق واعتقالات للمعارضـين لسـياسـات الحكومة. ولقد اوجدت حكومة الرفاعي أجواء احتقان وغضـب غير مسـبوقة في الشـارع الأردني بكافة مكوناته، نتج عنه في نهاية المطاف احداث نيسـان عام 1989 التي كانت المفتاح لأن تراجع الدولة سـياسـاتها في تلك الفترة وتسـير بخطوات نحو الانفراج تمثل في إقالة حكومة الرفاعي والدعوة لعقد انتخابات نيابية كاملة وليست تكميلية كما كانت في عام 1984(الفايز، 2014).

أما بالنسبة لتمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الحادي عشر (1989–1993) لقانون الانتخاب رقم، وفقا لسنة (1989) (نظام القائمة المفتوحة، الكتلة). فلقد لاقى قرار العودة إلى الحياة النيابية عام 1989، واجراء الانتخابات النيابية ارتياح كبير لدى كافة التيارات السياسية والقوى الوطنية والشعبية في الأردن، لقد شكل ذلك قناعة لدى هذه القوى والتيارات السياسية بجدية النظام السياسي نحو التوجه نحو الحريات العامة وحرية الرأي (الهميسات والزعبي، 2004). إذ تم إلغاء الأحكام العرفية واطلاق الديمقراطية لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي؛ ونتيجة لذلك شعر المجتمع الأردني برغبة صادقة في توظيف الإمكانات والطاقات والجهود إلى مزيد من التقدم والنهضة والازدهار، مدركين أن من حقهم وبمقتضى الدستور ممارسة الحياة الديمقراطية من خلال برلمان منتخب يعمل على تحقيق ما يتطلع إلية المجتمع الأردني بما ينسجم مع طبيعة المرحلة وتحدياتها(الزعبي، 2001).

وأُجريت الانتخابات البرلمانية لعام (1989) حسب القانون المعدل لقانون الانتخابات رقم (23) لسنة 1989، نظام القائمة المفتوحة (الكتلة)، وبموجب هذا النظام قسمت المملكة إلى دوائر انتخابية، وأُعطيت كل دائرة انتخابية عددا معينا من المقاعد، إذ تم تمثيل جميع المقاعد المخصصة لمجلس النواب وعددها ثمانون مقعدا وأخذ القانون بعين الاعتبار واقع الأقليات في المملكة، الأقليات في مجلس النواب الحادي عشر(الدعجة، 2005).

أن التيار الإسـلامي قد حقق نتائج جيدة في هذه الانتخابات بحصـوله على (25) مقعد من أصـل (80) مقعد، إذ كان لقانون الانتخابات لعام (1989) واعتماده على نظام القائمة المفتوحة (الكتلة) الأثر الأكبر في دعم مرشـحي التيار الإسـلامي؛ لأنه وبموجب هذا النظام أصـبح للناخب أكثر من صـوت واحد(الزعبي، 2001)، وهذا مكن الناخبون أن يصـوتوا لأبناء عشـائرهم وكذلك للتيار الإسـلامي(الرنتاوي، وآخرون، 2017)، وأما بالنسـبة للتيار القومي واليسـاري فكانت انتخابات عام (1989) الفرصـة الأولى لوصـول هذه التيارات إلى البرلمان، وقد حصل التيار القومي واليساري على أثنى عشر مقعدا(الهميسات والزعبي، 2004).

وهنا يمكن القول أن انتخابات مجلس النواب الحادي عشـر، قد أفرزت مجلس نواب قوي إلى حد ما في تكوينه وفي مظاهر التعددية السـياسـية فيه، التي تمثلت بمختلف التيارات السـياسـية والاجتماعية، إذ سـاعد نظام القائمة لمفتوحة (الكتلة) والذي أتبعه الأردن في هذه الانتخابات على دعم وتشـجيع الأحزاب السـياسـية للمشاركة في العملية الانتخابية وبالتالي الحصول على نتائج جيدة والوصول إلى البرلمان.

ويلاحظ الباحث أن انتخابات عام (1989) قد شكلت فرصـة حقيقية للتواجد الحزبي في البرلمان، إذ حصلت التيارات السياسية المختلفة على (37) مقعد من أصل (80) مقعد، بالرغم من حظر الأحزاب السياسية لمدة طويلة، ويعود ذلك لنظام القائمة المفتوحة (الكتلة) التي أتبعها الأردن بهذه الانتخابات، وبموجب هذا النظام أصبح للناخب أكثر من صوت واحد، الأمر الذي أدى لدعم الأحزاب السياسية.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (1993-1997)

بعدما أجريت انتخابات عام 1989 على أساس نظام القائمة المفتوحة، قد طبق الأردن قانون الصوت الواحد منذ انتخابات 1993 ولغاية عام 2010، وأجريت الانتخابات النيابية بنظام الصوت الواحد غير المتحول الذي أخذت به المملكة في الانتخابات التي جرت في (1993/11/8)، بموجب القانون المعدل لقانون الانتخابات لسنة (1986)،الذي الغى نظام القائمة واستعاض عنه بنظام الصوت الواحد غير المتحول الذي يمنح الناخب صوتا واحدا بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، حيث قسمت المملكة إلى 42 دائرة انتخابية ولكل ناخب صوت واحد لمرشح واحد وكان لهذا النظام تأثير واضح على العملية الانتخابية وعلى طبيعة الفئة التي سوف تصل إلى قبة البرلمان، لتدل هذه المرحلة على ضعفاً للتمثيل الحزبي(أبو رمان، 2003).

أما بالنسبة لتمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الثاني عشر عام 1993، فقد سبقها إصدار قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية. ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه الفترة ضمن أربعة تيارات(اطبيش، 2016):

التيار الأول: الأحزاب القومية: حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، والحزب العربي الديمقراطي الأردني، وحزب جبهة العمل القومي.

التيار الثاني: الأحزاب الدينية: جبهة العمل الإسلامي، والحركة العربية الإسلامية (دعاء).

التيار الثالث: الأحزاب الماركسية/اليسارية: الحزب الشيوعي الأردني، الحزب الديمقراطي الإشتراكي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، حزب الحرية.

التيار الرابع: الأحزاب الليبرالية/الوسطية: حزب العهد الأردني، حزب التقدم والعدالة، حزب التجمع الوطني الأردني، حزب الوطن، حزب اليقظة، الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)، حزب المستقبل، حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون)، حزب الجماهير العربية الأردني، حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية.

ومثلت انتخابات عام (1993) الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، إلا أن الأحزاب لم تلعب دور المؤثر في الحياة السياسية، والعقبات التشريعية، مثل قانون الانتخاب المؤقت لسنة (1986)،والقانون المعدل لسنة (1993)، رغم ما أثير من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" (لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته) الذي ينظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب –ولا سيما المعارضة– لحساب الانتماءات العشائرية فقد حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (17) مقعداً في مجلس النواب الثاني عشر، فيما حصلت بقية الأحزاب التي تنتمي لتيارات مختلفة على (16) مقعداً، ونلاحظ هنا تراجع تمثيل حزب جبهة العمل الإسلامي الذي حصل على (22 (مقعد في مجلس النواب الحادي عشر عام 1989 إلى (17) في مجلس النواب الثاني عشر1993؛ وذلك بعد تطبيق قانون الصوت الواحد(الرنتاوي وآخرون، 2017). وجرت الانتخابات في عهد حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الاولى وتشكلت في عهد المجلس وزارة الامير زيد بن شاكر الثالثة ووزارة عبدالكريم الكباريتي ووزارة الدكتور عبدالسلام المجالي الثانية، تراس المجلس كل من طاهر المصري تلاه سعد هايل السرور.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (1997–2001)

أما بالنسبة لمجلس النواب الثالث عشر(1997) صدرت الارادة الملكية السامية بأجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب الثالث عشر بتاريخ 1997/11/4 وفقا لقانون الصوت الواحد، قانون الانتخاب المؤقت رقم(24) الذي صدر في 1997/5/15، الذي تم بموجبه إجراء تعديل على النظام الانتخابي الملحق بالقانون الاصلي والخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، وعدلت المادة (39) حيث أنيطت صالحية تمديد الاقتراع إلى رئيس اللجنة المركزية إضافة إلى المادة (46) التي تتعلق بتصويت الامي.

وكان تمثيل الأحزاب في هذا المجلس دون المستوى المطلوب، إذ أجريت انتخابات هذا المجلس في ظل مقاطعة معظم الأحزاب السياسية للانتخابات وذلك بسبب الاستمرار في تطبيق قانون الصوت الواحد (العطين، 2006)، وقادت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي –أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً– مقاطعة انتخابات عام (1997) بعد رفض الحكومة تلبية مطالبها للمشاركة في الانتخابات، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء قانون الصوت الواحد. وكنتيجة لذلك فقد توزعت الأحزاب السياسية بين ثلاثة مواقف(اللوزي، 2012):

1. **المقاطعة** :وهو ما تبنته أحزاب جبهة العمل الإسلامي، والشعب الديمقراطي، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والعمل القومي، والجبهة الأردنية العربية الدستورية، والأنصار العربي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية.
2. **المشاركة المشروطة** :بموافقة الحكومة على تأمين ظروف سياسية وضمانات حقيقية للانتخابات، وهو ما تبناه الحزب الشيوعي الأردني وحزب المستقبل.
3. **المشاركة** :وقد قاد هذا الاتجاه الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل عام 1997 من اندماج تسعة أحزاب من تيار للوسط.

ولقد شارك في هذه الانتخابات فقط (5) أحزاب سياسية بصورة رسمية وأعلنوا عن ترشيحاتهم بصفة حزبية وهذه الأحزاب هي: الحزب الوطني الدستوري، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الوحدوي، حزب اليسار الديمقراطي، حزب الأرض العربية، (أبو رمان، 2002). وعلى الرغم من مشاركة هذه الأحزاب إلا أن التمثيل الحزبي في مجلس النواب انحسر إلى أربعة أحزاب فقط من أصل (19) حزباً شكلوا قوام الحياة الحزبية في الأردن حيث نجح لهذه الأحزاب سبعة نواب فقط كانوا قد ترشحوا بأسماء أحزابهم بصورة رسمية(المسيعدين، 2015).

الحدث الابرز الذي شهدته فترة مجلس النواب الثالث عشر تسلم الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، بعد وفاة الملك الحسين بن طلال، اجتمع مجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب بجلسة تاريخية تطبيقا للمادة (29) من الدستور المتعلقة بقسم الملك اليمين الدستورية أمام مجلس الامة، وتولى الملك عبدالله بن الحسين عرش المملكة الاردنية الهاشمية في 1999/2/7 وانتقل الاردن إلى مرحلة جديدة في تعزيز العلاقات مع الدول العربية، والمضي في إرساء قواعد التنمية والعدالة عن طريق توزيع المكتسبات، ومنذ أن تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، حرص جلالته على إرساء رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن، وضع حجر الاساس لمسيرة الإصلاح الشامل في شتى المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، صمم الملك من خلال رؤيته الواضحة للإصلاحات في جميع المجالات، على تحويل الاردن لنموذج حيوي في المنطقة، ودولة حديثة ذات قيمة وكيان مستقل ومميز(الخرابشة، 2016).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2003-2007):

رغم استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، فقد جرت هذه الانتخابات اعتمادا على نظام الصوت الواحد غير المتحول، بموجب قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة (2001)، والقانون المعدل رقم (11) لسنة (2003)،الذي تضمن زيادة في عدد الدوائر الانتخابية إلى(45) دائرة وزيادة عدد النواب ليصبح (110) نواب. ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية الاردنية، تم تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية واسهامها في عملية صنع القرار من خلال تخصيص مقاعد للمرأة وعددها (6) مقاعد مع الاحتفاظ بحقها في التنافس على باقي مقاعد الدائرة الانتخابية (أبو رمان، 2003).

ولعل أي من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته للانتخابات الحالية. وفي ذات الوقت تبدو الملاحظة الرئيسية في هذه الانتخابات على صعيد المشاركة الحزبية، متمثلة في تراجع مشاركتها المعلنة وتحديداً على صعيد عدد المرشحين، لا سيما مع لجوء العديد من الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات حزبية انتخابية، ويمكن التمييز داخل الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في هذه الانتخابات من خلال طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين، بين اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المعارض الذي يضم في الأصل الأحزاب المنضوية ضمن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من السلطة. فالتمثيل الحزبي في مجلس النواب الرابع عشر (2003)، الذي اقتصر على حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ حصل الحزب على (1) مقعد، في حين خاض التيار القومي انتخابات هذا المجلس بـ (12) مرشح، وكذلك التيار اليساري خاض الانتخابات بـ (10) مرشحين الا أنه لم ينجح أي منهم في الانتخابات (الرنتاوي وآخرون، 2017)

وبهذه النتيجة تكون الأحزاب التقليدية واليسارية والقومية والوسطية قد تلاشت عن الساحة السياسية؛ وذلك لعدم وصول أي منها للبرلمان، ونظرا لعوامل التداخل بين العامل الاجتماعي والسياسي استطاع بعض المرشحين الفوز بالانتخابات لاعتبارات عشائرية وليست حزبية.

غير أن مما تجب ملاحظته هنا هو لجوء الاتجاه الوسطي تحديداً إلى عدم إعلان أسماء عدد من مرشحيه. فبينما لم يعلن "المجلس الوطني للتنسيق الحزبي" عن اسم أي من مرشحيه، أكد عدد من أحزاب "تجمع الإصلاح الديمقراطي" صراحة وجود مرشحين لها يخوضون الانتخابات دون الإعلان عن مظلتهم الحزبية. ومن ناحية أخرى فإن "تجمع المرشحين المستقلين" –لا يعتبر حزباً أو تكتلاً حزبياً–يحظى بدعم حزب الشعب الديمقراطي وحزب الشغيلة الشيوعي اليساريين.

اقر المجلس العديد من القوانين التي كانت على جدول أعمال جلساته، من هذه القوانين قانون إشهار الذمة المالية، قانون ضمان حق الحصول على المعلومة، قانون المركز الوطني لحقوق الانسان، قانون المالكين والمستأجرين، قانون هيئة مكافحة الفساد، قانون منع الارهاب، وقوانين أخرى، وابرز الاحداث التي زامنت المجلس هي إعلان رسالة عمان والتي تعد تجسيد لرؤية جلالة الملك عبدالله الثاني في الدفاع عن الإسلام، التي ركزت على القيم الإسلامية السمحة، ووضحت أن الإسلام دين التسامح والاعتدال، تشكيل لجنة لوضع الاجندة الوطنية والتي شكلت توافق وطني وعززت مسيرة الاردن التنموية والديمقراطية، اطلاق مبادرة كلنا الاردن وتأسيس هيئة شباب له(الخرابشة، 2016).

أما على صعيد التوجهات السياسية ورغم وجود عدد من نقاط الالتقاء بين الأحزاب والاتجاهات السياسية الأردنية المختلفة من خلال خطابها المعلن، لا سيما فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني، والشعب العراقي في مواجهة الاحتلال الأميركي، وكذلك ترسيخ الديمقراطية في الأردن، والإصلاح على المستويات كافة، فإن التباين بين هذه الأحزاب والاتجاهات التي تمثلها يظهر جلياً من خلال آليات العمل ومدى القرب من المفهوم والخطاب الرسميين فيما يتعلق بهذه القضايا وغيرها، كما هو حال الأحزاب الوسطية المقربة من السلطة والتي تنطلق في طروحاتها من منطلق وطني (قطري)، بخلاف الاتجاه المعارض الذي يضم التيار الإسلامي والقومي واليساري – الأكثر ثورية– والذي يبتعد في طروحاته الإسلامية والقومية ولربما الأممية عن المفهوم والخطاب الرسميين(الطوالبة، 2010).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2007–2009):

جرت انتخابات المجلس الخامس عشـــر بعد صـــدور الارادة الملكية الســـامية بتاريخ 2007/11/20، وبموجب قانون الانتخاب للمجلس الخامس عشـــر، حيث لم يطرا عليه أي تعديل، وبدأ مجلس النواب الخامس عشـر مدته الدسـتورية في 11/28/ 2007 (الجريدة الرسـمية 4869 الصـادرة بتاريخ 2007/11/28)، حيث عقد أولى جلســاته في دورة عادية بتاريخ 2007/12/2، وصـــدرت الإرادة الملكية بحله بتاريخ 2009/11/24 (الجريدة الرســمية 4998 الصـــادرة بتاريخ 2009/12/1) وتم حله قبل انتهاء مدته الدســتورية بعامين لإجراء انتخابات مبكرة، واجتمع المجلس خلال هذه المدة في دورتين عاديتين ودورتين استثنائيتين.

وأما بالنسبة لتمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الخامس عشر (2007) فكان ضعيف جداً لم يفز بهذه الانتخابات سوى حزب جبهة العمل الإسلامي (6) مقاعد وحزب الوسط الإسلامي بمقعدين، يمكن ملاحظة تراجع تمثيل حزب جبهة العمل الإسلامي بشكل كبير في هذه الانتخابات(الرنتاوي وآخرون، 2017). وأما بقية الأحزاب اليسارية والقومية المشاركة في الانتخابات فلم تستطيع الفوز بأي من مقاعد مجلس النواب، وأن الاستمرار في تطبيق قانون الصوت لواحد قد زاد من التضييق على مرشحي الحزب، مما أدى لهذه النتيجة (Nahar, 2012).

الحدث الأبرز في هذا المجلس تقاعسه في البت بقوانين مفصلية مهمة ما أدى إلى إثارة الصحافة والراي العام، فتأزمت العلاقة بين مجلس النواب والسلطة الرابعة(الصحافة)، وكان لعدم التزام بعض النواب في حضور جلسات المجلس والتغيب بدون عذر أصداء سلبية لدى الراي العام، نتيجة لذلك صدرت الارادة الملكية بحل المجلس وبهذا يكون المجلس حل قبل أن يكمل مدته الدستورية .أشرفت على الانتخابات حكومة الدكتور معروف البخيت وتشكلت في عهد المجلس حكومة نادر الذهبي، وتراس المجلس المهندس عبدالهادي المجالي (الطوالبة، 2010).

كما كان من ابرز الاحداث التي مر بها هذا المجلس أنه جاء في فترة تعاقبت الازمات فيها مثل ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد الاساسية التي أثرت على أداء المجلس لانشغاله في المحاولة في التغلب على هذه الازمات، ثم جاءت الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الاوضاع الاقتصادية وما نتج عنها من ركود اقتصادي، حيث شهد عام (2008) مجموعة من الأحداث المتلاحقة الناجمة عن تزايد انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد تواصل التدهور في الأسواق الاقتصادية العالمية، ولم تنجُ دولة من تلك الأزمة، فأسواق المال في البلدان الرأسمالية تعرضت للانهيار، وكذلك جميع البورصات فقدت ما لا يقل عن نصف موجوداتها منذ بداية الأزمة، وتزايدت مشكلة الحصول على القروض، وكثفت المصارف المركزية جهودها الهادفة إلى توفير السيولة وارتفعت حالات الإفلاس للعديد من المؤسسات, واستحواذ مؤسسات لمؤسسات أخرى مهددة بالإفلاس (أبو فارة، 2011).

وقد تجلت هذه الأزمة على شكل هرولة بعض الأفراد نحو سحب الإيداعات من البنوك وقيام العديد من المؤسسات الاقتصادية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها ونقص السيولة المتداولة لدى غالبية الأفراد والشركات والمؤسسات الاقتصادية، وهذا بالطبع أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى كافة نواحي الحياة الأمر الذي أدى إلى توقف المقترضين عن سداد ديونهم وانخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث إرباكاً وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود، وانخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية وانخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، وذلك بسبب ضعف السيولة وازدياد معدل البطالة، وبالتالي التوقف والإفلاس والتصفية التي تعرضت لها الشركات وقد أصبح كلَّ موظفٍ وعاملٍ مهدداً بالفصل، وزاد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات (شحاتة، 2008).

وقد انعكست تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول كافة والتي من ضمنها الدول العربية، وذلك على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه به علاقات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة؛ ومن المؤكد أن درجة تأثيرها تختلف بين الدول العربية باختلاف درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. والأردن كغيرها من الدول العربية ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأنظمة والسياسات الاقتصادية والمصرفية وتأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على المدى الطويل أو القصير (أحمد والكسار، 2009).

وتأثر الاقتصاد الأردني بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية جاء متأخرا إذ بدأت آثارها تظهر في نهاية الربع الأول من العام (2009)، وعزز من تداعيات الأزمة – التي تفجرت عام (2008)– على الأردن التأثير الذي تركته على اقتصاديات العديد من دول المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي حيث مئات الألوف من العاملين الأردنيين عادوا إلى الأردن، كما أن معظم الاستثمارات المتوجهة للأردن تأتي من هذه الدول. حيث أثرت الأزمة على الاقتصاد بأسرع مما توقع المسئولون، لذلك تأخرت ردود الفعل الحكومية على مواجهة تداعياتها، وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير في عجز الموازنة, ويشار إلى أنه لم يكن هناك سلوك جماعي في التعاطي مع آثارها لذلك سجل تراجع قطاعات استثمارية عديدة وفي مقدمتها قطاع العقار وأن تأثر الأردن بالأزمة الاقتصادية جاء نتيجة تأثر أسواق الخليج العربي بها حيث أوقفت العديد من الدول الخليجية استثماراتها بالأردن, ورغم الأزمة فإن استثمارات البنك المركزي لم تتأثر لجهة موجوداته، كما نجحت السياسة الأردنية مع الجهات المانحة بعدم تقليص المساعدات المقدمة للأردن بشكل كبير رغم قيام العديد من الجهات المانحة وبخاصة أميركا والاتحاد الأوروبي بتقليص حجم مساعداتها

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2010–2012):

حددت الحكومة يوم 2010/11/9 موعداً لإجراء الانتخابات لمجلس النواب السادس عشر، باتباع نظام الصـوت الواحد غير المتحول، وبموجب قانون الانتخاب المؤقت لعام (2010)، وقسـمت الدوائر الانتخابية إلى مناطق (دائرة وهمية) وخصـــص لكل منطقة مقعد واحد، وقد ارتفع عدد الدوائر الانتخابية ل(45) وإلى (108) منطقة انتخابية، وتم إضـافة (4) مقاعد جديدة في كل من محافظة العاصـمة والزرقاء واربد، و(12) مقعداً (كحد ادنى) حصة انتخابية للنساء، لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية وصناعة القرار، واز داد عدد أعضاء مجلس النواب ليصـبح (120) عضـواً، وكانت عملية تسـجيل الناخبين سـهلة خاصـة الناخبين الجدد، اللذين بلغوا سـن الثامنة عشر في الاول من كانون الاول لعام(2010)(الخرابشة، 2016).

وأما فيما يتعلق بتمثيل الأحزاب في مجلس النواب الســادس عشــر (2010)، ونلاحظ أن حزب جبهة العمل الإســلامي قاطع انتخابات هذا المجلس احتجاجاً على قانون الصــوت الواحد(النمري وآخرون، 2012)، وبالرغم من ذلك فقد شاركت الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات إذ حصلت الأحزاب على (12) مقعد من بين (120) مقعد (المسيعدين، 2015)

والأحداث البارزة في هذا المجلس جرت انتخابات تكميلية بسبب وفاة النائب راشد البرايسة لينجح بموجبها محمد راشد البرايسة. ومع التعديلات الدستورية الجديدة فقد سقطت عضوية النائب شريف الرواشدة لأنه يحمل جنسية دولة أخرى، فأجريت انتخابات تكميلية ليفوز النائب عبد الحميد الرواشدة، وبلغ المجموع العام لمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي انجزها مجلس النواب السادس عشر (19) قانونا، وكان من أهمها قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب الذي زاد بموجبه عدد أعضاء مجلس النواب ليصبح (150) عضواً، ومنح لكل ناخب صوتين، صوت للدائرة الانتخابية المحلية، وصوت للدائرة الانتخابية العامة. كما شهدت المنطقة العربية في حقبة المجلس السادس عشر العديد من الثورات والانقلابات (الربيع العربي)، التي شملت بلدان عربية (الداود، 2013).

يمر المجتمع العربي بموجات من الثورات والحراكات الشعبية المطلبية، مست بتأثيراتها كل النظم العربية بأشكال مختلفة، ثورات تحمل مطالب متعددة بدءا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وصولا إلى الإصلاحات السياسية، هذه الثورات والحراكات التي كسرت حاجز الخوف ورسخت ثقافة سياسية جديدة، كما قادت إلى تغييرات اجتماعية وسياسية في دول عربية مهمة (ابراهيم، 2012). وما جرى على ساحات الوطن العربي منذ بداية العام 2011 كان ظاهرة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر.

فابتدأت هذه الثورات بثورة سلمية غير عنيفة في تونس، ومغادرة الرئيس زين الدين بن علي إلى السعودية في 14 كانون الثاني من العام 2011. وكان البديل، وفي مسرحية انتخاب شعبي، وصول حركات الإسلام السياسي، بتحالف مع من بقي من إرث النظام السابق، إلى سدة الحكم في تونس (المديني، 2011). ثم امتدت إلى مصر وتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في 11 شباط من العام نفسه. وفي مسرحية انتخاب شعبي أخرى مماثلة لما حصل في تونس، فقد وصل الإخوان المسلمون إلى استلام الحكم في مصر (الغبرا، 2019). وثورة غير سلمية في ليبيا بداية انتفاضة ليبيا انطلاقاً من مدينة بنغازي، وتشكيل (المجلس الوطني الانتقالي) في 5 آذار من العام 2011. وصدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1973، بتاريخ 17 آذار 2011، بطلب من فرنسا وبريطانيا وأميركا ولبنان. وامتناع الصين وروسيا وألمانيا والهند والبرازيل عن التصويت (شحاته، 2011). ونفذت فرنسا وبريطانيا وأميركا أول الطلعات الجوية بتاريخ 19 آذار من العام 2011. وحينذاك دعت هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية أميركا، إلى قتل القذافي أو أسره. وانتهى الصراع بقتل الرئيس معمر القذافي في 23 تشرين الأول 2011. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن غرقت ليبيا في بحر من الدماء والصراعات المتواصلة على قواعد جهوية وعشائرية، وبالتالي إدخال الحركات التكفيرية لتبقى ذريعة للتدخل الأجنبي. وجُلَّ ما فعلته دول الأطلسي هي أنها استولت على البترول الليبي، وحلَّت الجيش وأفرغت مخازنه في مخازن الميليشيات أو صدرته مدفوع الثمن إلى مناطق التوتر في الوطن العربي. وجُلَّ ما أسعفت فيه ليبيا هو تكليف مندوب للأمم المتحدة لا دور له إلاَّ إدارة الأزمة مع التلويح ببوادر حل لن يأتي (المديني، 2011). ثم انتقلت هذه الانتفاضة السلمية إلى اليمن، ثم تحوّلت إلى ثورة غير سلمية حتى تغيير النظام، واستمرت الحراكات السلمية في البحرين، وفي سوريا ما زالت الثورة مستمرة، كذلك الاحتجاجات في العراق (سلامه، 2013).

عندما انطلقت شرارة الربيع العربي في المنطقة عام (2011)، كان لا بد للنظام الأردني من أن يحرص على إدارة النزاع الداخلي للتعامل مع الأطراف الإسلامية وأطراف المعارضة الأخرى. فالنزاع الداخلي بين "الحرس القديم" وهم النخب السياسية القديمة أو الحرس القديم من جهة والجيل الجديد من النخب النيوليبرالية الذي بدأت تظهر في الحياة السياسية الأردنية من جهة أخرى، وبالتركيز بشكل أكثر تحديداً على المعارضة الإسلامية الأردنية، فإن رد الملك عبد الله على مثل هذه التيارات قد أثر بشكل واضح على علاقته بجبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الأردن. ومثل والده، فقد اعتبر الملك عبد الله هؤلاء الإسلاميين جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي الأردني. وقد وضعه هذا الموقف في صراع مباشر مع رؤساء دول آخرين، قاموا بتشويه صورة (شيطنة) الإخوان المسلمين ووضع قادتها على القائمة السوداء.

وكان الأردن من الدول التي تأثرت بتداعيات هذه الثورات، فانتقلت عدوى الاحتجاجات إلى الشارع الأردني مطالبة بالاصلاح السياسي، حيث شعر النظام السياسي الأردني بضرورة التحرك بإجراء إصلاحات تلبي مطالب وطموحات المواطنين فجاءت التعديلات الدستورية على اثنتين وأربعين مادة اعتبرت بأنها الأكبر منذ تأسيس الدستور عام ١٩٥٢ م، وعمل النظام على مكافحة الفساد وشرعنة عمل الجهات القائمة على مكافحته ومحاسبة كل من يعتدي على المال العام، كما قام النظام في مطلع عام ٢٠١٣ بإجراء انتخابات نيابية، كانت مختلفة عن سابقاتها بوجود نظام القائمة في قانون الانتخاب، وإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين بمراقبة العملية الانتخابية، إضافة إلى الأوراق النقاشية الملكية والتي عبرت عن الرؤية الشاملة للاصلاح السياسي (النعيمات، والدروع، 2016).

وفي الأردن تباينت مطالب المتظاهرين بين طلب "ملكية دستورية" وطلب "مكافحة الفساد"، وقوانين ناظمة للحياة وتحسين مستوى معيشة المواطن ولكن النظام يحاول تطويقها بإجراء العديد من التعديلات الدستورية والقوانين الميسرة لحياة الناس، وتشكيل لجنة حوار لمعالجة المطالب المشروعة لها (ربابعة، 2013).

ظهرت الحركات الاحتجاجية الأردنية في سياقها الاجتماعي قبل أن تأخذ منحنى سياسي، وسبقت ظهور موجة الاحتجاجات في المنطقة العربية، ونشأت في ظروف عمل غير مواتية من طبيعة النظام الاجتماعي العشائري، والسياسات الحكومية والتشريعات المقيدة وتحكم الدولة بعدد من المؤسسات التي تجعلها أدوات للضبط السياسي واستقرار للحكم مثل القوات المسلحة ووسائل الإعلام، هذه الأدوات تمثل وسائل فعالة في تعطيل فاعلية المنظمات والأحزاب السياسية والحركات غير الحكومية، وتشكل تلك الأدوات وسائل ولاء وإسناد للنظام في تخفيف حده الضغوطات الموجه من تلك الحركات، لكن، يقابل ذلك أن نقص الخبرة وغياب عنصر التنظيم وشيوع ثقافة الخوف من ردود الفعل المترتبة على نشؤ حالة غير مألوفة في المجتمع، معارضه للتوجهات الصادرة عن السلطة، قد تقود لحالة من عدم الاستقرار– وهي حالة لا يرغب المجتمع بالوصول إليها بسبب الخصوصية التي تميز التركيب الديمغرافي للمجتمع الأردني. وهذا الأمر شكل مصدر إرباك في معرفه ماهية الدور الحقيقي لتلك الحركات (المجالي، 2012)

ازدادت الحراكات المطلبية في الاردن منذ العام (2010) حيث بلغت (139) حراكاً مطلبياً وارتفعت في العام (2011) لتصـــل (828) وفي العام (2012) ارتفعت الى (901) حراكاً مطلبياً وفي العام(2013) بلغت (890) وفي العام (2014) انخفضـــت عدد الحركات المطلبية الى(474) وتراجعت في عام (2015) لتصـــل الى(236) بالرغم من التراجع الملموس لعدد الاحتجاجات خلال العام (2017)،الا أن ظاهرة الاحتجاجات كأحد مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية، مازالت واضـحة للعيان بالرغم من تراجع أعدادها مقارنة مع السـنوات السـابقة. فقد انخفضـت الاحتجاجات لسنة 2017 ما نسبته(20.4%) عما كانت عليه في عام 2016،والتي بلغت 288 احتجاج. وواصـــلت الاحتجاجات في الانخفاض خلال عام 2018 عن ما كانت عليه في عام 2017 بنســـبة 11%، حيث تم تنفيذ 203 احتجاجاً (الغبرا،2019)

ويبدو جليّاً أن ثنائية الإصـلاح السـياسـي والاقتصـادي سـتسـجل حضـوراً مسـتمرّاً في المشـهد السـياسـي الأردني. وسيعتمد هذا الحضـور وقوته على مستوى الأداء الداخلي في السير نحو الإصـلاح السـياسـي كمدخل إلى إصـــلاح اقتصـــادي شـــامل ينعكس في المجتمع وكذلك على أداء الدولة، وسـبق للأردن أن اختار في العام (1989) مسار الإصـلاح السياسـي والمشاركة السياسية الحقيقية وربما تكون أحد خيارات المستقبل. إلا أن أية عملية إصـلاح سياسـي في الأردن سيكون لها انعكاسـاتها الإقليمية وبالذات على دول الجوار العربي، وليس كل إصلاح سياسي أردني سيكون مقبولاً من الدول التي وقفت ضد الربيع العربي وتريد محو آثاره، وليس من المتوقع منها أن تتعامل مع أية أجندة تقوم على الإصـلاح السياسـي بإيجابية. وفي نفس الاتجاه، فإن السياقات الإقليمية ســتبقى حاضــرة ولأجل غير مســمى في المســار الأردني، وســتؤثر على طريقة تعامل الأردن مع التحديات الاقتصادية التي يواجهها، وستظهر تبعاتها على طبيعة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمكن تحقيقه.

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2012-2015):

صـــدرت الارادة الملكية الســـامية بإجراء انتخابات نيابية بتاريخ 2012/10/4، وفي 2013/12/23 أجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السـابع عشـر على أسـاس قانون انتخاب دائم هو الاول من نوعه منذ عودة الحياة النيابية عام (1989)، وذلك بهدف الأحزاب السـياسـية في البرلمان وتفادي سـلبيات نظام الصـوت الواحد. وأجريت هذه الانتخابات والتي تُعد هي الأولى التي تجري في البلاد منذ التعديلات الدســـتورية النادرة والتي تمت في سياق عملية الإصلاح السياسي. (الفايز، 2014)

ولقد خاض القسـم الأكبر من الأحزاب السـياسـية الأردنية البالغ عددها (23) حزباً، فقد شـارك (14)حزباً، بتقديم مرشـحين عنهم سـواء في القوائم الوطنية على مسـتوى الدائرة العامة أو بمرشـحين في الدوائر المحلية، فيما دعمت أربعة أحزاب أخرى عملية المشـاركة في الانتخابات من دون أن تقدم مرشـحين عنه، وفي حين قاطع حزب جبهة العمل الإسـلامي وحزب الوحدة الشـعبية وحزب الحياه هذه الانتخابات، حيث طالبت هذه الأحزاب بإلغاء قانون الصـوت الواحد للمقاعد المخصـصـة للدوائر المحلية وتخصـيص 50 %من المقاعد للدائرة الانتخابية العامة للأحزاب السـياسـية، أن فوز الأحزاب السـياسـية بمقاعد ضـمن القائمة النسـبية المغلقة قد كان محدداً، إذ فازت الأحزاب المشاركة بعشرة مقاعد فقط من أصل (27) حزباً، ويعود ذلك الى كثرة القوائم المرشحة للانتخابات، إذ وصـــلت إلى ما يزيد عن(60) قائمة، وفاز ما مجموعه (23) من مختلف التوجهاتً حزبيا نائبا(الخوالدة، 2018).

تم رفع عدد مقاعد النواب إلى (150) مقعدا، والحصـــة الانتخابية للنســـاء إلى (15)مقعداً بواقع مقعد واحد لكل محافظة ومقعد لكل دائرة من دوائر البدو الثلاث، وتم تخصـــيص(27) مقعداً للقوائم العامة، حيث أخذت الدولة الاردنية في انتخاباتها النيابية، نظام انتخابي مغاير عن الانظمة التي اتبعتها ســـابقا، فاعتمدت نظاماً انتخابياً مختلطاً يمنح بموجبه الناخب صـــوتين، صـــوت فردي في دائرة انتخابية محلية، وصـــوت لقائمة نســـبية مغلقة في دائرة انتخابية عامة على مســـتوى المملكة، واعتبر ذلك تطور مهم يمكن أن يفتح الباب أمام تحسين الثقل النيابي للأحزاب السياسية، وقسمت المملكة إلى (45) دائرة انتخابية محلية، بالإضافة إلى الدائرة الانتخابية العامة على مستوى الدولة.(حسني، 2013)

والأحداث البارزة في هذا المجلس أنه انتخب مجلس النواب السابع عشر وسط أجواء شعبية غاضبة ورافضة لقانون الانتخاب الجديد، ومقاطعة سياسية للحركة الاسلامية وقطاع واسع من الناخبين، لكن نسبة المشاركة في الانتخابات بقيت تتراوح في حدود المشاركة الانتخابية للمجلس السادس عشر (العواملة، 2020).

وعاني هذا المجلس من أحداث كثيرة، ليس بسبب أدائه الرقابي والتشريعي المميز بالتأكيد، إنما بسبب سلوكيات نوابه تحت القبة التي تفاعل معها الأردنيين ووصلت لحد إطلاق النار في المجلس. ومسالة النصاب القانوني أصـــبحت مشـــكلة يعاني منها المجلس، حيث أطلق عليه مجلس المقاعد الفارغة، ورغم إقراره (175) قانوناً، إلا أن المجلس لم يعطِ التشـــريعات القدر الكافي من النقاش والحوار، بل أنه لم يرســـل إلى الحكومة من بين 57 قانوناً اقترحها وعمل عليها سوى قانونين فقط. عمل المجلس خلال ثلاث سنوات ونصف على قوانين اقتصادية وسياسية واجتماعية وتشريعيّة على مدار أربع دورات تشريعية بدأت في شهر آذار عام (2013) وانتهت بحل المجلس في أيار (2016)، بعضها كان مهماً في تحديد شكل الدولة الأردنية المستقبلي لا سيما على المستوى السياسي والاقتصادي (الرنتاوي وآخرون، 2017).

والدستور الأردني عُدّل مرتين في عهد المجلس السابع عشر، الأوّلى كانت عام(2014) حين عدلت المادة (67) لتنص على السماح للهيئة المستقلة للانتخاب بالإشراف على أي انتخابات أخرى غير انتخابات مجلس النواب والبلديات، كما عُدّلت المادة (127) والتي حصرت صلاحية تعيين قادة الجيش والمخابرات بيد الملك دون تنسيب من رئاسة الوزراء، والتي اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين أنها تحد من صلاحيات المؤسسات التشريعية وتعارض المواد الدستورية حول الولاية العامة للحكومة، وأقرّت التعديلات الدستورية برفض 8 نواب فقط. واقتصادياً، أقر المجلس عدداً من القوانين المهمة، كان أبرزها قانون صندوق الاستثمار الذي أثار الجدل يوم إقراره بعدما تراجع المجلس عن مقترح استثناء الشركات الصهيونية من المشاركة في استثمارات الصندوق، إلا أن ذلك الجدل سلط الضوء على خطورة القانون الذي أقر وصدر في الجريدة الرسمية نهاية شهر أيار الماضي. وسيعمل القانون خارج قوانين الاستثمار الأردنية كقانون الشركات والأرواق المالية وتشجيع الاستثمار، بالاضافة إلى أنه سيمنح المستثمر الأجنبي اعفاءات من أي رسوم أو جمارك أو ضرائب تنطبق على المستثمر الأردني (الطراونة، 2018).

كما أقر المجلس قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، وقانون تطوير المشاريع الاقتصادية وقانون معدل للصناعة والتجارة وقانون ضريبة الدخل الذي حظي باهتمام واسع ونقاش داخل المجلس وخارجه، وفي النهاية بات كل فرد دخله أكثر من 12 ألف دينار خاضعاً للضريبة، بينما حدد سقف الإعفاء بـ24 ألف دينار لكل أسرة مهما بلغ عدد أفرادها، ومن أكثر التشريعات التي أثارت جدلاً واسعاً مشروع «قانون التقاعد المدني» الذي أقرّه مجلسي النواب والاعيان إلا أن الملك رده لوجود شبهة دستوريه فيه، خاصةً ما ينص على منح أعضاء مجلس الأمة (الأعيان والنواب) رواتب تقاعدية مدى الحياة، وحسمت المحكمة الدستورية الجدل وأصدرت قراراً بعدم استحقاق أعضاء مجلس الأمة لرواتب تقاعدية، وعاد مشروع القانون مجدداً إلى قانونية مجلس النواب في شهر آذار من العام الحالي، إلا أن المجلس السابع عشر لم يستكمل العمل عليه، وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية، كان من بين القوانين التي أقرها المجلس السابع عشر مرتين والتي أثارت أيضاً جدلاً واسعاً، فبعد أن وافق المجلس عام 2013 على إعفاء كل من يتعاطى المخدرات للمرة الأوّلى من عقوبة الحق العام والحبس وتحويله للمعالجة في المراكز المختصة، عاد عام 2016 وتراجع عن الإعفاء، بعد أن أتهم التعديل بأنه يحض على تعاطي المخدرات وبأنه ساهم في زيادة معدلاته(أبورمان، 2017).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2016-2020):

جرت انتخابات مجلس النواب الثامن عشـــر بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم وفق قانون الانتخاب رقم(6)، لعام (2016م)، الذي خصـص (36) مقعداً للكوتا(3مقاعد للشـركس والشـيشـان، 9 مقاعد للمســـيحين، 15 مقعدا للمرأة، 9 مقاعد للبدو)(الهيئة المســـتقلة للانتخاب، 2016)، الذي تبنى ولأول مرة في تاريخ النظام الانتخابي الأردني نظام التمثيل النســـبي (القائمة النســـبية المفتوحة)، إذ أعلنت الهيئة المســـتقلة للانتخابات أنه اشـترك في الانتخابات وفق تقرير الهيئة المسـتقلة للانتخاب (266) قائمة انتخابية، توزعت على 23 دائرة انتخابية، وبلغ عدد مرشحي القوائم المقبولة نهائيا (1252)مرشحاً (المجالي والكيالي، 2016).

إن انتخابات مجلس النواب الثامن عشـــر بتاريخ (2016/9/20)، جرت على أســـاس نظام التمثيل النســـبي/ القائمة النســـبية المفتوحة، لأول مرة في تاريخ الأردن، في ســـياقات تتعلق بمحاولة إحداث تغييرات إصـلاحية وديمقراطية حقيقية في الدولة. خصـوصـا بعد الحوارات الكثيفة التي شـهدها النظام السـياسـي الأردني، من حيث مطالب القوى الوطنية والمعارضـــة الســـياســـية التي بدأت من العام (2010) بتغيير قانون الانتخاب وكذلك قانون الأحزاب الســـياســـية، والســـير الجاد بالعملية الإصـــلاحية المتعثرة، والحزم في مكافحة الفســـاد المسـتشـري، وتعزيز الرقابة السـياسـية على الحكومة، بالتوازي مع إصـدار الملك عبدالله الثاني أوراقه النقاشـية اعتبارا من العام (2012)،والتي شكلت الأرضية الحوارية في الأردن حول ضرورة تعديل التشريعات السياسية بما يخدم التطور السياسي بإقامة الحكومات البرلمانية كغاية نهائية للإصـلاح، ومع تصـاعد الضـغط والمطالب على النظام بإجراء التغييرات المطلوبة، جرى إتعديل قانون الانتخاب في العام (2016)،الذي تضـــمن إلغاء نظام الصـوت الواحد غير المتحول قرار نظام التمثيل النسـبي من خلال، نظام القائمة النسـبية المفتوحة على مسـتوى المحافظة. وحصـر الترشـح ضـمن قوائم فقط، سواء أكان أصـحابها حزبيين أو مسـتقلين، بهدف تشـجيع الأحزاب السياسية على المشاركة ترشحا واقتراعا(العواملة، 2020).

وبالتوازي مع تغيير قانون الأحزاب السياسية في العام (2015)، وتسهيل عملية إنشاء وتسجيل الأحزاب السياسية، وتخفيض عدد المؤسسين، وتغيير مرجعية الجهة المسؤولة عن الأحزاب من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. على أساس أن يساهم هذان القانونان في توفير المناخ الملائم لتعزيز دور الأحزاب السياسية وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية السياسية، وفيما يتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية لسنة (2016)، فقد شارك (39)حزباً، من أصل (50)حزب في الانتخابات ويلاحظ أن فوز الأحزاب السياسية بمقاعد ضمن القائمة النسبية المفتوحة قد كان محدود، إذ حصلت الأحزاب المشاركة بالانتخابات على (24) مقعداً من أصل(130) مقعداً، ولعل ذلك يعود إلى أن قانون الانتخاب لسنة (2016) لم يسهم في زيادة تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الثامن عشر، فبالرغم من تبنى هذا القانون لنظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدائرة الانتخابية، إلا أنه لم يعمل على خلق الظروف المناسبة للأحزاب لإيصال ممثلين عن عدد كافي منها للبرلمان، إذ أن هذا النظام تمثل في غياب عتبة الحسم في التمثيل، واعتماده على نظامْ إذ الباقي الأعلى لتوزيع المقاعد الفائزة، كما أنه منح الناخب الحق في التصويت لعدة مرشحين ضمن القائمة التي صوت لها؛ عمل هذا النظام على جعل المنافسة داخل القائمة الواحدة، وهذا بطبع شكل تبعات سلبية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، يمكن ملاحظة أن نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية المفتوحة) المطبق في الأردن لا يشترط الترشيح لهذه القوائم على أساس حزبي، وذلك لتشجيع ودعم الأحزاب السياسية، إذ اعتمدت على القوائم الحزبية للترشح للانتخابات (العدوان، العزام، 2019).

إلا أن قانون الانتخاب الجديد لم يؤدي الى تعزيز مشـاركة الاحزاب وتشـكيل التحالفات والكتل سـواء في الترشـح أو في عمل مجلس النواب الجديد، وبدلا من أن تشكل القائمة نقلة نوعية في عملية الاصـلاح الانتخابي وتعزيز دور الأحزاب السياسية، تحولت القائمة، الانتخابية إلى مصدر انتقاد للقانون ولتنديد شعبي بعملية تشكيل القوائم التي واجه المرشحون صعوبات في تشكيلها. إن اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة، أثناء تطبيق القانون عمليا أثبت أن هذا النظام قد خلق تنافسـا بين أعضـاء القائمة الواحدة وصـل إلى حد التنازع والخلاف، كما أن تلك القوائم لم تحقق الغاية المنشودة منها ولم تقم على أساس تبني البرامج الانتخابية المشتركة من قبل أعضـائها فكان التنافس فرديا وهذا ما ظهر جليا في الدعاية الانتخابية التي قامت على المرشـحين الأفراد لا على القائمة كوحدة واحدة، ويطغى على تشـكيل هذه القوائم الاعتبارات الجهوية والمناطقية والعشـائرية – القبلية وغيرها، على حساب المتغير الحزبي. وحول مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات وعدد الفائزين منهم، فقد تعددت الأرقام والمصـادر إلى درجة الاضـطراب الرقمي للمشـاركة الحقيقية للأحزاب في الانتخابات أو عدد الفائزين منهم؛ إذ أشارت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في ملخص داخلي غير معلن(درادكة، 2016).

والأحداث البارزة في هذا المجلس أنه انتخب في ظل عدم الاهتمام السياسي بالمشاركة لدى العديد من الشرائح الاجتماعية وخصوصا في المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء، وبروز ظاهرة المال السياسي وقد تحدى بعض المرشحين أو انصارهم القانون وسرقوا عدد من الصناديق في احدى مراكز الاقتراع في البادية الوسطى، كما رصدت ردود أفعال من بعض الذين لم يحالفهم الحظ وقيام مناصريهم بأعمال شغب وإغلاق الطرق العامة بالإضافة إلى عودة ظاهرة إطلاق العيارات النارية من قبل بعض أنصار المرشحين الفائزين. كما برز الدور الإيجابي للهيئة المستقلة للانتخابات إلا أنه قد أخذ عليها التأخير والبطئ في نشر إعلان النتائج واستبدال العاملين في اللجان حيث تم استبدال 29 عضوا من أعضاء اللجان في مختلف انحاء المملكة وعدم توفير التسهيلات المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في العملية الانتخابية مما ادى إلى ضعف مشاركتهم في الاقتراع(مركز الحياة، 2017).

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية للأعوام (2020-2024):

أجريت الانتخابات لمجلس النواب التاسع عشر، بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم وفق قانون الانتخاب رقم(6)، لعام (2016م)، بتاريخ (2020/11/10). ورغم استثنائية الظروف الوبائية والسياسية والاجتماعية التي جاءت بها انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، الا ان مخرجات المجلس الجديد جاءت استثنائية ايضا لجهة نوعية الفائزين بمقاعد المجلس الـ130 ومشاربهم واتجاهاتهم واعمالهم.

وفي ظل انخفاض نسبة المشاركة والتي وصلت إلى (29%) في انتخابات المجلس النيابي التاسع عشر، انخفض عدد النواب الحزبيين إلى (12) حزبيا ولم تحظ أي نائبة حزبية بمقعد داخل البرلمان. واستطاعت أربعة أحزاب فقط من حجز مقاعدها داخل البرلمان، هي: جبهة العمل الإسلامي والوسط الإسلامي والجبهة الأردنية الموحدة والوفاء الأردني، علما بأن مجموع المترشحين الحزبيين كان (397) مترشحا للانتخابات بما نسبته (23%) من إجمالي المترشحين في الأردن والبالغ عددهم (1690) مترشحا ومترشحة. وازدادت عدد القوائم الحزبية بنسبة (30%)، في حين بلغت الزيادة بأعداد المترشحين الحزبيين (35%) مقارنة بالانتخابات النيابية (2016) وفق (عبدالله، 2020).

الحدث الأبرز في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر عزوف الشارع الأردني سببه انخفاض ثقة المواطنين بالانتخابات النيابية التي واجهت العديد من التحديات قبل حدوثها فانتشار وباء فيروس كورونا المستجد وارتفاع أعداد الموتى والمصابين كان مخيفا. وأن قانون الانتخاب هو السبب الأعظم الذي أدى إلى تراجع دور الأحزاب السياسية في البرلمان الأردني، فنظام القائمة الانتخابية واضطرار المواطنين إلى التصويت لقائمة واحدة هو عمليا يمثل الصوت الواحد، لكن بطريقة مختلفة، فالقوائم الانتخابية كانت مشكلة بطرق قاهرة لأن الحزب يكتفي بالوضع الطبيعي بترشيح شخص أو اثنين يمثلونه على مستوى المحافظة، لكن قانون الانتخاب قلب الموازين (فضيلات، 2020).

وما فرضه قانون الانتخاب أن الأحزاب القومية واليسارية أصبحت ملزمة بالنزول بعدد محدد من القوائم وبعدد محدد من المترشحين، لذلك لم تنزل الأحزاب اليسارية سوى في دوائر لديها فيها قواعد جماهيرية، بعكس "العمل الإسلامي"، الذي استطاع النزول بعدد أكبر من الدوائر الانتخابية بسبب وجود قاعدة جماهيرية قوية ومنتظمة لهم فالقاعدة الدينية واسعة في الأردن. وترشح 48 مترشحا ومترشحة من الأحزاب اليسارية، وكان من ضمنهم 7 مترشحات في الانتخابات النيابية 2020، مقارنة مع 16 مترشحا ومترشحة، منهم 3 نساء في انتخابات 2016".. لكن النتائج كانت ضعيفة جدا، ففي العام 2016 حصلوا على مقعد واحد فقط أما في هذه الانتخابات لم يحصلوا على أي مقعد، بحسب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية **(تحالف راصد لمراقبة الانتخابات، 2020)**.

لقد دفعت عدة عوامل حكومة بشر الخصاونة وبتوجيهات سامية من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني وبتاريخ 10 حزيران 2021 الى تفعيل المشاركة السياسية والعمل الحزبي لدى كافة أبناء المجتمع، من خلال تشكيل الجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وسن قوانين تلائم طموحات الشارع الأردني، وضرورة إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية الأردنية لسنة (2022) وقانون للانتخاب، منها استمرارية مطالبة الأحزاب السياسية بإجراء تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب متوافقة مع روح التغيير والتطور، مستغلّة الخطاب الملكي الإيجابي تجاه الأحزاب السياسية وتشكيل الحكومات البرلمانية، والذي يبدو واضحا من خلال المبادرات الإصلاحية الملكية، والتي دفعت إلى تطوير وتحفيز الأحزاب السياسية (الزيادات، 2022). ومن العوامل كذلك، ضعف مشاركة المواطنين في عضوية الأحزاب السياسية، وتحقيق الأحزاب لنتائج غير مشجعة في معظم الانتخابات النيابية.

ويشكل قانون رقم (7) لسنة 2022 أهم ملامح عملية التحديث والارتقاء بالعمل السياسي، وهذه ما عبرت عنه كافة القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أجماعها على الحاجة المُلحّة لإجراء التحديث السياسي حيثما لزم، من أجل انتاج جماعات وقوى وطنية فاعلة سياسية واجتماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، وتأسيس مستقبل سياسي أردني تعتاد عليه الأجيال القادمة في الحوار يُدعم السلم والأمن المجتمعي(Al-Majali, et.al, 2022).

وفي ظل تنامي عزوف المواطنين، خصوصا الشباب والنساء عن العمل الحزبي السياسي بكل مضامينه فيتاتي هذا القانون لتغيير نظرة الأردنيين إلى الأحزاب السياسية بشكل عام حيث لا تزال تشوبها مظاهر من فقدان الثقة بسبب تعلق الذهنية الأردنية بالتجربة التاريخية السلبية للأحزاب، والتي كان سبباً في حظر الأحزاب ومطاردتها قبل عودتها عام (1992)، إلى جانب غياب القناعة الشعبية بجدوى العمل الحزبي السياسي كآداة للمشاركة السياسية الفاعلة(Al-Mashaqbeh, 2022). لا سيما أنّ نظرة الشارع الأردني وقناعاتها في تشكيل الحكومات وانتخاب البرلمانات في الأردن، تجعل من الأطر التقليدية، بؤرة مركزية وقنوات مضمونة، وأكثر فاعلية من العمل الحزبي والسياسي (العياصرة، 2022).

كما يبرز (المبيضين، 2023) حاجة الأردن لإقرار قانون جديد للأحزاب السياسية، في توجّه نحو أهمية تعميق النظرة لها كمؤسسات وطنية فاعلة ومسؤولة، وتغيير النمط التقليدي السائد في تفكير الشارع نحوها، وإجراء تعديلات وتحديثات واسعة تُشجّع وتطلق طاقات الشباب، على الانخراط في العمل الحزبي والسياسي العام، والمشاركة السياسية، وتؤهلهم لخوض غمار الانتخابات العامة، والمشاركة الفعالة في بناء مستقبل وطنهم وبالمحصلة تشكيل حكومات برلمانية.

لعل من أهم التعديلات في مسودة مشروع قانون الانتخاب إقرار قائمة عامة حزبية مُغلقة بـــ (41) مقعد نيابي على المســتوى الوطني، وبهدف تعزيز مشــاركة الشــباب والمرأة اشــترط قانون الأحزاب أن لا تقل نســبة مشـاركة الشـباب والمرأة عن (10%) من نسـبة المؤسـسـين ضـمن فئة الأعمار (18–35)، وأن يكون من بين المؤسسين من الاشخاص ذوي الاعاقة، مع التأكيد على أن يتم زيادة نسبة مشاركة المرأة والشباب لتصل إلى (20%) خلال ثلاث سنوات. واشترط القانون أن يكون عدد المتقدمين لتأسيس الحزب (300) شخص، وأن يتم استكمال اجراءات التسجيل خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون بعدد مؤسسين للحزب لا يقل عن (1000) شخص من ســكان (6) محافظات على الأقل، وبحيث لا يقل عددهم عن (30) شــخصــاً من كل محافظة. كما أجاز القانون للحزب إقامة علاقات سياسية مع أحزاب أخرى داخلية، وأخرى خارجية أو مع اتحادات تنظيمات وأحزاب ســياســية دولية، شــريطة الامتثال بأحكام القوانين للدولة. وأجاز القانون قبول التبرعات النقدية والعينية والهبات المالية المقدمة للحزب من الأشـــخاص الأردنيين الطبيعيين والمعنويين، بمثابة نفقات للحزب، وقابلة للتنزيل من الأموال الخاضعة للضريبة العامة للدخل، كما تمّ تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة صندوقا لدعم الأحزاب من أموال الخزينة العامة (الهيئة المستقلة للإنتخاب، 2023).

ولعل عزوف الشـــارع الأردني عن الحياة الحزبية خوفا من الأحكام العرفية التي ما نزال نُعاني من تبعاتها"، ووجود المال الأســود حيث كان هو ســيد الموقف في التصــويت بهذه الانتخابات، علما بأن الأحزاب ترفض هذه الفكرة فالشــخص الذي يبيع صــوته يبيع نفســه.وحول ســبب انخفاض عدد المترشــحات في قوائم الائتلاف اليســـاري مقارنة بالذكور، وأن قانون الانتخاب هذه المرة أثبت عدم توازنه، فقد عمل على تصـــعيد العشائرية، وهدم قوة الأحزاب السياسية، فكانت النتيجة صادمة ومخيبة للآمال من حيث العدد والنوعية.

النتائج:

لقد بحثت هذه الدراسة في تفعيل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة الأردنية، لتطرح فورا مسألة تفعيل دور هذه الاحزاب أولاً على المستوى الشعبي الجماهيري، وصولا إلى وزن يسمح لها بالوصول إلى حالة تمكنها من تشكيل الحكومات، أو الجلوس المؤثر على مقاعد المعارضة .وتبرز في هذا المجال قضايا الوسائل والاليات والسبل التي يمكن بها تفعيل دور الاحزاب والقوى السياسية الدور المأمول لهذه الاحزاب في تطوير النظام السياسي الاردني، للوصول إلى النظام البرلماني الديمقراطي، بما يعزز الوصول إلى الحكومات البرلمانية المنتخبة إلى السلطة التنفيذية، استنادا إلى فوز أحزاب تستطيع تأمين أغلبية برلمانية لتشكيل حكومات، بوجود معارضة فعالة. كما بحثت هذه الدراسة في الدور السياسي الذي لعبته الأحزاب السياسية في تحويل الأردن إلى دولة ذات نظام سياسي.

وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. بينت الدراسة أن عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية عند شريحة واسعة من أفراد المجتمع الأردني من جهة، وعدم الإلمام الكافي بماهية الحقوق السياسية، مما ترتب عليه إقصاء العدد الأكبر خارج صنع القرار في المجالات المتعددة.

2. خلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية إلى أنه رغم عودة الحياة الحزبية منذ الانفراج الديمقراطي الذي بدأ منذ العام (1989)،إلا أن الاحزاب لم تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها، مثل ضعف الانتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الافراد وتدني مستوى وعيهم بأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والافكار والاهداف وتشابهها، وغياب الفكر السياسي الذي يستطيع تقديم إجابات وطنية عن العديد من التساؤلات الخاصة بالأحزاب، وغياب الاحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤيا الواضحة للتحديات التي تواجه الاردن، إضافة إلى أن التجربة الحزبية في السنوات الماضية أثرت على عقلية المواطن سلباً.
3. بينت الدراسة أن ضعف المشاركة الحزبية في العمل السياسي، وعدم وجود برامج حقيقية للأحزاب السياسية الأردنية، تهدف الى وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام تشكيل الحكومات البرلمانية في الأردن.
4. غياب التنشئة السياسية أدى إلى ظهور أزمة ثقة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات العامة، مما يستدعي إعادة النظر في أدوات التنشئة السياسية، من حيث قدرتها على زرع ثقافة الثقة بين مكونات النظام السياسي والمجتمعي بصورة عامة.

5. أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف وهشاشة بنية الكتل البرلمانية في مجلس النواب الأردني وذلك لغياب العمل الحزبي، وأن هذه الكتل لا تتشكل على أسس فكرية وبرامجية واضحة، وانما على اعتبارات شخصية ومكونات اجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى سرعان انهيار هذه الكتل وعدم قيامها بالدور المطلوب، وأن ضعف الأساس الذي تقوم عليه الكتل البرلمانية، وبنائها القائم على المصالح الشخصية لأعضاء مجلس النواب، يُعد من المعيقات التي قللت من مستوى الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة
6. خلصت الدراسة إلى أن هنالك بعض العقبات التشريعية أمام تحقيق دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الاردنية، مثل قوانيين الانتخاب، وضعف الأحزاب نفسها، وتقليديتها وعدم وجود بنى مؤسسية لدى غالبيتها والتأثيرات الخارجية التي قد النشاط السياسي كما لو أنه مقدمة للعنف عدم الاستقرار وزعزعة الامن، خاصة في مرحلة "الربيع العربي" ونتائجها، وما تلاها. كما توصلت الدراسة إلى سلبية تتصل بالنظم الحاكمة للانتخاب خاصة توزيع الدوائر، والشعور باللامبالاة تجاه الانتخابات البرلمانية، ومعها الحزبية والسياسية. وأن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الاحزاب والقوى السياسية الأردنية.
7. ضعف أداء معظم الأحزاب أدى إلى نتيجة النزعات الذاتية لمؤسسيها، إلى تدني نسبة الانتساب إليها، وضعف دورها في الضغط على النظام السياسي لتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي المنشود.

8. ساهم وضوح الإرادة السياسية، عند رأس النظام السياسي، في نضوج الحراك الاجتماعي والسياسي لتبني النهج الديمقراطي المطلـــــوب في الدولة، لكون القيادة السـياسـية فاعلاً أسـاسـياً في رسـم السياسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي.
9. ترتبط عملية الإصــلاح والتحديــث السياسية بطبيعة القواعد القانونية التي تحدد حركة السلـوك عند الأفراد، مثل: الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر.
10. إن الأخذ بمبدأ الفصـل بين السـلطات، وعدم توغل السـلطة التنفيذية بالسـلطتين الأخريين، يبقى مؤشراً أساسياً في جدية الأنظمة السياسية في تجسيد أسس النهج الديمقراطي ومعاييره.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة تتقدم بعدد من التوصيات، أهمها:

1. القيام بمبادرات توعوية تُشجع على الانتساب للأحزاب السياسية لممارسة دور سياسي نشط، في خدمة الشعب والوطن والأمة.
2. تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب بما يساعد على تشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات وتحقيق نتائج جيدة.
3. ضرورة ايجاد آلية تساعد الأحزاب للوصول للبرلمان من خلال تعديل قانون الانتخاب وتخصيص أكثر من (50%) من المقاعد لمرشحي الأحزاب.
4. تواصل القيادات السياسية للأحزاب السياسية مع فئة الشباب لدمجهم في اطر الأحزاب السياسية. وتكثيف تواصل الأحزاب مع المناطق المختلفة في الأردن عبر عقد ندوات ذات طابع عملي لمواجهة مشكلات الشباب من بطالة وفقر.

5. تكثيف تواصل وزارة التنمية السياسية مع الأحزاب السياسية والكوادر الحراكية الشعبية والشبابية وفتح حوارات مع القيادات العشائرية والقبلية في مناطقهم، الضغط باتجاه تعميق المشاركة السياسية من قبل مراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني لإقرار قانون انتخابي يقوم على نظام انتخابي يجمع القوائم الحزبية ونظام الأكثرية، وتعديل قانون الأحزاب السياسية بالنص على تمثيل الشباب والنساء في المراكز القيادية الأولى.

المراجع:

ازروال، يوسف (2017) دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية، **مجلة الحقيقة**، 16(3):124-151

براهيم، أحمد؛ وبن طاهر، علي(2021) مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة، **مجلة أبحاث**، 6(2): 79-88.

البلعزي، ابراهيم(2023) الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب السياسية في ليبيا، **المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)**، 2(2): 498-520.

بن عيسى، ريم(2012) التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، متوفر عبر الموقع: http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489

التعمري، سلامة أحمد سلامة. (2018) **دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017: مجلس النوّاب-دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

ثابت، عادل (2007)النظم السياسية، دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية ولنظام السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة

جابر سعيد عوض(2014)، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، مصر.

الحبيب، فايز، (2006)، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، ط2، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.

حجازي، أكرم(2005). الموجز في النظرية الاجتماعية المعاصرة، مجلة علوم انسانية، العدد20، متوفر عبر: http://www.ulum.nl/a115.htm

حـداد , مهنـا (2017) الأحـزاب والحضـارة السياسـية بـين المثـال والاتجاهـات الواقعيـة فـي الأردن , دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

حمود, جمال(2015), الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع, مركز آفاق للدراسات.www.aafaq center.com

الخزرجى، ثامر كامل.(2015). النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 126.

الخطيب، سعدى محمد (2012)، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

ذو الحسن، منار(2013)الاصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

زاير، الهام (2019) دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، 3(2): 300-313.

الزيات، عبد الحليم (2020)، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، عمان: الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر.

الزيادات، أنور (2022) **قانون الأحزاب الأردني الجديد: اشتراطات جديدة ومخاوف من الإقصاء**، العربي الجديد، متوفر عبر الموقع https://www.alaraby.co.uk

ساجد، يزن (2021). النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الأردن .**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،23(1): 259-289.

السعدني، مروان عبد العزيز (2019)، الأحزاب السياسية وتحديات التنمية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

سليمان، عصام،(2010)، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق– دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

السواعير، ليث(2023) دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1999–2021، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، 43(1):15–36.

الشرقاوي، سعاد(2007). الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)، أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

الشوابكة، محمد (2021) واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني .**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، 14(1): 315–339.

صويص، سليمان(2010). الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان، الأردن، عمان: ورقة عمل مقدمة في مركز القدس للدراسات السياسية ص219.

طهبوب، ناصر(2023) الأحزاب السياسية وقوانين الانتخاب وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (1992–2022م)، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، 36(8):254–289.

عادل، أحمد، (2021)، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.

عبد النور، ناجي، (2007)،المدخل إلى علم السياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر.

العضاض، رياض(2013)، التنمية، المستلزمات والمعوقات والتحديات، مجلة دراسات المستقبل العدد السابع، مركز جامعة اسيوط، ج م ع ص 165–205.

العياصرة، زياد (2022) **قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن،** ستراتيجيكس، متوفر عبر الموقع https://strategiecs.com/ar/analyses

الفارس، تيسير (2002). القبيلة السياسية، جدلية الصراع وتوازن المصالح، الحالة الأردنية، الأردن، عمان: دار الحقيقة للدراسات والابحاث، ص 243.

فهمي، عبد القادر محمد، (2011)، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، القاهرة، مصر.

المبيضين، مهند (2023) **الأردن: سنة أولى تحديث سياسي، العربي الجديد،** متوفر عبر الموقع **https://www.alaraby.co.uk/opinion**

المسيعدين، يوسف (2018) أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016 .**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،** 19(1): 113-164.

نصراوين، ليث كمال (2017) النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن :دراسة مقارنة، **المجلة الدولية للقانون،** 25(3): 1-26

النعيمات، أسامة؛ والدروع خالد، (2016) " أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة دراسة تطبيقية علي المملكة الأردنية الهاشمية، **دراسات، علوم الشريعة والقانون،** 43(1): 35-54.

النمر، أسماء (2023) دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الاقتصادية المصرية دراسة حالة مجلس النواب"2015-2020"، **مجلة السياسة والاقتصاد،** 20(19): 246-272.

الهيئة المستقلة للانتخاب، (2023) **مديرية سجل الأحزاب،** متوفر عبر الموقع **https://www.iec.jo/ar**

Al-Majali, J, Mahadee, M, & Adnan, Z. (2022) Political Parties, Tribalism, and Democratic Practice in Jordan. **Dirasat: Human and Social Sciences**, 49(5), 490-500.

Al-Mashaqbeh, B.(2022). The Reality of Political Reform in Jordan and its most Prominent Obstacles in the Period (1989-2019).**Dirasat: Human and Social Sciences**,49(5), 44-51.